وزارة التعليـم العالـي والبحث العلـمي
جامعة الجزائر 2
كلية العلـوم الاجتماعيـة
قسم علم الاجتمـاع والديمغرافيا

أثر القروض البنكية على المستوى المعيشي للفرد الجزائري

دراسة ميدانية على بعض فئات المجتمع بمدينة الجزائر العاصمة

أطروحـة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في علم الاجتماع
تخصص تنظيـم وعمـل

إعداد الطالـب:
عميرة إسماعيل

إشـراف:
الأستاذ الدكتور أحمد حويتي

السنة الجامعية 2016 - 2017

الإهداء

إلى الوالدين العزيزين، اعترافا بفضلهما وحبهما ومكانتهما العالية والغالية والذين سهرا لأجلي لإتمام هذا العمل.

إلى زوجتي التي ساعدتني عبر مراحل هذا البحث، وإلى إبني أيمن وابنتي يارا الذين تحملوا انشغالي عنهم طيلة هذا البحث.

إلى إخوتي الذين شجعوني، وإلى أعز الأصدقاء والزملاء في العمل والدراسة الذين وقفوا إلى جانبي.

إلى جميع الأحباب والأصدقاء وكل من اهتم بدراستي أهدي هذا العمل.

الطالبة: عميرة إسماعيل

شكر و تقدير

أتقدم بالشكر والعرفان لكل من كان له الفضل في المساعدة على إنجاز هذا البحث، وأخص بالذكر الأستاذ الدكتور **أحمد حويتي** المشرف على الأطروحة الذي كان له الفضل من خلال ملاحظاته، نصائحه وأسلوبه التشجيعي خلال فترة الإشراف، فله كل الشكر والتقدير.

كما أتوجه بالشكر إلى كل من وقفوا إلى جانبي وساندوني بالرأي والتشجيع طيلة تحضير هذه الدراسة.

الطالبة: عميرة إسماعيل

فهرس المحتويات

الموضوع	الصفحة
الإهداء.....	أ
الشكر والعرفان.....	ب
فهرس المحتويات.....	ج
فهرس الجداول.....	ط
فهرس الأشكال.....	ل
مقدمة.....	1
الفصل الأول: الإطار المنهجي للدراسة.....	6
تمهيد.....	7
المبحث الأول: منهجية الدراسة.....	7
المطلب الأول: أسباب اختيار موضوع الدراسة.....	7
المطلب الثاني: إشكالية الدراسة.....	8
المطلب الثالث: فروض الدراسة.....	11
المطلب الرابع: أهمية الدراسة.....	12
المطلب الخامس: أهداف الدراسة.....	14
المطلب السادس: تحديد المفاهيم.....	15
المبحث الثاني: الإجراءات المنهجية.....	31
المطلب الأول: نوع الدراسة.....	31
المطلب الثاني: منهج الدراسة.....	31

المطلب الثالث: مجتمع البحث..... 32
المطلب الرابع: عينة البحث..... 33
المطلب الخامس: مصادر وأدوات جمع البيانات..... 34
المطلب السادس: مجالات الدراسة..... 39
المطلب السابع: المعالجة الإحصائية..... 41
المطلب الثامن: صعوبات البحث..... 41
الفصل الثاني: الاتجاهات النظرية المفسرة لظاهرة القروض والاستهلاك..... 43
تمهيد..... 44
المبحث الأول: الاتجاهات النظرية المفسرة لظاهرة القروض..... 45
المطلب الأول: نظرية القرض التجاري..... 45
المطلب الثاني: نظرية الدخل المتوقع..... 46
المبحث الثاني: الاتجاهات النظرية المفسرة لظاهرة الاستهلاك..... 47
المطلب الأول: التصور المادي التاريخي لظاهرة الاستهلاك..... 47
المطلب الثاني: النظرية الوظيفية..... 49
المطلب الثالث: نظرية ماسلو للحاجيات الخاصة..... 50
المطلب الرابع: نظرية أرنست إنجل..... 54
المطلب الخامس: نظرية كينز..... 55
خلاصة..... 56
الفصل الثالث: الدراسات السابقة..... 57
تمهيد..... 58
المبحث الأول: الدراسات الغربية..... 59

المبحث الثاني: الدراسات العربية..... 64
المبحث الثالث: الدراسات الجزائرية..... 73
خلاصة..... 75
الفصل الرابع: لمحة تاريخية عن القروض البنكية..... 76
تمهيد..... 77
المبحث الأول: نشأة البنوك وأنواعها..... 78
المطلب الأول: مراحل تطور البنوك..... 78
المطلب الثاني: أنواع البنوك..... 84
المبحث الثاني: القروض في الإسلام وتطورها..... 86
المطلب الأول: ظهور القروض في الإسلام..... 87
المطلب الثاني: نشأة البنوك الإسلامية..... 90
المطلب الثالث: خصائص البنوك الإسلامية..... 93
المبحث الثالث: أنواع ومجالات القروض البنكية..... 95
المطلب الأول: القروض البنكية بحسب آجالها..... 96
المطلب الثاني: القروض البنكية بحسب الضمان..... 97
المطلب الثالث: القروض البنكية بحسب الأغراض أو النشاط الاقتصادي..... 98
خلاصة..... 103
الفصل الخامس: مراحل تطور الاقتصاد الجزائري..... 104
تمهيد..... 105
المبحث الأول: الاقتصاد الجزائري خلال الفترة (1962-1979)..... 106
المطلب الأول: مرحلة التسيير الذاتي (1962-1965)..... 106

المطلب الثاني: مرحلة التسيير الاشتراكي (1966–1979)..... 110
المبحث الثاني : مرحلة الإصلاحات الاقتصادية (1980–1998)..... 115
المطلب الأول: مرحلة إعادة الهيكلة (1980–1984)..... 115
المطلب الثاني: استقلالية المؤسسات (1985–1989)..... 119
المطلب الثالث: مرحلة الخوصصة (1990–1998)..... 120
المبحث الثالث: مرحلة إعادة توازن الاقتصاد الجزائري (1999–2016)..... 122
خلاصة..... 125
الفصل السادس: واقع القروض البنكية في الجزائر..... 126
تمهيد..... 127
المبحث الأول: نشأة وتطور البنوك في الجزائر..... 128
المطلب الأول: مرحلة استرجاع السيادة (1962–1965)..... 128
المطلب الثاني: مرحلة تأميم البنوك (1966– 1970)..... 130
المطلب الثالث: مرحلة الإصلاح المالي وتمويل المؤسسات (1970– 1982). 132
المطلب الرابع: مرحلة إعادة هيكلة البنوك (1982 – 1985)..... 133
المطلب الخامس: تطور البنوك في ظل الإصلاحات (1986–2000)..... 135
المبحث الثاني: القروض الاستهلاكية في الجزائر..... 140
المطلب الأول: مراحل تطور القروض الاستهلاكية..... 141
المطلب الثاني: شروط منح القرض الاستهلاكي..... 143
المبحث الثالث: أسباب انتشار ظاهرة القروض البنكية في الجزائر..... 144
المطلب الأول: الأسباب الاجتماعية والاقتصادية..... 145
المطلب الثاني: الأسباب الثقافية..... 147

المطلب الثالث: التسهيلات من طرف البنوك..... 148
خلاصة..... 149
الفصل السابع: علاقة القروض البنكية بالاستهلاك الأسري..... 150
تمهيد..... 151
المبحث الأول: الواقع الاستهلاكي في الجزائر..... 152
المطلب الأول: تطور استهلاك الأسرة خلال الفترة (1980–1989)..... 152
المطلب الثاني: تطور استهلاك الأسرة خلال الفترة (1990–2000)..... 153
المطلب الثالث: تطور استهلاك الأسرة خلال الفترة (2001–2016)..... 155
المبحث الثاني: العوامل المتحكمة في الثقافة الاستهلاكية..... 160
المطلب الأول: تنامي الاستهلاك الترفي..... 160
المطلب الثاني: العوامل الاقتصادية..... 162
المطلب الثالث: العوامل الثقافية..... 162
المطلب الرابع: وسائل الإعلام..... 164
المبحث الثالث: الإنفاق الاستهلاكي للأسرة وعلاقته بالدخل..... 166
المطلب الأول: الإنفاق الاستهلاكي للأسرة..... 166
المبحث الثالث: تطور الأجور في الجزائر..... 169
المبحث الرابع: الآثار الاقتصادية والاجتماعية الناجمة عن القروض البنكية.. 172
المطلب الأول: الأثر الاقتصادي..... 173
المطلب الثاني: الأثر الاجتماعي..... 176
خلاصة..... 181

الفصل الثامن: الدراسة الميدانية..... 182
تمهيد..... 183
المبحث الأول: خصائص عينة الدراسة..... 183
المبحث الثاني: عرض وتحليل بيانات الدراسة الميدانية..... 195
المطلب الأول: عرض وتحليل بيانات الفرضية الأولى..... 195
المطلب الثاني: عرض وتحليل بيانات الفرضية الثانية..... 212
المطلب الثالث: عرض وتحليل بيانات الفرضية الثالثة..... 230
المطلب الرابع: عرض وتحليل بيانات الفرضية الرابعة..... 236
خلاصة..... 246
الفصل التاسع: مناقشة نتائج الدراسة..... 247
النتائج العامة للدراسة..... 259
التوصيات..... 263
الخاتمة..... 265
المراجع..... 268
الملاحق..... 286

فهرس الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
01	تطور الأجر الوطني الأدنى المضمون	170
02	يبين توزيع أفراد العينة حسب السن	183
03	يبين توزيع أفراد العينة حسب الجنس	184
04	يبين توزيع أفراد العينة حسب الحالة العائلية	185
05	يبين توزيع أفراد العينة حسب المستوى التعليمي	186
06	يبين توزيع أفراد العينة حسب المهنة	187
07	يبين توزيع أفراد العينة حسب عدد الأبناء	188
08	يبين توزيع أفراد العينة حسب ملكية السكن	189
09	يبين سن أفراد العينة حسب الجنس	190
10	يبين مهنة أفراد العينة حسب الجنس	192
11	يبين المستوى التعليمي لأفراد العينة حسب الجنس	193
12	يبين توزيع أفراد العينة حسب الدخل الشهري للفرد	195
13	يبين الدخل الشهري حسب المهنة	196
14	يبين توزيع أفراد العينة حسب تعدد مداخيل الأسرة	198
15	يبين ما إذا كان كلا الزوجين يعملان	199
16	يبين توزيع أفراد العينة حسب الدخل الشهري للزوج	200
17	يبين توزيع أفراد العينة حسب الدخل الشهري للزوجة	200
18	يبين توزيع أفراد العينة حسب الاقتراض	201
19	يبين العلاقة بين أسباب لجوء أفراد العينة إلى لاقتراض مع تعدد المداخيل	203
20	يبين العلاقة بين أسباب الاقتراض والدخل الشهري للمبحوثين	205

21	يبين توزيع أفراد العينة حسب نوع القرض	207
22	يبين حجم القرض المتحصل عليه من قبل المبحوثين	207
23	يبين العلاقة بين الدخل ونوع القرض	209
24	يبين العلاقة بين الدخل وحجم القرض	211
25	يبين مدى التزام المبحوثين بتسديد القرض	212
26	يبين مدى تلبية الدخل لحاجيات الأسرة	213
27	يبين سبب عدم تلبية الدخل لحاجيات الأسرة (متعدد الإجابات)	214
28	يبين العلاقة بين تلبية الدخل لحاجيات الأسرة وحجم القرض	216
29	يبين العلاقة بين تلبية الدخل ونوع القرض	218
30	يبين نسبة الاقتطاع الشهري من الراتب	219
31	يبين نسبة الاقتطاع الشهري مقارنة مع الدخل الشهري للأفراد	220
32	يبين مدى رضا الأفراد على مستواهم المعيشي	222
33	يبين مدى توقع أفراد العينة في تغير نمطهم المعيشي	222
34	يبين العلاقة بين حجم القرض وتوقع تغير النمط المعيشي	223
35	يبين توزيع أفراد العينة حسب زيادة النفقات	225
36	يبين العلاقة بين نوع القرض وزيادة النفقات	226
37	يبين علاقة الدخل الشهري بتوقع تغير النمط المعيشي للفرد	227
38	يبين ما إذا كان للمبحوثين أكثر من قرض	229
39	يبين توزيع أفراد العينة حسب الادخار	230
40	يبين علاقة الادخار بالدخل الشهري للمبحوثين	231
41	يبين توزيع أفراد العينة حسب مصادر القروض	232
42	يبين العلاقة بين الادخار والحالة المدنية للمبحوثين	233
43	يبين العلاقة بين الدخل الشهري للمبحوثين بزيادة النفقات	235

44	يبين مدى موافقة الأسرة على القرض	236
45	يبين مدى تأقلم الأسرة مع الوضع المالي الجديد	237
46	يبين ما إذا كانت هناك خلافات بين الزوجين حول القرض	237
47	يبين ما إذا كان القرض سببا في المشاكل الأسرية	238
48	توزيع أفراد العينة بحسب مدة تسديد القرض	239
49	يبين ما إذا كان طول فترة تسديد القرض يؤدي إلى الضغوط العائلية	240
50	يبين علاقة الضغوط الأسرية مع الموافقة على الاقتراض	241
51	يبين العلاقة بين طول مدة تسديد القرض والضغوط العائلية	242
52	يبين العلاقة بين المشاكل الأسرية ومدة القرض	244

فهرس الأشكال

رقم الشكل	عنوان الشكل	الصفحة
01	هرم الاحتياجات عند ماسلو	51
02	التطور الشهري للمؤشر العام لأسعار الاستهلاك بين مارس 2015 ومارس 2016	157
03	التطور الشهري لمؤشر أسعار الاستهلاك للجزائر العاصمة بين مارس 2015 ومارس 2016	159

مقدمة

مقدمة:

في السنوات الأخيرة شهدت الجزائر على غرار باقي دول العالم، تحولات كبيرة في المجال الاجتماعي والاقتصادي والتي أدت إلى تغير النمط المعيشي، حيث أصبح الفرد يسعى دائما لإشباع حاجاته، وبالتالي فهو يحاول دائما توفير مصادر الدخل لإشباع تلك الحاجات المتنوعة. فالتطور الذي يشهده الاقتصاد الوطني، وكذا انفتاح المجتمع على الثقافة الغربية أدى إلى ظهور النزعة الاستهلاكية لدى أفراد المجتمع الجزائري ولجوئهم للإقتراض قصد تلبية متطلباتهم المتزايدة.

والقروض البنكية بشكل عام ليست بالجديدة على مجتمعنا، لأن القروض العقارية لاسيما الموجهة للسكن كانت موجودة من قبل، ولم تتغير باستثناء القروض الاستهلاكية التي تطورت خلال العشرين سنة الأخيرة، ولكن ما تغير هو الدافع للحصول على هذه القروض التي أصبحت تشكل جزءا هاما من ميزانية الأسرة، ومن دونها تعجز بعض العائلات عن تحمل أعباء الحياة بسبب تدهور القدرة الشرائية الناتجة عن الظروف الاقتصادية التي تمر بها البلاد.

ونظرا لعدم تلبية الدخل الفردي في معظم الأحيان، فإن المستهلك يحتاج إلى مصادر تمويل إضافية لسد احتياجاته المادية، وهنا يأتي دور الطرف الثالث والذي يمثل حلقة الوصل بين المستهلك والمنتج، هذا الطرف يتمثل في مصادر التمويل والمعروفة باسم البنوك. هذه الأخيرة، إما أن تكون متاحة للفرد أو أنها تستهدفه لحل مشكلة التمويل، حيث يضطر بعض الأفراد إلى الاقتراض من البنوك لتمويل مشاريع خاصة كشراء مسكن أو سيارة.

لقد لقيت إشكالية القروض اهتمام الكثير من الباحثين نظرا لما يمثله هذا المتغير من أهمية بالغة على المستوى الاجتماعي والاقتصادي من حيث ارتباطه بالاستهلاك من جهة، وآثاره على المستوى المعيشي للفرد والأسرة من جهة أخرى، خاصة وأن القروض أصبحت ملازمة للكثير من الجزائريين الذين يرون أنها أحيانا تكون ضرورية وذلك لعدة أسباب تختلف من فرد لآخر ومن أسرة لأخرى. فهناك من يرى أنها المصدر المالي الوحيد لتحقيق متطلباته، في حين نجد من يرفضها على أساس أنها مصدر للمشاكل وبالتالي يجب تفاديها.

وعليه، فإن مسألة الموافقة أو عدمها على مبدأ القرض يتطلب التعمق أكثر في مجموعة من المسائل المرتبطة بالدافع الحقيقي للإقتراض وحيثياته. ولهذا سنحاول من خلال هذه الدراسة تسليط الضوء على أهم الأفكار التي تحيط بموضوع القروض البنكية وأثرها على المستوى المعيشي للأفراد بشكل عام وعلى الأسرة بشكل خاص، قصد الوصول إلى مجموعة من الاقتراحات والتوصيات والحلول التي تساعد في تفادي الاستعمال الخاطئ للقروض أو الاستفادة منها في حال ما كانت ضرورة لا خيار عنها.

ومن خلال ما سبق، وفي إطار ما أطلعنا عليه من تراث علمي للموضوع، انقسمت الدراسة الراهنة إلى تسعة فصول، فضلا عن مقدمة بمثابة مدخل أولي للبحث والتي تم من خلالها معالجة قضية الدراسة، وتبيان أبعادها ومتغيراتها المتشابكة. وعليه فقد جاءت الفصول الرئيسية لهذه الدراسة على النحو التالي:

الفصل الأول يتطرق إلى الإطار المنهجي للدراسة من خلال توضيح الأسباب الداعية لاختيار الموضوع، مع تحديد مشكلة الدراسة وفروضها الأساسية، وكذلك إبراز

أهمية البحث والهدف منه، إضافة إلى شرح بعض المفاهيم الأساسية الواردة في البحث. أما المبحث الثاني من هذا الفصل فقد خصصناه لتحديد الإجراءات المنهجية التي تم الاعتماد عليها في الدراسة الميدانية.

أما في الفصل الثاني، قمنا بدراسة الاتجاهات النظرية المفسرة لظاهرة القروض والاستهلاك، وهذا نظرا لأهمية التنظير في هذا المجال الذي يعد محطة لابد منها لفهم رأي المختصين في هذا الميدان وكيفية تطابقها وتجسيدها مع الواقع الحالي. وعليه، تبرز أهمية هذا الفصل في توضيح الرؤى النظرية التي تمثل الإطار المرجعي لفكر الفلاسفة والعلماء، الذين قدموا إسهاماتهم التحليلية للتأصيل النظري لمشكلة البحث في ضوء انتقاء الباحث لما يؤمن به ويؤيده من التراث وأدبيات البحث المتصلة بالمشكلة موضوع الدراسة، الأمر الذي يعمق فهمنا لها.

في حين، تضمن الفصل الثالث الدراسات السابقة التي ألمت ببعض جوانب الدراسة وذلك من خلال الإطلاع على دراسات العديد من الباحثين المختصين في هذا المجال، كما أن الدراسات السابقة تعد محطة هامة يجب الرجوع إليها قصد فهم الموضوع والاستفادة منها لإتمام البحث.

أما الفصل الرابع فقد تم تخصيصه للتطور التاريخي الذي عرفته القروض البنكية، حيث تم التطرق إلى القروض البنكية خلال فترتين زمنيتين، بداية من ظهور البنوك بشكل عام ثم البنوك الإسلامية، وكيفية تعاملهما مع القروض التي تختلف من بنك لآخر، ثم تم تحديد أنواع ومجالات القروض البنكية وذلك حسب الغرض منها.

بينما تطرق الفصل الخامس إلى تطور الاقتصاد الوطني منذ الإستقلال إلى يومنا هذا، باعتبار أن المراحل الاقتصادية التي عرفتها البلاد كان لها الأثر المباشر على الظروف المعيشية وكذا في تحديد المستوى المعيشي للأفراد.

في الفصل السادس، تطرقنا إلى واقع القروض البنكية في الجزائر، وذلك بداية من ظهور البنوك في بلادنا وأهم مراحل تطورها، بالإضافة إلى دورها في منح القروض للأفراد، وتبيان أهم الأسباب والدوافع التي تقف وراء لجوء الكثير من فئات المجتمع نحو الاقتراض، كما قمنا بدراسة الآثار الناجمة عنه سواء على المستوى الاجتماعي أو الاقتصادي للفرد بشكل خاص وتداعياته على الأسرة ككل.

وفي الفصل السابع، يتناول الباحث فيه علاقة القروض البنكية بالاستهلاك الأسري في المجتمع الجزائري، من خلال تحليل الواقع الاستهلاكي في الجزائر وتبيان الآثار الاقتصادية والاجتماعية الناجمة عن التغير في نمط الاستهلاك.

بينما خصص الفصل الثامن للدراسة الميدانية، حيث تضمن عرضا لخصائص العينة ونتائج الدراسة الميدانية وتفسير بياناتها.

وفي الفصل التاسع والأخير، تمت مناقشة النتائج المتوصل إليها من خلال الدراسة الميدانية، وخلصت الدراسة بإعطاء النتائج العامة والتوصيات بالإضافة إلى المراجع والملاحق.

وقد راعى الباحث في معالجته لموضوع الدراسة على تصنيف فصولها وفقراتها على نحو منطقي حتى تترابط أجزاؤها لتساعد في تحقيق أهداف الدراسة والفروض الخاصة بها، والوقوف على أبعاد صدق تلك الفروض حول أثر القروض البنكية على المستوى المعيشي للفرد والأسرة على حد سواء.

الفصل الأول

الإطار المنـهجي للدراسة

الفصل الأول
الإطار المنهجي للدراسة

تمهيد:

إن محاولة أي باحث لتقديم عمل بحثي علمي ملما بجميع حيثيات الظاهرة موضوع الدراسة، متوقف على وضع إطار منهجي الذي يعد قاعدة البحث العلمي. ولهذا سوف يتناول الفصل الأول الذي قمنا بتقسيمه إلى مبحثين، الأول خصص لمنهجية الدراسة، أما المبحث الثاني فقد خصصناه لتحديد الإجراءات المنهجية المتعلقة بالجانب الميداني.

المبحث الأول: منهجية الدراسة:

يتطرق هذا المبحث لموضوع الدراسة من خلال توضيح الأسباب الداعية لاختيار الموضوع، بالإضافة إلى تحديد مشكلة الدراسة وفروضها الأساسية، وكذلك إبراز أهمية البحث والهدف منه، مع شرح بعض المفاهيم الأساسية الواردة في البحث.

المطلب الأول: أسباب اختيار موضوع الدراسة:

يعد موضوع القروض البنكية وتأثيرها على المستوى المعيشي للفرد من أكثر الموضوعات أهمية في الحياة السياسية، الاقتصادية والاجتماعية، خاصة في السنوات الأخيرة والتي عرفت إقبالا كبيرا على القروض بمختلف أنواعها.

ويرجع اختيار هذا الموضوع كمجال للدراسة إلى مجموعة من العوامل الذاتية منها والموضوعية، لعل من أهمها:

1- لقد تم اختيار موضوع القروض البنكية وأثرها على المستوى المعيشي من قبل الباحث، للوقوف على حجم المشكلة ودراستها دراسة سوسيولوجية.

2- اهتمامنا الشخصي باكتساب معرفة معمقة حول ظاهرة القروض البنكية بصفة عامة، وانعكاساتها على المستوى المعيشي للأسرة الجزائرية بصفة خاصة.

3- كون الباحث من عائلة مقترضة وعانت كثيرا من طول مدة القرض، وهو ما كان دافعا مهما وأساسيا لاختيار موضوع البحث.

4- يرجع اختيارنا لهذا الموضوع إلى قلة الدراسات الأكاديمية الميدانية في علم الاجتماع التي تولي عناية بموضوع القروض البنكية وعلاقتها بالظروف المعيشية للأسرة الجزائرية.

المطلب الثاني: إشكالية الدراسة

يعد تحسين الوضع المعيشي لأفراد المجتمع من بين الأهداف الرئيسية التي تسعى إليها الدول، وهذا من خلال وضع البرامج والسياسات الرامية إلى زيادة الإنتاج بما يمكن جميع أفرادها من الحصول على دخل يؤمن لهم الحاجيات الأساسية من أجل حياة أفضل. فالتطور السريع الذي يشهده عالمنا المعاصر أظهر وجود ميول حادة نحو الاستهلاك، خلفتها أوضاع وتطورات متتالية في مجالات الإنتاج، التوزيع، الاتصال والإعلان، ولم تعد النزعة الاستهلاكية مقتصرة على العالم الصناعي المتقدم فقط، بل طالت أرجاء أخرى عديدة من العالم الفقير والنامي، وصار النمط الاستهلاكي موضوعا للبحث العلمي في نظم معرفية مختلفة يأتي في مقدمتها علم الاقتصاد وعلم النفس وعلم الاجتماع.

ومن العوامل المؤثرة في نمط الاستهلاك المتزايد في هذه المجتمعات هو ارتفاع الدخل الفردي، دون أن ننسى عامل المحاكاة والتقليد الاجتماعي، حيث أصبح هناك تقليدا لنمط الحياة الجديدة الغربية والذي تتبعه الفئات الاجتماعية العليا في مجتمعنا، وتسعى إليه بشكل مستمر الفئات الاجتماعية الأخرى. فالاحتياجات الأساسية للأسرة في تطور مستمر، وبالتالي فإن دخل الأسرة مهما نال من تحسن أو زيادة لا يمكن أن يفي بتوفير احتياجاتها ومتطلباتها، فأصبحت ظاهرة الاستهلاك من الظواهر التي تدفعها إلى الاستدانة واستنفاذ مدخراتها. ولعل القروض الاستهلاكية ما هي إلا نتاج التطور الاقتصادي السريع، الذي صاحبه تغيرات كبيرة في أنماط حياة الكثير من الناس، بسبب انتشار نمط الحياة الاستهلاكية وما تفرزه من ثقافة وسلوكيات أصبحنا أسرى لها.

ونتيجة للتوسع في عروض القروض والتسهيلات المالية من قبل البنوك، فقد ارتفع حجم القروض البنكية في الجزائر بشكل محسوس خلال السنوات الأخيرة، وهو ما أدى إلى تفاقم مشكلات القروض البنكية وتبعاتها القانونية، حيث أصبحت هذه القروض وفوائدها أحد المشاكل التي تؤرق أصحابها المقترضين لطول فترة السداد وكذا نسبة الفائدة المرتفعة التي يجنيها البنك لاسيما القروض الاستهلاكية. هذه القروض باتت مع الزمن تشكل ظاهرة خطيرة تنعكس آثارها بقوة ليس على المقترض وحسب، وإنما على أسرته ككل.

وبالرغم من أن للقرض المالي ميزات كثيرة، فإن فوائدها المالية تنهك رب الأسرة، وهو الأمر الذي يؤدي إلى ظهور العديد من الآثار السلبية في العديد من المناحي (الاجتماعية، النفسية والاقتصادية) والتي يجب مواجهتها من خلال الأساليب

العلمية للحد من وطأة المشاكل المترتبة عنها، والوصول إلى علاج لها بصورة متكاملة.

كما يلاحظ أن معظم القروض الاستهلاكية تكون من أجل الكماليات والسلع الاستهلاكية، لذا فالموظفون أكثر فئات المجتمع تعرضا للمشكلات الناتجة عن هذه القروض، إذ هناك العديد من الأفراد الذين يحصلون على القروض البنكية والتي في بادئ الأمر يتقبلون النتائج التي تحققها السيولة المادية، غير أنه بعد استقطاع القسط الشهري الأول يقعون في عجز مادي يدفع رب الأسرة إلى تقليص المصاريف وإتباع سياسة التقشف والترشيد والتي قد يرفضها الأبناء والزوجة، وبالتالي ظهور خلافات أسرية تؤدي ربما إلى مشاكل قد تكون لها انعكاسات سلبية، بسبب صعوبة مهمة تأمين مستلزمات الأسرة، إلى جانب صعوبة تأقلم أفرادها مع الوضع الاقتصادي الجديد في ظل تطور الحياة المعيشية المستمر، وفي بعض الأحيان تخلق مشكلات قانونية بسبب العجز عن الوفاء بتسديد القروض البنكية والتي قد تصل إلى المحاكم وبالتالي عقوبة السجن أو حجز الممتلكات.

فالقروض البنكية يمكن أن تصبح مشكلة اجتماعية واقتصادية نظرا لما تسببه من آثار اجتماعية تهدد الاستقرار الأسري بسبب تدني المستوى المعيشي، وهو ما استدعى الكثير من المهتمين بهذا الشأن إلى البحث عن السبل الكفيلة بمعالجة هذه القضية التي تحولت في نظر الكثير من المختصين في الشؤون الاجتماعية إلى أزمة حقيقية، متورط فيها الآلاف من أفراد المجتمع.

وعليه، في ظل غياب دراسة معمقة لتقييم تأثير القروض البنكية على المستوى المعيشي للفرد والأسرة على حد سواء، فإن مشكلة البحث الراهن تتمثل في دراسة أثر

القروض على المستوى المعيشي للأفراد في إطار رؤية سوسيولوجية، ودراسة الأسباب التي تدفعهم نحو الاقتراض من البنوك، لأن قضية القروض البنكية تحتاج إلى معرفة خطورتها وسلبياتها وآثارها وكيفية التعامل مع هذه القضية بنظرة يقظة، خاصة إذا أدركنا أنها قد تسبب العجز عند بعض فئات المجتمع.

ومن هذا المنطلق يمكن بلورة مشكلة الدراسة في التساؤلات التالية:

1- هل توجد علاقة بين الدخل والاتجاه نحو الاقتراض من البنوك؟

2- كيف تؤثر القروض البنكية على المستوى المعيشي للفرد؟

3- هل اللجوء للقروض البنكية يؤدي إلى تراجع ادخار الأفراد؟

4- هل اللجوء إلى القروض البنكية يؤدي إلى زيادة الضغوط والمشاكل الأسرية؟

المطلب الثالث: فروض الدراسة

تعتبر الفرضية نقطة رئيسية في مجال الدراسات الاجتماعية، حيث يتم تحديد الفروض بوضع التصور النظري والميداني لموضوع الدراسة في إطار التراث السوسيولوجي والبحوث العلمية قصد الحصول على نتائج تعكس هذا البناء النظري على الواقع، لهذا أصبح من الضروري حين الحديث عن البحث العلمي توفر الفروض لأنها أحد دعاماته.

إن الانطلاق من المعرفة العفوية للموضوع يدفعنا إلى افتراض بعض الآثار المحتملة للقروض على المقترضين، غير أن هذه الافتراضات هي موضوع بحث وتدقيق لدينا وسنعمل على التأكد من صحتها أو خطأها بعد الدراسة الموضوعية لها.

وفي ضوء استعراض مشكلة الدراسة السابقة الذكر، يطرح الباحث مجموعة من الفرضيات قد تمثل الإجابة عليها مدخلا مهما لمعرفة أثر القروض البنكية على المستوى المعيشي للفرد. ولهذا فالدراسة تنطلق من الفرضية الرئيسية التالية:

"يتأثر المستوى المعيشي للأفراد بسبب الاقتراض من البنوك". وتندرج تحت هذه الفرضية الرئيسية أربع فرضيات أخرى فرعية هي:

الفرضية الأولى: توجد علاقة بين الدخل والاتجاه نحو الاقتراض من البنوك.

الفرضية الثانية: اللجوء إلى القروض البنكية يؤدي إلى تدني المستوى المعيشي للفرد.

الفرضية الثالثة: اللجوء إلى القروض البنكية يؤدي إلى تراجع ادخار الأفراد.

الفرضية الرابعة: طول فترة تسديد القروض البنكية يؤدي إلى زيادة الضغوط والمشاكل الأسرية.

المطلب الرابع: أهمية الدراسة

أدت العديد من عوامل التحديث التي شهدها المجتمع الجزائري إلى التغير في معظم مجالات الحياة، والتي ترتبت عنها زيادة أعباء الأسرة الجزائرية نتيجة تنامي الاحتياجات بالرغم من الزيادات في الأجور التي لم تصل إلى تحسين القدرة الشرائية للفرد، وبالتالي فإن سد الحاجيات من خلال القروض يعد أمرا في غاية الأهمية يجب التصدي له بالدراسة والبحث.

وعليه، تكتسب هذه الدراسة أهميتها من حيث كونها تمس عددا من القضايا الجوهرية خاصة فيما يتعلق بالاقتراض من البنوك نتيجة تغير النمط الاستهلاكي للمجتمع. كما تهتم الدراسة الراهنة برصد الآثار الاجتماعية السلبية الناجمة عن التوجه نحو الاقتراض من البنوك.

تعد ظاهرة الاقتراض من البنوك في الوقت الراهن موضوعا هاما، إذ تمثل قضية جوهرية لدى الدول، ومحورا لاهتمام متخذي القرار، وواضعي السياسات. وفى ضوء ذلك كان من الطبيعي أن يتجه إليه علم الاجتماع ليأخذ نصيبه من الاهتمام بها من زاوية الآثار الاجتماعية التي تخلفها وأبعادها المختلفة التي قد يكون لها انعكاس سواء كان إيجابي أو سلبي على الفرد و المجتمع.

وعليه فإن إثراء دراسات علم الاجتماع بقضايا أساسية وبحوث تعبر عن الواقع المعاش يعد مطلبا ضروريا، ولهذا فربما يسهم إجراء هذه الدراسة على المستوى النظري والمنهجي في الكشف عن تأثير القروض البنكية على اختلال المستوى المعيشي لدى الأسرة الجزائرية.

كما قد يسهم إجراء هذه الدراسة على المستوى النظري في إثراء أطر علم الاجتماع، وقد تطرح حلولا واقعية لإحدى قضايا المجتمع الجزائري، كما أنها تفيد على المستوى التطبيقي في تقييم التداعيات الاجتماعية للسياسات الاقتصادية الخاصة بمنح القروض البنكية الموظفين بما يساعد صاحب القرار في اختيار أكثر السياسات فائدة وأقلها عبئا على كاهل الموظف الجزائري، وهنا يظهر الدور المستقبلي الذي يمكن أن يضطلع به البحث العلمي في مواجهة مثل هذه التحديات في المرحلة المقبلة.

تستمد هذه الدراسة أهميتها العلمية أيضا من الموضوع الذي تعالجه، حيث يرصد واقع تنامي القروض البنكية وانعكاساتها على المستوى المعيشي لدى الأفراد، كما يؤمل أن تساعد هذه الدراسة في تشخيص علمي لواقع ظاهرة هذه القروض، وأن تساعد نتائج الدراسة في إيجاد مؤشرات موضوعية، يعتمد عليها في بناء برامج وحلول

فعالة. كما تكمن الأهمية أيضا بما تمثله من إضافة معرفية وعلمية في مجال دراسات الواقع المعيشي في المجتمع الجزائري.

وتعد هذه الدراسة من الموضوعات غير المطروقة في الدراسات الحالية بجامعاتنا ولا توجد أية جهود علمية في هذا الجانب لاسيما في علم الاجتماع، مما يعطي الموضوع أهمية أكبر، وقد تفيد هذه الدراسة في إثراء المكتبة العلمية كدراسة سابقة لدراسات لاحقة في نفس الموضوع، حيث يعتبر هذا البحث تشخيصا لمشكلات القروض في المجتمع الجزائري وتبيان سلبياتها وإيجابياتها حتى يمكننا الخروج بتوصيات واقتراحات لحل هذه المشكلة.

المطلب الخامس: أهداف الدراسة

إن لكل دراسة هدف يجعلها ذات قيمة علمية، والذي يفهم عادة على أنه السبب الذي من أجله قام الباحث بإعداد هذه الدراسة، والبحث العلمي هو الذي يسعى إلى تحقيق هذه الأهداف غير الشخصية وذات قيمة ودلالة علمية.[1] وفي ضوء موضوع البحث وفرضياته تسعى هذه الدراسة إلى تحقيق الأهداف التالية :

1- محاولة الخروج من النطاق الضيق للدراسات حول القروض البنكية، والتي بقيت منحصرة في دراسة الجوانب الاقتصادية، والبحث عن الواقع الحقيقي رغبة في الوصول إلى نتائج وانعكاسات هذه الظاهرة على المستوى المعيشي للفرد والأسرة الجزائرية.

2- دراسة وتقييم ظاهرة الاقتراض من البنوك في المجتمع الجزائري.

---

(1) محمد، شفيق. **البحث العلمي: الخطوات المنهجية لإعداد البحوث الاجتماعية**. الإسكندرية: المكتب الجامعي الحديث، 1998، ص55.

3- رصد الآثار الاجتماعية السلبية الناجمة عن الاقتراض من البنوك.

4- تحديد الأسباب التي تقف وراء توجه الأفراد نحو الإقتراض.

5- التعرف على علاقة القروض البنكية بالثقافة الاستهلاكية للفرد والأسرة.

6- اقتراح الحلول الملائمة للتخفيف من وطأة الآثار الاجتماعية السلبية الناتجة عن الاقتراض من البنوك.

المطلب السادس: تحديد المفاهيم

لقد وردت في هذه الدراسة مصطلحات ومفاهيم أساسية تحتاج إلى توضيح معناها المقصود لأنها ستتردد كثيرا في الفصول الآتية من جهة، ولأن هذا التحديد سيزيد من فهم موضوع الدراسة وتدقيقه أكثر من جهة أخرى. وعليه يرتكز هذا البحث على بعض المفاهيم المحورية وهي:

أولا- مفهوم الأثر:

الأثر في اللغة يشتق من أثر، يؤثر تأثيرا في الشيء أي ترك فيه أثرا، في حين أن الأثر هو العلامة والبقية والرواية، وقيل أصل الأثر ما ظهر من مشي الشخص على الأرض.[1]

أما اصطلاحا، فإن الأثر يمكن تعريفه مثل أي شكل للفعل من قبل أ المؤثر الذي يمارس بطريقة فعالة على **ب** المتأثر. وبالتالي ينتمي التأثير إلى فئة علاقة السلطة، وأن يكون لدى أ تأثيرا كما لو كان لديه سلطة، يعني بالنسبة له القدرة على تبديل فعل **ب** في اتجاه اختيار أ عن قصد، لأنه يعتبر التوجه الجديد لـ **ب** أكثر

(1) جمال، بن أحمد بن بشير بادي. **الآثار الواردة عن أئمة السنة في أبواب الإعتقاد**. المجلد 1. الرياض: دار الوطن، 2008، ص 21.

ملائمة لمصالحه الخاصة، كما أن ممارسة التأثير على **ب** يعني بالنسبة لـ أ جعله يتعاون عبر إقناعه أو العكس عبر ردعه. [1]

ثانيا– مفهوم القروض:

القرض لغة، مصدر قرض الشيء يقرضه: إذا قطعه، والقرض في القاموس المحيط اسم مصدر بمعنى الإقراض، وقال ابن فارس في معجم مقاييس اللغة أن القرض يدل على القطع، وهو ما تعطيه لإنسان من مالك لتقضاه، وكأنه شيء قد قطعته من مالك[2]، وفي تعريف آخر، هو الذي يدفعه المقرض إلى الرجل الذي يستقرضه، مأخوذ من هذا، لأن المقرض يجعله مقروضا من ماله للمستقرض، أي يجعله مقطوعا. واستقرضت منه أي طلبت منه القرض، وأقرضت منه أخذت منه القرض. [3]

أما اصطلاحا، فالقرض له عدة تعاريف وله استعمالات كثيرة، ففي الاصطلاح الشرعي ورد لفظ القرض في عدة مواضع من آيات القرآن الكريم منها قوله تعالى: "مَنْ ذا الذِي يُقْرِضُ اللهَ قرضًا حسنًا فيُضاعِفهُ لهُ أضْعافا كثِيرةً"،[4] وقد قيل أن اللفظ علق باسم الجلالة، فيكون من أقرض الناس طمعا في ثواب الله تعالى فكأنما اقرض الله تعالى، وذلك لزيادة حث المؤمنين على بذل القرض وجعله بابا من أبواب أعمال البر والتقرب إلى الله تعالى، وهو بذلك يدخل ضمن الخصال الخيرية التي تستمد أصلها من

---

(1) نقلا عن: عادل، غزالي. "أثر القيم الاجتماعية على التنظيم الصناعي الجزائري". رسالة ماجستير. جامعة قسنطينة. الجزائر، 2007، ص 12.

(2) أحمد بن فارس بن زكريا، أبو الحسين. **معجم مقاييس اللغة**. القاهرة: دار الفكر، 1979، ص 150.

(3) قاسم محمد، النوري .**البيان في مذهب الشافعي: البيوع**. القاهرة: دار المنهاج للطباعة والنشر، ص 355.

(4) سورة البقرة، الآية 245.

الشريعة الإسلامية. أما في السنة فقد كان رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا أتاه مسلما فرآه عاريا، يأمر بلالا بالإقراض. قال بلال: "يأمرني فأنطلق فأستقرض، فأشتري له البردة فأكسوه وأطعمه".[1]

أما الشافعية فيعرفون القرض على أنه "تمليك الشيء على أن يرد مثله"، فطبيعة القرض في الفقه الإسلامي أن يكون حسنا، [2] في هذا السياق عرف الشربيني القرض بأنه "هو تمليك الشيء على أن يرد بدله". أما الحنابلة فقد عرفوا القرض على أنه "دفع المال إرفاقا لمن ينتفع به ويرد بدله"، في حين عرفه ابن عابدين بأنه "ما تعطيه لمثلي لتتقاضاه".[3]

كما عرف القرض كذلك عند بعض الباحثين المعاصرين بأنه "عقد القرض ينقل الملكية للمقترض، وله أن يستهلك العين ويتعهد برد المثل لا العين، والمقترض ضامن للقرض إذا تلف أو هلك أو ضاع، يستوي في هذا تفريطه وعدم تفريطه".[4]

ويعرف محمد علي محمد أحمد البنّا القرض بأنه: "عقد يلتزم به أحد المتعاقدين بإعطاء مبلغ من النقود لآخر بشرط أن يرده في نهاية زمن محدد، أو هو اتفاق يلتزم المقرض بمقتضاه بتقديم مبلغ نقدي للمقترض مع تعهد الأخير برد هذا المبلغ في الموعد المتفق عليه مع دفع الفوائد التي نص عليها الاتفاق، أو هو عقد يتعهد

---

(1) محمد عبد الحي، الكتاني. **نظام الحكومة النبوية: المسمى التراتيب الإدارية**. ط 2. بيروت: دار الأرقم للطباعة والنشر والتوزيع، 2008، ص343.

(2) حسين، عمر. **اقتصاديات البنوك الإسلامية**. ط 1. القاهرة: دار الكتاب الحديث، 1995، ص 20.

(3) نقلا عن: محمد علي محمد، أحمد البنا. **القرض المصرفي: دراسة تاريخية مقارنة بين الشريعة الإسلامية والقانون الوضعي**. بيروت: دار الكتب العلمية، 2006، ص 120.

(4) نقلا عن: سامية، شرفة. "التوظيف الحديث لعقد القرض في الخدمات البنكية: دراسة مقارنة بين الفقه الإسلامي والقانون الجزائري". رسالة ماجستير. جامعة باتنة. الجزائر، 2007، ص 08.

بمقتضاه المقرض(البنك) أن يسلم عميله المقترض مبلغا من النقود أو يقيده في حسابه، وذلك مقابل التزام العميل برد هذا المبلغ عند حلول الأجل المتفق عليه بالإضافة إلى عوائد القرض وعمولة البنك".[1]

أما القرض في اصطلاح الفقهاء فهو ما تدفعه من مال للغير لينتفع به ثم يرد مثله. والقرض يرد إلى المقترض عند نهاية المدة المتفق عليها دون أن تدفع عنه فوائد، ودون أن يكون للمقرض الحق في المشاركة في أرباح التجارة أو خسائرها.[2]

كما نجد تعريف القرض عند الطاهر لطرش الذي يرى "أنه من أفعال الثقة بين الأفراد ويتجسد في ذلك الفعل الذي يقوم بواسطته شخص ما (الدائن) بمنح أموال إلى شخص آخر (المدين) أو يعده بمنحها إياه أو قد يلتزم بضمانه أمام الآخرين وذلك مقابل ثمن أو تعويض هو الفائدة".[3]

أما علي بن المرعي القحطاني فيرى أن القرض "هو اتفاق تعاقدي بين البنك والمقترض يقوم البنك بموجبه بتوفير التمويل اللازم للمقترض مقابل تعهد الأخير بسداد المبالغ المقترضة بالإضافة إلى فوائدها والعمولات والرسوم المستحقة عليها إما دفعة واحدة أو على أقساط في فترات زمنية محدودة".[4]

وحسب عبد المطلب عبد الحميد القرض هو "الائتمان، والمقصود به تلك الخدمات المقدمة للعملاء والتي يتم بمقتضاها تزويد الأفراد والمؤسسات والمنشآت في

---

(1) محمد علي محمد، أحمد البنا، المرجع السابق، ص ص 12–13.

(2) مجدي علي محمد، غيث. **نظرية الحسم الزمني في الاقتصاد الإسلامي**. ط1. الولايات المتحدة الأمريكية: المعهد العالمي للفكر الإسلامي، 2010، ص 92.

(3) الطاهر، لطرش. **تقنيات البنوك**. الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2000، ص55.

(4) نقلا عن: علي بن المرعي، القحطاني. "القروض الشخصية وعلاقتها بضغوط العمل". رسالة ماجستير. جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية. الرياض، 2007، ص 15.

المجتمع بالأموال اللازمة، على أن يتعهد المدين بسداد تلك الموال وفوائدها والعملات المستحقة عليها والمصاريف دفعة واحدة أو على أقساط في تواريخ محددة (حسب العقد) وتدعم تلك العملية بمجموعة من الضمانات التي تكفل البنك استرداد أمواله في حالة توقف العميل عن السداد بدون أي خسائر".[1]

من الناحية القانونية، لقد ورد تعريف القرض في المادة 450 من القانون المدني الجزائري وهو:" عقد يلتزم به المقرض أن ينقل إلى المقترض ملكية مبلغ من النقود أو أي شيء مثلي آخر على أن يرد إليه المقترض عند نهاية القرض نظيره في النوع والقدر والصفة".[2]

في ما يخص التعريف الإجرائي، وبالرغم من تعدد المفاهيم حول القروض إلا أنه يمكننا تعريف القرض حسب موضوع الدراسة بأنه مبلغ مالي يتحصل عليه الفرد عن طريق البنك بهدف تمويل مشروع (اقتناء تجهيزات منزلية أو شراء سيارة أو منزل...) أو نشاط اقتصادي في فترة زمنية محددة مسبقا، مع تحديد نسبة الفائدة أو بدونها حسب شروط البنك.

و بمعنى آخر القروض هي المبالغ المالية المقترضة من طرف بعض فئات المجتمع قصد سد احتياجات شخصية أو اجتماعية، ويتم تسديدها على أقساط محددة ومنتظمة من الدخل الشهري أو من مصادر أخرى وفقا للعقد المبرم مع البنك.

---

(1) عبد المطلب، عبد الحميد. **البنوك الشاملة و عمليات إدارتها**. مصر: دار الجامعة الإسكندرية، 2000، ص103.

(2) الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية. **القانون المدني الجزائري**. الأمانة العامة للحكومة، 2007، ص 70.

ثالثا: مفهوم البنك:

لغة، كلمة بنك ذات أصل أوروبي مأخوذة من الكلمة الإيطالية بنكو BANKO، معناها بالإيطالية منضدة أو طاولة أو مائدة، حيث كان من يمارس أعمال الصرافة في العصور الوسطى يضع طاولة أو مائدة ذات واجهة زجاجية يبيع ويشتري العملات المختلفة دون غيرها من البضائع. [1]

كما نجد في بعض الدول العربية يطلق اسم مصرف (بكسر الراء) بدل تسمية البنك، وهذه الكلمة عربية الأصل، وقد اشتقت من عملية الصرف أي مبادلة أو بيع النقد بالنقد، لذا فقد شاع في بعض الدول العربية والإسلامية استعمال لفظ مصرف.[2]

أما اصطلاحا، البنك هو مؤسسة مالية، وظيفتها الرئيسة تجميع الأموال من أصحابها في شكل ودائع جارية وقروض بفائدة محددة مبدئيا، ثم إعادة إقراضها لمن يطلبها بفائدة أكبر، ويربح البنك الفرق بين الفائدتين، كما يقدم الخدمات المصرفية المرتبطة بعمليتي الاقتراض والإقراض، وعليه يمكن القول بأن البنك هو وسيط مالي.[3]

وفي الموسوعة العربية الميسرة نجد أن كلمة مصرف أو بنك تطلق بصفة عامة على المؤسسات التي تتخصص في اقتراض وإقراض النقود، كما أن النسبة الكبيرة من

---

(1) شاكر، قزويني. **محاضرات في البنوك**. الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 1989، ص 26.

(2) محمد الطاهر، الهاشمي. **المصارف الإسلامية والمصارف التقليدية: الأساس الفكري والممارسات الواقعية ودورها في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية**. ط1. القاهرة: المجموعة العربية للتدريب والنشر، 2010، ص 26.

(3) نقلا عن: مصطفى إبراهيم محمد، مصطفى. "تقييم ظاهرة تحول البنوك التقليدية للمصرفية الإسلامية". رسالة ماجستير. الجامعة الأمريكية المفتوحة. القاهرة ، 2006، ص 11.

الإقراض والاقتراض لا تتم مباشرة بين صاحب النقود ومن يرغب فيها، بل عن طريق المصارف[1].

أما محمد الصيرفي فيعرف البنك على أنه: " تلك المنظمة التي تتبادل المنافع المالية مع مجموعات من العملاء بما لا يتعارض مع مصلحة المجتمع ويتماشى مع التغير المستمر في البيئة المصرفية". [2]

وجاء تعريف البنك في القاموس الموسوعي (Dictionnaire Encyclopédique) بأنه: "مؤسسة تستقبل من الأفراد الأموال وتستخدمها لتنفيذ عمليات الإقراض والعمليات المالية، كما أنها أحيانا تتحمل تكلفة لعرضها وتسير وسائل الدفع"[3]. من جهة أخرى، عرف البنك في الموسوعة (Larousse Bibliorom) بأنه "عبارة عن منشأة خاصة أو عمومية تعمل على تسهيل عمليات الدفع للأفراد و المؤسسات، كما أنها تقرض وتستقبل". [4]

وفي تعريف لمحمد الطاهر الهاشمي نجد أن المصرف "هو مؤسسة تقوم بصفة معتادة بقبول ودائع تدفع عند الطلب أو لآجال محددة وتزاول عمليات التمويل الداخلي، كما تباشر عملية الادخار"[5].

---

(1) محمد الطاهر، الهاشمي، المرجع السابق، ص ص 26-27.

(2) محمد، الصيرفي. **إدارة المصارف**. ط1. الإسكندرية: دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر، 2006، ص 7.

(3) Dictionnaire Encyclopédique. Encarta, CD Rom, 2000.

(4) Larousse Bibliorom Encarta, CD Rom, .2006.

(5) محمد الطاهر الهاشمي، مرجع سابق، ص 28.

أما تعريف البنك الصادر في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، في المادة 9 من قانون النقد والقرض الجزائري فجاء كما يلي: "بنك الجزائر مؤسسة وطنية تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، ويعد تاجرا في علاقاته مع الغير"[1].

في الولايات المتحدة الأمريكية يعرف القانون البنك بأنه: "منشأة حصلت على تصريح للقيام بأعمال المصارف تسمى Banks charter سواء حصلت على هذا التصريح من الحكومة المصرفية (الاتحادية الفيدرالية) أو من حكومة الولاية التي تباشر فيها نشاطها. كما عرف المشرع المصرفي في المادة التاسعة عشرة من القانون رقم 57 لسنة 1951 البنك بأنه "كل شخص طبيعي أو اعتباري يكون عمله الرئيسي قبول الودائع من الجمهور تدفع تحت الطلب أو بعد أجل". [2]

وقد عرفت فيرا سميث Vera Smith البنوك المركزية بأنها: "النظام المصرفي الذي يوجد فيه مصرف واحد له السلطة الكاملة على إصدار النقد".[3]

في حين عرف دي كوك De Kock البنك المركزي بأنه: "البنك الذي يقنن ويحدد الهيكل النقدي والمصرفي بحيث يحقق أكبر منفعة للاقتصاد الوطني، من خلال قيامه بوظائف متعددة، كتقنين العملة، والقيام بإدارة العمليات الخاصة بالحكومة، احتفاظه بالاحتياطات النقدية للبنوك التجارية وإدارة احتياطات الدولة من العملات

---

(1) الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية. **الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية**. العدد 52، 27 أوت 2003. الجزائر: المطبعة الرسمية، ص 4.

(2) خالد أمين، عبد الله. **العمليات المصرفية**. ط2. الإسكندرية: دار وائل للنشر، 2000، ص 15.

(3) Allen, Larry. **The encyclopedia of money.** USA: Greenwood publishing group, 2009, P. 64.

الأجنبية، وقيامه بخدمة البنوك التجارية من خلال إعادة خصم الأوراق التجارية، وقيامه بدور المقرض للبنوك التجارية ".[1]

بالنسبة للتعريف الإجرائي للبنك، فهو عبارة عن مؤسسة تتكون من مجموعة أشخاص وأموال يجري تنظيم العمل فيها وفقا لقواعد معينة بقصد تحقيق غرض معين، يتمثل في إقراض النقود للأفراد أو المؤسسات وكذا اقتراض النقود منهم.

وبالرغم من تعدد التسميات بين البنك والمصرف فقد تم اختيار كلمة بنك باعتبارها التسمية المتداولة والمعمول بها في الجزائر.

رابعا: مفهوم المستوى المعيشي:

لقد خضع مفهوم المستوى المعيشي لمناقشات عديدة في الفكر الاقتصادي والاجتماعي، فحسب المختصين يصعب في الكثير من الأحيان تحديد المستوى المعيشي وقياسه، لأن من يعد فقير في مجتمع معين قد لا يعتبر فقيرا في مجتمع آخر. وعليه فحسب الموسوعة الإلكترونية، "مستوى المعيشة هو تعبير يستخدم عادة للدلالة على المستوى الاقتصادي للفرد أو الأسرة أو الدولة". [2]

وقد ذكر الإعلان العالمي لحقوق الإنسان أن إشباع حاجيات الناس يرتبط بما نسميه في العصر الحديث بـ "مستوى المعيشة" الذي تعرفه المادة 25 بأنه: "لكل شخص الحق في مستوى من المعيشة كاف للمحافظة على الصحة والرفاهية له ولأسرته، كالتغذية، الملبس، المسكن والعناية الطبية، وكذلك الخدمات الاجتماعية

---

(1) زكريا، الدوري و يسرا السامرائي. **البنوك المركزية والسياسات النقدية**. عمّان: دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، 2013، ص ص 24-26 .

(2) الموسوعة الإلكترونية. مستوى المعيشة. 30 أكتوبر 2012. (http://mousou3a.educdz.com/)

اللازمة. كما له الحق في تأمين معيشته في حالات البطالة، والمرض، العجز، الشيخوخة، وغير ذلك من فقدان وسائل العيش نتيجة لظروف خارجة عن إرادته".[1]

كما نجد المفكر هيث وليامز Williams Hait يعرف المستوى المعيشي بأنه: "النمط الاستهلاكي الذي يمكن وصفه، على أساس سلع وخدمات ذات مواصفات كمية ونوعية معينة". [2]

بالنسبة لـ كارل زيميرمان Carle Zimmerman فإن المستوى المعيشي هو: "نوع من السلوك يعبر على نحو كاف من القيم المهنية الموجودة في الطريقة المعيشية، وهو مجموع السلوك الفردي والجماعي الذي يتكامل بغرض إشباع الحاجات".[3]

أما إليزابيث إليس هويت Elizabeth Elis Hoyt فترى بأن المستوى المعيشي يشير إلى الأشياء المادية الأكثر استهلاكا، فهو جملة الحالات المشيعة، وليس حصيلة الأشياء المتوفرة. [4]

في حين يرى توماس دايوز اليوت Thoms Dawes Eliot "أن المستوى المعيشي هو التوزيع الواقعي للدخل الحقيقي والذي يكون في شكل سلع وخدمات

---

(1) نقلا عن: سعدي، بن علي عطية الغامدي. "مستوى المعيشة في القرى جنوب مدينة مكة المكرمة". رسالة ماجستير. جامعة أم القرى. المملكة العربية السعودية، 2009، ص 02.

(2) Cottam, Howard R and Mangus, A. R. « A Proposed Definition of the Standard of Living ». **Social Forces**, n°2, (December, 1942): PP 177-179. (http://sf.oxfordjournals.org)

(3) نقلا عن: عزالدين زكي، عكيلة. "أثر مستوى المعيشة على الخدمات الصحية والتعليمية في محافظات غزة". رسالة ماجستير. غزة، 2013، ص 13.

(4) Elizabeth, Parsons. "Pioneering consumer economist: Elizabeth Ellis Hoyt (1893-1980)". **Journal of Historical Research in Marketing,** vol 5, (2013): PP 334-350.

ومزايا، وأن القيم الاجتماعية، والمواقف، والعادات هي أحد مكونات المستوى المعيشي."[1]

بالنسبة لهبة الليثي فإن "المستويات المعيشية لا تتضمن ملكية السلع الاستهلاكية فحسب، وإنما تتضمن أيضا الجوانب المعيشية الأخرى التي لا يمكن شراؤها، أو التي تقع تحت سيطرة الفرد المباشر، مثل: نوعية البيئة، والخدمات المقدمة من قبل الحكومة". [2]

كما عرف المستوى المعيشي على أنه عبارة عن عملية مركبة ومتكاملة تتضمن توفر كافة الاحتياجات والإمكانيات المادية للفرد والأسرة كالمأكل والمشرب والملبس والمسكن، وكذلك الحاجات غير المادية كالتعليم والعلاج والنقل والبيئة النظيفة الخالية من التلوث.[3]

وفي تعريف قدمه معهد الأمم المتحدة لبحوث التنمية الاجتماعية للمستوى المعيشي بأنه "هو مستوى إشباع حاجات السكان المؤمن بواسطة تدفق السلع والخدمات في لحظة معينة". [4]

من خلال التعاريف السابقة، يمكن القول أن مفهوم المستوى المعيشي مفهوم واسع يصعب تحديده وقياسه بشكل دقيق، ولكن هناك اتفاق في تحديد هذا المفهوم على أنه مجموعة من السلع والخدمات التي تستهلكها الأسرة في فترة زمنية محددة،

---

(1) عزالدين زكي عكلية، مرجع سابق، ص 13.

(2) نفس المرجع، ص 13.

(3) نقلا عن: نصيرة، أبحري. "العنف العائلي، عينات من عنف الرجل ضد المرأة : دراسة ميدانية في ولاية الجزائر". رسالة ماجستير. جامعة الجزائر 2. 2009، ص 14.

(4) الأمم المتحدة. التنمية الاجتماعية، 30 ماي 2016.
(http://www.un.org/arabic/esa/progareas/socdev.html)

بحيث لا تقتصر السلع والخدمات على تلك التي ينتفع الأفراد بشرائها فقط، وإنما تشمل أيضا كافة ما توفره لهم الدولة بدون مقابل.[1] كما أن التباين في تعريف المستوى المعيشي يعكس عدم كفاية التعريف في الإحاطة بكل معاني المستوى المعيشي للفرد، الشيء الذي أدى إلى ظهور تعريفات أحدث وأشمل عرفت بالتعريفات المرتبطة بالتنمية البشرية. [2]

وعليه، فإن التعريف الإجرائي للمستوى المعيشي هو الوضع الاجتماعي للفرد والذي يتحدد من خلال ما يملكه الفرد من ملبس ومأكل ومسكن وراتب وكذا قدرته الشرائية.

خامسا: مفهوم الدخل:

كل فرد في المجتمع له دخله الخاص الذي يشبع له حاجاته الاقتصادية والاجتماعية، ويطلق على هذا الدخل إسم الدخل الفردي، ومن مجموع دخول الأفراد يتكون الدخل القومي، وتقتضي دراسة توزيع الدخول تحديد مفهوم الدخل بدقة ووضوح مما يضمن سلامة مقارنة بيانات توزيع الدخول سواء كانت تلك المقارنة بين فترات زمنية أو بين فئات سكانية أو بين بلدان مختلفة.[3]

---

(1) نواري، علاوة. "آثار برامج الإصلاح الاقتصادي على الاقتصاد الجزائري". أطروحة دكتوراه. جامعة حلوان. القاهرة، 2008.

(2) سعدي بن علي عطية، الغامدي، مرجع سابق، ص 19.

(3) جاسم محمد، الخواجة. **النمط الاستهلاكي وأثره على العلاقات الأسرية في المجتمع الكويتي**. الكويت: وزارة العدل، 2001، ص 16.

حسب روبرت ميرفي، "يشير الدخل إلى النقود التي يستطيع الفرد إنفاقها على الاستهلاك خلال فترة زمنية محددة، سواء التي يحصل عليها من بيع خدماته من الأيدي العاملة أو من عائدات الأصول التي يملكها".[1]

أما مجيد خليل حسين، فقد عرف الدخل بأنه "الدخل الجاري الذي يحصل عليه الأفراد أو القطاع العائلي من كل المصادر، سواء نتيجة تقديم خدمات إنتاجية أو نتيجة للتحويلات التي لم تنشأ نتيجة المساهمة في نشاط إنتاجي جاري".[2]

للإشارة هناك أنواع عديدة من الدخل سواء أكان الدخل الفردي أو الدخل الوطني، ولكن ما يهم في هذه الدراسة هو الدخل الفردي، وهو عبارة عن الدخل الذي يحصل عليه الفرد مقابل ما يقدمه من خدمة العمل أو رأس المال أو كلاهما، ويحصل عليه الفرد في صور نقدية أي بعدد معين من وحدات النقود وقد يحصل على جزء منه في صورة عينية كالخدمات التعليمية والصحية التي تقدم له مجانا ويأخذ دخل الشخص أحد أربعة صور وهي : الأجر مقابل الخدمة – الريع مقابل خدمة الأرض – العائد مقابل رأس المال – الريع مقابل استقلال عوامل الإنتاج وإدارتها.

في ما يخص التعريف الإجرائي للدخل فيقصد به ذلك المال المتحصل عليه مقابل جهد معين أو خدمة معينة يقدمها الفرد، قصد تلبية حاجياته الضرورية ومتطلبات عائلته وذلك لضمان مستوى معين من المعيشة.

---

(1) روبرت، ميرفي. **دروس مبسطة في الاقتصاد**. ترجمة رحاب صلاح الدين. القاهرة: كلمات عربية للطباعة والنشر، 2013، ص 127.

(2) مجيد، خليل حسين. **مبادئ علم الاقتصاد**. عمان: دار زهران للنشر والتوزيع، 2008، ص 212.

سادسا: مفهوم الادخار:

عندما يحصل الفرد على دخل، فإنه ليس بالضرورة يوجهه للإنفاق، وإنما يتم تجنيب جزء منه تحسبا للظروف، واحتياطا أو لعدم الحاجة لإنفاقه. وهذا الجزء الذي لا ينفق هو ما يسمى بالإدخار. والادخار في اللغة يعني الاحتفاظ بشيء وتخبئته لوقت الحاجة، والمراد بالادخار هو إبقاء المرء لنفسه قصد الانتفاع به وقت الحاجة.

أما اصطلاحا، فقد ورد تعريف الادخار في موسوعة المصطلحات الاقتصادية والإحصائية وهو "عدم إنفاق الدخل على الاستهلاك".[1]

في تعريف للموسوعة العلمية والعملية للبنوك الإسلامية، نجد أن الادخار هو "تأجيل الإنفاق العاجل إلى إنفاق آجل على أن يأخذ المال طريقه في فترة التأجيل إلى مؤسسة مالية تتولى إدارة واستخدام هذه المدخرات".[2]

بينما عرفه شومبيتر بأنه "تجنيب جزء من الدخل بقصد الاستهلاك أو الاستثمار في المستقبل".[3]

وعليه فالتعريف الإجرائي للإدخار هو ذلك المال الذي يقتطعه الفرد من الدخل الشهري المتحصل عليه وعدم استهلاكه إلا عند الحاجة.

---

(1) عبد العزيز فهمي، هيكل. **موسوعة المصطلحات الاقتصادية والإحصائية**. بيروت: دار النهضة العربية للطباعة والنشر والتوزيع، 1980، ص 760.

(2) الاتحاد الدولي للبنوك الإسلامية. **الموسوعة العلمية والعملية للبنوك الإسلامية**. القاهرة، 1983، ص 09.

(3) نقلا عن: بنيامين، هيجنز. **التنمية الاقتصادية: المبادئ، المشاكل والسياسات**. القاهرة: الدار القومية للطباعة والنشر، 1966، ص35.

سابعا: مفهوم الضغوط العائلية:

يعد مفهوم الضغوط العائلية من بين المفاهيم الحديثة التي بدأ الاهتمام به في سنوات الثمانيات من القرن الماضي. والضغوط بصفة عامة، هي حالة تنشأ عن التفاعل بين الناس وأعمالهم، وتتسم بإحداث تغيرات في داخلهم وتدفعهم إلى الانحراف عن أدائهم الطبيعي.[1] فالضغوط الإنسانية ناتجة عن التأثر بالمثيرات والمنبهات البيئية المختلفة، وهذه الضغوط جعلت الفرد يعيش في حالة قلق وتوتر وانفعال مما يؤثر على أدائه وعلى علاقته بأسرته وكذلك على صحته الجسمية والنفسية.[2]

يرى ماك جراف Mc Graph "أن الضغوط تعبر عن خلل مدرك بين المطالب والإمكانيات تيصاحبها مجموعة من المظاهر السلبية مثل الغضب والقلق والإحباط. [3]

أما لازاروس Lazarus فيعرفها بأنها "حالة من التوتر الانفعالي تنشأ من المواقف التي يحدث فيها اضطرابات في الوظائف الفسيولوجية والبيولوجية وعدم كفاية الوظائف المعرفية اللازمة لمواجهتها".[4] للإشارة فإن درجة تأثير الضغوط تختلف من شخص إلى آخر، بل وتختلف أيضا لدى الشخص نفسه باختلاف العمر والمرحلة التي يمر بها.

---

(1) نقلا عن: صالح بن ناصر شغرود، القحطاني. "الضغوط الاجتماعية وضغوط العمل وأثرها على اتخاذ القرارات الإدارية". رسالة ماجستير. جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية. الرياض، 2008، ص 10.

(2) عبد القادر أحمد، المسلم. "مصادر الضغوط المهنية وآثارها في الكليات التقنية في محافظات غزة". رسالة ماجستير. الجامعة الإسلامية. غزة، 2007، ص 9.

(3) نقلا عن: محمود، عطية. **ضغوط المراهقين والشباب وكيفية مواجهتها**. القاهرة: مكتبة الأنجلو مصرية، 2010، ص 49.

(4) نفس المرجع، ص ص 48-49.

وحسب نومان Neuman فإن الضغوط الأسرية هي "تلك الضغوط التي تتضمن كل القوى والظروف والمواقف التي يمكن أن تؤدي إلى عدم ثبات واستقرار نظام الأسرة".[1]

في حين عرف كل من بركي و هانسون Berkey و Hanson الضغوط الأسرية بأنها "ذلك التوتر الناتج من مثير أو قوى تحدث داخل أو خارج الحدود البيئية للنظام الأسري، وتؤدي إلى عدم استقرار هذا النظام".[2]

أما كل من أماني عبد المقصود و تهاني محمد عثمان فقد عرفا الضغوط الأسرية على أنها "حالة يتعرض فيها الوالدين وأبنائهما لظروف أو مطالب تفرض عليهم نوعا من عدم التوافق، وكلما ازدادت وطأة تلك الظروف أو المطالب أو استمرت لفترات طويلة تزداد هذه الحالة خطورة".[3]

أما التعريف الإجرائي للضغوط العائلية فيقصد بها ردود فعل أفراد الأسرة تجاه تغير النمط المعيشي نتيجة انخفاض الدخل والذي يتأثر بدوره بسبب الارتباط بالقروض البنكية التي أصبحت تثقل كاهل رب البيت والذي بدوره يتأثر نفسيا خاصة إذا كانت مدة القرض طويلة وبالتالي المعانات تكون أطول.

---

(1) نقلا عن: رجاح فريدة، بوروبي. "الضغوط الأسرية لدى الأسرة الجزائرية". ورقة مقدمة إلى الملتقى الوطني الثاني حول الإتصال وجودة الحياة في الأسرة. 09 – 10 أفريل 2013، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، ص 7.
(http//:Manifest.univ-ouragla.dz)

(2) Berkey, Karen Michke, and Hanson, S.M. **Family assessment and intervention**. USA: Mosby year book, 1991, P 38.

(3) أماني، عبد المقصود و تهاني محمد عثمان. **الضغوط الأسرية والنفسية: الأساليب والعلاج**. القاهرة: المكتبة الانجلو المصرية، 2007، ص 5.

المبحث الثاني: الإجراءات المنهجية للدراسة:

يتناول هذا المبحث منهج البحث العلمي المستخدم في الدراسة، وحدودها، ويوضح مجتمع وعينة الدراسة، كما يتطرق إلى أداة بناء الدراسة والإجراءات التي تم إتباعها للتحقق من صدقها وثباتها، ويبين أيضا كيفية تطبيق الدراسة ميدانيا وأساليب المعالجة الإحصائية التي تم استخدامها في معالجة بيانات الدراسة والإجابة على تساؤلاتها.

المطلب الأول: نوع الدراسة:

نظرا لطبيعة البحث والمتمثل في دراسة أثر القروض البنكية على المستوى المعيشي للفرد الجزائري، ولما تتطلبه من تجميع بيانات وحقائق من الواقع، فإن هذه الدراسة تصنف ضمن الدراسات الوصفية التي تعتمد على جمع الحقائق وتحليلها وتفسيرها لاستخلاص دلالاتها، لتصل عن طريق ذلك إلى إصدار تعميمات بشأن الموقف أو الظاهرة التي يقوم الباحث بدراستها.

المطلب الثاني: منهج الدراسة:

إذا كانت دراستنا تهدف إلى تناول أثر القروض البنكية على المستوى المعيشي بطريقة موضوعية، ونظرا لما ينطوي عليه هذا الموضوع من أبعاد ومواقف مختلفة، فإن السعي لتحقيق ذلك يتوقف قبل كل شيء على كيفية دراسة هذا الموضوع بمنهج مناسب وبطريقة بحثية تحقق الهدف الرئيسي من إجراء هذا البحث، ويقصد بالمنهج "تلك الطرق والأساليب التي تستعين بها فروع العلم المختلفة في عملية جمع البيانات واكتساب المعرفة من الميدان".[1]

---

(1) عبد الهادي، الجوهري. **معجم علم الاجتماع**. القاهرة : مكتبة نهضة الشرق، 1982، ص 182 .

وعليه انطلاقا من طبيعة الدراسة ولتحقيق الأهداف الدراسة، فقد قام الباحث باستخدام منهج المسح الاجتماعي بوصفه الأنسب لمعالجة الظاهرة قيد البحث والذي هو "عبارة عن عملية تصوير دقيقة ومنظمة للوضع الراهن لجمهور من الناس أو وحدة اجتماعية والاستفادة من هذا التصوير في وضع برامج تنمية هذا الوضع أو تطويره في المستقبل".[1] وفي تعريف آخر هي " تلك المسوح التي تهتم بدراسة جزء من أفراد المجتمع أو تنصب على عدد محدد من الحالات أو المفردات وذلك في حدود الوقت والإمكانيات المتوفرة لدى من يقوم على مثل هذا النوع من المسوح ".[2]

ويستخدم المسح الاجتماعي كأسلوب لجمع البيانات عن جماعة معينة في بيئة محددة من حيث ظروفها المعيشية وتكوينها الاجتماعي.[3] كما تصنف المسوح وفقا لحجم جمهور المسح أو المجال البشري له إلى مسوح شاملة وأخرى بالعينة، ونظرا لطبيعة موضوع البحث اخترنا طريقة المسح بالعينة. والمسح الاجتماعي يعتبر إحدى المناهج الوصفية التحليلية التي تعتمد على جمع الحقائق والبيانات وتصنيفها ومن ثم محاولة تحليلها وتفسيرها تفسيرا وافيا لاستخلاص نتائجها.

المطلب الثالث: مجتمع البحث:

يتحدد مجتمع البحث في الأفراد الجزائريين الموظفين وكذا المتقاعدين المقيمين بالجزائر العاصمة والذين تحصلوا على قروض من البنوك قصد توفير سيولة مادية لهدف معين كشراء أو بناء مسكن أو قروض لشراء سيارة، أجهزة كهرومنزلية...الخ.

---

(1) علي عبد الرزاق، جلبي و محمد أحمد بيوني و نادية عمر. **مناهج البحث الاجتماعي**. الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية، 1992، ص 168.

(2) نفس المرجع، ص 170.

(3) صلاح مصطفى، الفوال. **علم الإجتماع: بين النظرية والتطبيق**. ط01. مصر: دار الفكر العربي، 1996، ص 187.

المطلب الرابع: عينة البحث:

يعتبر اختيار العينة من أهم خطوات البحث العلمي، فالباحث في علم الاجتماع يهتم كثيرا بمدى تمثيل العينة التي سيختارها، لذلك وجب علينا تحديد معايير يتم بموجبها اختيارنا لعينة البحث، بحيث تتماشى مع نوع الدراسة التي نحن بصدد القيام بها.

ونظرا لكون مجتمع البحث كبير وكون أفراد العينة مبعثرين في مناطق مختلفة من ميدان البحث، إلى جانب طبيعة الدراسة وتركيب مجتمع البحث، فقد اقتضى منا مجال الدراسة استعمال العينة القصدية، « وهي العينة التي يتعمد الباحث فيها أن تتكون من وحدات معينة اعتقادا منه أنها تمثل المجتمع الأصلي، إذ توفر هذه الطريقة على الباحث كثيرا من الجهد» .[1] فهذا النوع من العينة ينتقي من خلالها الباحث بما يخدم أهداف دراسته وبناءا على معرفته، وهي عينة غير ممثلة لكافة وجهات النظر ولكنها تعتبر أساسا متينا للتحليل العلمي ومصدرا ثريا للمعلومات التي تشكل قاعدة مناسبة للباحث حول موضوع الدراسة.

وفي هذا الإطار يرى أحمد سليمان عودة أن عينة بحجم 20% من مجموع أفراد المجتمع تعد ملائمة إذا كان المجتمع صغيرا نسبيا أي ما بين 500 و 1000، وتتناقص هذه النسبة إلى أن تصبح 5% في المجتمعات الكبيرة جدا.[2]

---

(1) محي محمد، مسعد. **كيفية كتابة البحوث وإعداد للمحاضرات**. ط 01. الإسكندرية: المكتب العربي الحديث، 2000، ص55.

(2) أحمد، سليمان عودة و خليل يوسف الخليلي. **الإحصاء للباحث في التربية والعلوم الإنسانية**. ط 1. عمان: دار الفكر للنشر والتوزيع، 1988، ص ص 177–179.

إن المنهجية العلمية تقر بضرورة أن تكون العينة ممثلة للمقترضين، وبالتالي فإن ما يتم نشره في التقارير السنوية للبنوك حول إيجابيات القروض لا يعتبر بأي شكل من الأشكال دلالة على الأثر الاقتصادي والاجتماعي للإقراض، بل يجب على أي دراسة تريد أن تظهر آثار الإقراض أن تختار بطريقة علمية عينة من المقترضين لا الاكتفاء بما هو ظاهر.

ومن المخاوف التي يمكن أن نضعها نصب أعيننا أثناء القيام بالدراسة الميدانية هو حصولنا على إجابات غير دقيقة من المستجوب، كونه مقترض من البنوك ويخشى أن تؤثر أقواله على علاقته بها. لذا، فإن طمأنة المستجوب قبل البدء بأخذ المعلومات منه هو من الخطوات المنهجية الأساسية في الدراسة.

وقد تضمنت الدراسة في مجالها البشري عينة تتكون من بعض فئات المجتمع والمقدرة بـ 279 فردا، وذلك في محاولة للتعرف على الأسباب والدوافع التي تقف وراء توجه هذه الفئة من المجتمع للاقتراض من البنوك، بالإضافة إلى انعكاسات هذه القروض على المستوى المعيشي للأفراد بشكل خاص وعلى أسرهم بشكل عام.

المطلب الخامس: مصادر وأدوات جمع البيانات:

1- مصادر الدراسة:

لقد أثيرت في مجالات علم الاجتماع مناقشات عديدة حول طبيعة المصادر التي يعتمد عليها الباحث في معالجة القضايا السوسيولوجية، لكن ومهما يكن من تعدد في وجهات النظر بشأن الإجراءات المنهجية وطبيعة مصادر الدراسة، فإن الباحث في علم الاجتماع يتجه عادة إلى الاعتماد على مصدرين رئيسيين هما: المصادر النظرية والمصادر الميدانية. فالأولى تتمثل في التراث المدون الذي يرجع إليه الباحث من

خلال الإطلاع على المصادر والمراجع العربية والأجنبية، فضلا عن السجلات وكل ما من شأنه أن يمد الباحث بمعلومات معرفية وتاريخية تساعده على الإحاطة بجوانب موضوع بحثه، أما الثانية فتتعلق بالمصادر الميدانية أي المعطيات التي يجمعها الباحث من الميدان.

ونشير في هذا السياق، إلى أن الدراسة الراهنة قد اعتمدت على توظيف هذين المصدرين من حيث الاعتماد على التراث السوسيولوجي قصد تكوين خلفية نظرية من جهة، وتحديد الإطار النظري للدراسة الذي تبنى عليه الدراسة الميدانية من جهة أخرى.

2- أدوات جمع البيانات:

إن أي بحث علمي يعتمد على أداة أو مجموعة من الأدوات لجمع البيانات للوصول إلى نتائج موضوعية، ومهما كان نوع المنهج الذي يستعين به الباحث كطريقة لإجراء بحثه، فإنه مطالب في كل الأحوال بأن يسير في عدد من الخطوات المنهجية التي تعينه على تحقيق أهدافه.

كما أن طبيعة الدراسة التي قمنا بها، قد أملت علينا استعمال طرق تحليل وجمع البيانات من مصادر متنوعة، حاولنا بقدر الإمكان استغلالها بالجمع بينها وتكييفها لمتطلبات مختلف مراحل الدراسة.

أما بالنسبة إلى أدوات الدراسة التي تم استخدامها للحصول على الحقائق المتصلة بموضوع الدراسة فنجد من بينها الاستبيان، حيث تم الاعتماد عليه في جمع البيانات الميدانية، إذ يعتبر الاستبيان من أهم أدوات البحث في العلوم الاجتماعية

وأكثرها انتشارا وشيوعا كونه يتسم بالشمول والاتساع، ولذلك يعتبر الوسيلة العلمية التي تساعد الباحث على جمع الحقائق والمعلومات من المبحوث.[1]

فدراسة أثر القروض البنكية على المستوى المعيشي يتطلب تواصل دقيق وعميق مع الأفراد الذين استفادوا من القروض، وبالتالي هذا يتطلب أداة تساعده على الوصول إلى نتائج دقيقة وعلمية لتحقيق هذا الغرض. ويسعى الاستبيان وفق تصميمه إلى الحصول على معطيات كمية ونوعية تساعد على تحليل مدى تأثير القروض على عدة نواحي من حياة المقترض الاقتصادية والاجتماعية، مثل حجم الدخل والادخار وحجم الإنفاق وغيرها من المؤشرات التي قد تشكل تقييما لمستوى معيشة الإنسان.

انطلاقا من هذا، أعددنا استمارة الاستبيان التي تحتوي على مجموعة من الأسئلة، بعضها مغلقة بهدف تسهيل عملية إجابة المبحوثين عليها، وبعضها الآخر مفتوحة، لإعطاء الحرية الكاملة للمبحوثين للتعبير عن آرائهم. وتعرف استمارة الاستبيان بأنها: "نموذج يضم مجموعة من الأسئلة التي توجه للأفراد بغية الحصول على بيانات معينة وترسل بالبريد أو توجه لهم أثناء المقابلة".[2]

لقد كان من الطبيعي أن يتم التركيز على الاستبيان لجمع المعلومات المطلوبة، نظرا لتوزع مواقع المشاركين في مجتمع الدراسة على مناطق متباعدة. ومن المتعارف عليه من الناحية المنهجية أنه بالرغم مما للاستبيان من ميزات وعيوب كأداة للمعلومات المراد جمعها، فهو يعد من أفضل الأدوات التي يمكن استخدامها للحصول على معلومات من مجتمعات مشتتة مع توفير الوقت والجهد والمال.

---

(1) محمد شفيق. مرجع سابق، ص 76.

(2) فتحي، السيد عبده و أبو سيد أحمد. **الصناعات الصغيرة ودورها في التنمية**. الإسكندرية: مؤسسة شباب الجامعة، 2005، ص 190.

ولتصميم استمارة الاستبيان، فقد حرص الباحث على اختيار الأسئلة المناسبة وبشكل مبسط وواضح، وقبل توزيعها بشكلها النهائي جرى اختبارها (تحكيمها) مبدئيا، وذلك من خلال إرسالها إلى عينة من الخبراء والمختصين والمهتمين بالبحث العلمي، وكانت ملاحظاتهم بشكل عام مشجعة. فبعد أن قاموا بإبداء بعض الملاحظات، تم إجراء بعض التعديلات على الاستبانة قبل طباعتها وإخراجها بشكلها النهائي، بعدها قمنا بتجريب الاستبيان على 10 أشخاص خارجين عن العينة الأصلية تم اختيارهم بصفة عشوائية، واستغرقت أسبوعا كاملا.

وبالرغم من تأكيدنا المستمر على أن المعلومات سرية وتخص البحث العلمي فقط، فقد عرفت هذه العملية في البداية تعثرا بسبب تماطل المبحوثين وعدم جديتهم في الإجابة على تساؤلات الاستبيان كون الأسئلة تتطرق إلى بعض الأمور التي يرون بأنها تمس حياتهم الشخصية لاسيما الدخل الشهري وكذا قيمة القرض المتحصل عليه من البنك والتي حسبهم لا يمكن الإدلاء بها، ولكن استطاع الباحث إقناعهم بعد تقديم شرح مبسط للموضوع وبالتالي تم استرجاع كل استمارات الاستبيان العشرة.

بعد ذلك بدأت مرحلة إرسال الاستبيانات إلى المجتمع المشارك في الدراسة المسحية، حيث تم توزيع 320 استبانه، وطلبنا من المبحوثين التعاون والتجاوب معنا بصدق وصراحة خدمة للبحث العلمي، كما أكدنا على سرية البيانات وعدم استخدامها لغير الأغراض العلمية.

بالنسبة للأسئلة فأغلبها بسيطة، حيث يمكن الإجابة عنها بأقل وقت وجهد. وبعد تجميع البيانات اللازمة عن طريق الأداة الرئيسة المتمثلة في الاستبيان، قام

الباحث بمراجعة الاستبيانات مرة أخرى بغرض التأكد من دقة الإجابات لكل الأسئلة المطروحة وجديتها، وكنا نستبعد الاستمارات الناقصة.

وعليه فقد بلغ العدد الإجمالي من الاستبيانات المسترجعة 304 بعد عدم استلام 16 استبانه، وبعد الإطلاع على محتوى الاستبيانات قمنا بحذف 25 منها بسبب عدم احترامها لشروط الإجابة، وبالتالي بلغ عدد الاستبيانات القابلة للدراسة 279.

وبشكل عام فقد كان مجموع الاستبيانات التي تم استعادتها مشجعا، حيث أعيدت أغلب الاستبيانات المرسلة معبأة ومكتملة البيانات وصالحة للتحليل الإحصائي.

هذا وقد بلغ عدد أسئلة الاستمارة (37) سؤالا، موزعة على خمسة (05) محاور وذلك على النحو التالي:

1- المحور الأول: شمل معلومات عامة حول البيانات الشخصية للمبحوثين والذي يحتوي على خمسة أسئلة من (1 إلى 5) والتي تضمنت السن، الجنس، المستوى التعليمي، الحالة العائلية والوضعية المهنية للمبحوث.

2- المحور الثاني: يشتمل على متغيرات الدراسة الأساسية والذي خصصننا له بعض الأسئلة التي من خلالها نحاول التعرف على الظروف المعيشية للفرد وأسرهم. وقد احتوى هذا المحور على تسعة أسئلة من (6 إلى 14).

3- المحور الثالث: شمل بيانات حول دخل الأسرة، وقد احتوى هذا المحور على سبعة أسئلة من (15 إلى 21).

4- المحور الرابع: عبارة عن أسئلة حول الاقتراض والاستهلاك الأسري، والبالغ عددها 10 أسئلة أي من (22 إلى 31).

5- المحور الخامس: عبارة عن أسئلة حول المشاكل والضغوط العائلية نتيجة القرض البنكي، وقد احتوى هذا المحور على ستة أسئلة من (32 إلى 37).

المطلب السادس: مجالات الدراسة

لقد حاول الباحث في هذه الدراسة أن يرسم بعض الحدود المكانية والزمنية التي تساعده على التحكم في الموضوع قيد البحث رغم تشعب أبعاده وسعة جوانبه، وذلك على النحو التالي:

1- المجال المكاني: يقصد بالمجال المكاني "النطاق المكاني لإجراء الدراسة"،[1] ولكي يتمكن الباحث من النجاح في مهمته، لابد أن يكون لديه قدر كاف من المعرفة عن مكان المجتمع الذي سوف تجرى فيه الدراسة العلمية.

وبما أننا نهتم في هذا البحث بدراسة موضوع أثر القروض البنكية على المستوى المعيشي للفرد، فقد تم التركيز على العاصمة كمجال للدراسة، باعتبارها الولاية الأكثر كثافة من ناحية السكان، كما أنها تضم مختلف فئات المجتمع بمختلف مستوياتهم المعيشية ومن مختلف مناطق الوطن، كما تعد العاصمة الولاية التي بها أكبر عدد من البنوك.

ولتوزيع استمارات الاستبيان، تقربنا من عدة بنوك معنية بمنح القروض بمختلف أشكالها، من بينها الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط (CNEP)، والذي يعتبر من بين أكبر البنوك الجزائرية المختصة في منح القروض خاصة القروض الاستهلاكية والقروض العقارية الموجهة للسكن. للإشارة فقد بلغ عدد القروض الممنوحة للأفراد إلى

(1) محمد شفيق، مرجع سابق، ص 211.

غاية 2009 حوالي 365 ألف فرد وهذا منذ إنشائه، من بينها 49 ألف قرض عقاري خاص بالسكنات التي قام ببنائها الصندوق.[1]

هذه المؤسسة أنشأة بموجب القانون 227- 64 في أوت 1964، من مهامها تجميع ادخار العائلات وتمويل احتياجاتها للسلع المعمرة وخاصة السكن، فقد تم استرجاع جميع أصول الصناديق التي كانت موجودة في السابق، ووجه نشاطها فيما بعد نحو تمويل البرامج المخططة للسكن الجماعي وإقراض الهيئات المحلية والاكتتاب في سندات التجهيز. [2]

كما تم اللجوء إلى كل من البنك الخارجي الجزائري، و بنك BNP PARIBA على مستوى العاصمة، باعتبار أن هذه البنوك قد استقطبت عددا كبيرا من المقترضين لاسيما القرض الاستهلاكي والقرض العقاري.

2- المجال البشري: يقصد به مجموعة الأفراد أو الجماعات الذين أجريت عليهم الدراسة، وقد تضمنت الدراسة في مجالها البشرى عينة تتكون من بعض فئات المجتمع والمقدرة بـ 279 فردا، والتي طبقت على الأفراد الذين قاموا بالاقتراض من مختلف البنوك المعنية بالقرض الاستهلاكي والقرض العقاري.

3- المجال الزمني: فيما يخص الدراسة بشقيها النظري والميداني فقد استغرقت قرابة 6 سنوات أي منذ بداية سنة 2010 إلى غاية 2016، خلال هذه الحقبة كان العمل والإنجاز موزعا وفقا لخمس مراحل هي: استعراض التراث البحثي المتصل بقضية الدراسة، الزيارات الاستطلاعية الأولية، الإعداد للعمل الميداني، جمع البيانات،

---

(1) أحمد سلامي. "مدخرات القطاع العائلي في الجزائر بين الواقع والطموح دراسة تحليلية للفترة (1970-2013)". **المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية**، 02 (جوان، 2015)، ص 52.

(2) الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط-بنك. التعريف بالبنك.
(http://www.cnepbanque.dz/ar/index_ar.php?page=presentation)

تصنيف وتفريغ وجدولة وتحليل وتفسير المعطيات الميدانية وكتابة النتائج النهائية للبحث. للإشارة فإن الدراسة الميدانية استغرقت قرابة خمسة أشهر والممتدة ما بين شهر جانفي 2016 و شهر ماي من نفس السنة.

المطلب السابع: المعالجة الإحصائية:

يقصد بالمعالجة الإحصائية تحويل البيانات الكيفية إلى بيانات كمية من أجل تسهيل عملية التحليل. وعليه، فقد تم تحليل جميع الاستبيانات المعادة نظرا لاكتمال بياناتها كما سبق الإشارة إلى ذلك، حيث تم ترميزها وتفريغها في جداول. ونظرا لكبر حجم العينة البالغ عددها 279، وكذلك كثرة المتغيرات الواردة في الاستمارة، فقد تمت معالجة الاستبيانات عن طريق الحاسوب وذلك بالاستعانة ببرنامج EXEL 2010 ، ومن ثم بدأت مرحلة التحليل الإحصائي المتمثل في رصد التكرارات والنسب المئوية لجميع المتغيرات التي عالجتها الدراسة.

المطلب الثامن: صعوبات البحث:

تواجه معظم البحوث العلمية صعوبات كثيرة قد تتشابه في بعضها من بحث لآخر لعموميتها، وقد تختلف كذلك من بحث لآخر من حيث خصوصيتها. وبالتالي يتعين علينا أن نشير إلى أن أية دراسة علمية قد تجابه جملة من العقبات التي تحد من تحقيق أهدافها كاملة وبصورة مرضية، سواء في مرحلة الدراسة النظرية أو في مرحلة جمع البيانات (الدراسة الميدانية).

إن دراسات الأثر الاجتماعي للقروض على المقترضين من الدراسات الصعبة والمعقدة ولكن لا يعني استحالتها، إذ لا بد من أن تكون مؤشرات هذه الدراسة ذات دلالة حقيقية على مدى حدوث تغيرات في نوعية حياة المقترضين، والتحدي الأصعب

هنا هو تمييز الأسباب الفعلية لحدوث التغيرات، فيجب أن يكون هدف البحث قياس التغيرات أولا، والانتقال إلى النقطة الأهم وهي إثبات المسببات الحقيقية لهذه التغيرات، أو على الأقل تأكيد أو نفي ارتباطها بالقروض.

ومن بين الصعوبات التي تعرضت إليها الدراسة الراهنة هو ندرة الدراسات السوسيولوجية التي تناولت من بعيد أو قريب موضوع الدراسة لاسيما في مكتباتنا الجزائرية، وإزاء تلك الصعوبات لجأ الباحث إلى الاعتماد على الدراسات الاقتصادية التي كانت إلى حد كبير ذات صلة وثيقة بموضوع الدراسة، إذ لم تكن الندرة قاصرة فقط في تناول المراجع النظرية، وإنما تعدتها إلى الدراسات والبحوث التطبيقية، وبالتالي حاول الباحث استغلال هذه الدراسات وتوجيهها لخدمة أغراض دراسته السوسيولوجية.

كما واجهت الباحث صعوبات أخرى كعدم السماح له بتوزيع الاستمارات على المبحوثين داخل البنوك حتى لا يتم إحراج الزبائن، إلى جانب رفض بعض المقترضين ملء الاستمارات على أساس أن الأسئلة تخص أمورهم الشخصية والعائلية، وبالتالي لا يمكن أن يصرحوا بها، رغم تكرارنا وإلحاحنا لهم بأنها سرية ولا تحتوي على الأسماء وأنها تخدم البحث العلمي فحسب، بالإضافة إلى رفض كل البنوك إعطائنا العدد الإجمالي للمقترضين لديها. وبالرغم من ذلك، فقد حاول الباحث بشتى الطرق التغلب على هذه الصعوبات وتفاديها، وحصر دراسته في إطارها العلمي.

الفصل الثاني

الاتجاهات النظرية المفسرة لظاهرة القروض والاستهلاك

الفصل الثاني

الاتجاهات النظرية المفسرة لظاهرة القروض والاستهلاك

تمهيد:

إن التطورات التي عرفتها إشكالية القروض البنكية الموجهة للأفراد في مطلع القرن العشرين، دفعت بالعديد من المنظرين والتوجهات الفكرية إلى دراسة مثل هذه القضايا من نواحي مختلفة. ومن أجل فهم موضوع الدراسة قمنا بتقسيم الفصل إلى مبحثين، حيث سنتطرق في المبحث الأول إلى الاتجاهات النظرية المفسرة لظاهرة البنوك، أما البحث الثاني فخصصناه للإتجاهات النظرية المفسرة لظاهرة الاستهلاك.

وعليه، فإن أي نظرية سواء كانت اقتصادية أو سياسية أو اجتماعية، لابد أن تتوفر لها مجموعة من الشروط تجعل منها نظرية مقبولة علميا. ومن تلك الشروط أن تقترب قدر الإمكان من تطوير الواقع الحقيقي الذي تنتزع منه شرعية وجودها.[1] وبالتالي نرى أنه لزاما علينا عرض بعض وجهات النظر التي أشار إليها المفكرون السابقون حتى يمكن الاستفادة منها لتحديد الأبعاد الرئيسية التي يمكن إتباعها خلال هذه الدراسة، كما أنها تعد ركيزة للبحث في هذا المجال.

---

(1) عبد المالك، المقرمي. **الاتجاهات النظرية لتراث التنمية والتخلف في نهاية القرن العشرين**. بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، 1991، ص 23.

المبحث الأول: الاتجاهات النظرية المفسرة لظاهرة القروض:

سنتطرق في هذا المبحث إلى بعض النظريات التي اهتمت بمجال القروض البنكية، من بينها نظرية القرض التجاري وهي قروض موجهة للاستثمار، وكذا نظرية الدخل المتوقع التي ركزت على القروض الموجهة للأفراد والتي يتم اقتطاعها من الراتب الشهري.

المطلب الأول: نظرية القرض التجاري:

نشأت هذه النظرية من خلال ممارسات البنوك الانكليزية، حيث يقول مؤيدوها بأن سيولة البنك تعتبر جيدة طالما أن أمواله يتم استغلالها في قروض قصيرة الأجل، وبالتالي فإن على إدارة البنك استثمار أموالها في قروض قصيرة الأجل بما يتناسب مع طبيعة الودائع التي لديها والتي تتكون في معظمها من ودائع جارية يمكن سحبها في أي وقت. [1]

إن العيب الأساسي في هذه النظرية هو فشلها في سد احتياجات التنمية الاقتصادية خاصة في البلدان النامية، فالتقيد التام بهذه النظرية يمنع البنوك من تمويل التوسعات في المصانع وزيادة خطوط الإنتاج وشراء آلات جديدة وغير ذلك من المجالات الضرورية لعملية التنمية الاقتصادية والتي تمتد لمدة زمنية طويلة.

إضافة إلى ذلك، فإن هذه النظرية لم تأخذ بعين الاعتبار الثبات النسبي للودائع بمختلف أنواعها، فالودائع الجارية يمكن سحبها جميعا في وقت واحد، بل أن عملية الإيداع والسحب لهذا النوع من الودائع يكون بصورة مستمرة، أما بالنسبة لودائع التوفير فكثرة عدد تلك الحسابات وطبيعتها من حيث أنها في الوضع الطبيعي تنمو

(1) عبد المالك المقرمي. المرجع السابق، ص 23.

وتكبر يجعلها تتمتع بالثبات النسبي، أما الودائع الثابتة فتواريخ استحقاقها معروفة للمصرف ولا يحق لصاحبها السحب منها إلا في مواعيد استحقاقها.

المطلب الثاني: نظرية الدخل المتوقع:

تقوم هذه النظرية على أساس أن إدارة البنك يمكن أن تعتمد في تخطيطها للسيولة على الدخل المتوقع للمقترض، وبالتالي فإنها تدخل في اعتباراتها الدخول المتوقعة للمقترضين في المستقبل، وهذا ما يمكن البنك من منح قروضا متوسطة وطويلة الأجل، كما يمكن منح قروض قصيرة الأجل، طالما أن عملية سداد هذه القروض تكون من الدخول المتوقعة للمقترضين بشكل أقساط دورية ومنظمة (مثلا: كل شهر أو كل شهرين أو كل ثلاثة أشهر) والذي يجعل البنك يتمتع بسيولة عالية وذلك بسبب الانتظام النسبي للتدفقات النقدية وإمكانية توقعها.[1]

وبالتالي فإن نظرية الدخل المتوقع تقوم على أساس أن مداخيل البنك مضمونة، باعتبار أن الأفراد المقترضين لديهم رواتب والتي يتم اقتطاعها من طرف البنك وفق جدول زمني معين وحسب الاتفاق بين الطرفين (الدائن والمدين).

ولعل هذه النظرية هي الأقرب إلى موضوع الدراسة التي تركز بشكل أساس على الاقتراض من البنوك وكيفية تسديده، سواء كان هذا القرض موجها للسكن أو قرضا استهلاكيا، وهي القروض الأكثر شيوعا في الجزائر لاسيما بعد عودة القرض الاستهلاكي، وبالتالي فإن المجتمع سوف يدخل في دائرة نمط جديد من الاستهلاك نظرا لتوفر السيولة المادية التي يتحصل عليها من البنك، وهو ما يدفعنا إلى دراسة بعض النظريات المفسرة لظاهرة الاستهلاك.

---

(1) عائشة، الشرقاوي المالقي. **البنوك الإسلامية التجربة بين الفقه والقانون والتطبيق**. ط1. الدار البيضاء: المركز الثقافي العربي، 2000.

المبحث الثاني: الاتجاهات النظرية المفسرة لظاهرة الاستهلاك:

لقد كان ولا يزال موضوع الاستهلاك محل اهتمام الكثير من الباحثين والمفكرين، حيث لم يقتصر اهتمامهم بظاهرة الاستهلاك في مجال علم الاقتصاد فحسب، بل أن الاهتمام امتد إلى علوم أخرى كعلم الاجتماع، إذ هناك جوانب اجتماعية أخرى تتضمنها الظاهرة، لا تقل أهمية عن الجوانب الاقتصادية، فالاستهلاك يعتبر نمط من أنماط الحياة اليومية التي يعيشها الإنسان وهو ما يعبر عن مدى أهمية التطرق إلى الاتجاهات النظرية حول هذا الموضوع.

وبالنظر إلى الدراسة الراهنة، والتي تتمحور حول ظاهرة القروض البنكية وتأثيرها على المستوى المعيشي للفرد، وبما أن القروض الاستهلاكية ترتبط تسميتها بالاستهلاك الذي يعد أحد الأسباب التي تدفع الكثير من الناس نحو الاقتراض من أجل تلبية حاجياتهم المختلفة، فإن الباحث سوف يخصص هذا المبحث ليعرض من خلاله أهم القضايا التي يثيرها مفهوم الاستهلاك من خلال مختلف الاتجاهات النظرية التي قامت بتحليل وتفسير ظاهرة الاستهلاك في المجتمع.

المطلب الأول: التصور المادي التاريخي لظاهرة الاستهلاك:

يمكن اعتبار التنظير المادي التاريخي هو البداية الحقيقية في تحليل ظاهرة الاستهلاك، حيث جمع ماركس في تصوره لتطور المجتمع بين ما هو اجتماعي وما هو اقتصادي، من خلال تصوره أن كلا من الحياة الاجتماعية والحياة الاقتصادية تسيران جنبا إلى جنب في خط واحد والذي يتجه من البساطة إلى التعقيد.[1]

(1) نقلا عن: جاد الكريم، جباعي. **من الرعوية إلى المواطنة**. بيروت: أطلس للنشر والترجمة والإنتاج الثقافي، 2014، ص64.

إن رؤية ماركس للظاهرة الاستهلاكية تقوم على أساس أن الاستهلاك يحدث نتيجة لاستحواذ أرباب الأعمال على نصيب متزايد من الدخل القومي واستثماره في القطاع الإنتاجي، وهو ما يؤدى إلى نمو في الناتج من السلع بشكل مستمر وبمعدلات متزايدة، وبالتالي كيف له أن يسوق هذا الناتج وليس لدى غالبية أفراده من العمال الأجراء القدرة على تلبية متطلبات الحياة بسبب غياب العدالة الاجتماعية في توزيع الدخل.[1]

من هذا المنطلق، يرى ماركس أنه لا يمكن زيادة الاستهلاك إذا لم تكن هناك نية في تحسين القدرة الشرائية للعمال والتي يجب أن تكون مدروسة لتجنب حدوث أزمات أو إفراط في الإنتاج. فهو يرى أن الاهتمام بالاستهلاك لا يقل أهمية عن الاهتمام بالإنتاج لأنهما متكاملان، "فالإنتاج تتمثل مهمته الأساسية في خلق السلع اللازمة للاستهلاك في حين أن الاستهلاك تكون مهمته الأساسية خلق الحاجات بمعنى الغرض من الإنتاج".[2]

من جهته، انتقد ماركس النظرية التقليدية بسبب استبعادها للاستهلاك كمتغير اقتصادي إذ يرى ماركس أن عملية توزيع الناتج تخضع لظروف اجتماعية التي بدورها تؤثر على الاستهلاك الفردي في الوقت الذي تؤدى فيه الظروف والأوضاع الاقتصادية إلى تضخيم الإنتاج.

(1) Deniss, Collin. **Lecture du Capital de Marx**. France : Université Populaire d'Evre, 2015, P.135.

(2) Arnaud, Berthoud. **Une Philosophie de la consommation: Agent économique et sujet moral.** France : Presses Universitaires du Septentrion, 2005, P.59.

المطلب الثاني: النظرية الوظيفية:

لقد جاءت هذه النظرية مخالفة تماما لنظرية ماركس، على أساس أن الأفكار والمعتقدات لها دورا فعالا في تاريخ التطور الاقتصادي، فالقيم والأفكار تؤثر بشكل أساسي في تشكيل الإنتاج والاستهلاك وكذا السلوك الاقتصادي المترتب عنهما. في هذا الإطار، يرى ماكس فيبر "أن عالم القيم تخلقه الظروف الاجتماعية التاريخية، لأنه يرى أن القيم اختيارات فردية حرة مشروطة بشروط اجتماعية تاريخية تحددها أفكار الجماعات الاجتماعية وتصوراتها المتباينة".[1]

أما المنظر الاجتماعي إيميل دوركايم، فإن رؤيته لم تختلف كثيرا عن سابقه ماكس فيبر، حيث انتقل دوركايم من الخضوع الميكانيكي لقيم الإنتاج والاستهلاك إلى الاختيار العقلاني لها، فالقيم الاجتماعية من وجهة نظره محددة لوجود الناس وما بينهم من علاقات اجتماعية، كما أنها مكونة للضمير الجمعي، فالقيم الأخلاقية تحتل مكانة بارزة من حيث أدوارها ووظائفها في المجتمع، فهي تؤثر في غيرها من القيم الاجتماعية وتوجهها، بما في ذلك قيم الإنتاج والاستهلاك. [2]

حسب دوركايم، الإنسان بطبيعته أخلاقي، وأنه يعيش في مجتمع تتغير قيمه من خلال التغير من نمط التضامن الميكانيكي إلى نمط التضامن العضوي، وهو تغير يرتبط بعناصر مادية لها تجسيداتها الخارجية عن الأفراد، مثل تقسيم العمل والاستهلاك والجريمة والانتحار والطقوس والاحتفالات.

---

(1) نقلا عن: حسن عبد الرزاق، منصور. **الحضارة الحديثة والعلاقات الإنسانية في مجتمع الريف**. الأردن: دار فضاءات، 2006، ص 49.

(2) نفس المرجع، ص 49.

كما حظيت ظاهرة الاستهلاك أيضا باهتمام منظري علم الاجتماع، من بينهم المفكر ثورستن فبلن Veblen Thorstein الذي ركز على العوامل الاجتماعية باعتبارها تلعب دورا مهما في تحديد نمط الاستهلاك، كما أنها تقف وراء الحاجات الضرورية للإنسان وتحدد طبيعة الطلب على المواد الاستهلاكية. فحسب فيبلن فإن إنفاق ثروات أغنياء المجتمع يرمز لوضعهم الطبقي وهو ما يميزهم عن بقية أفراد المجتمع. (1)

بالرغم من أن فيبلن لم يضع أفكارا بطريقة منظمة، إلا أنه كان من أكثر من اهتموا بإبراز أهمية العوامل الاجتماعية في تحديد نمط الاستهلاك.(2) فهو يرى أن الاستهلاك المظهري هو الاستهلاك المفرط للسلع التي تعد دليلا على انتماء المستهلك للطبقة المترفة(*) في المجتمع الرأسمالي.

المطلب الثالث: نظرية ماسلو للحاجيات الخاصة:

قام عالم النفس الأمريكي أبراهام ماسلو Maslow بالتركيز بشكل أساسي على الجوانب الدافعية للشخصية الإنسانية والتي حاول فيها صياغة نسق مترابط الذي من خلاله يمكن تفسير طبيعة الدوافع أو الحاجات التي تحرك السلوك الإنساني وتشكله،

(1) Marc, Montoussé. **Science économique et sociale.** Rome : Bréal, 214, 2008.

(2) نقلا عن: عبد الخالق، عبير محمد علي. **العولمة وأثرها على الطلب الاستهلاكي في الدول النامية مع الإشارة إلى وجهة النظر الإسلامية**. الإسكندرية: دار الجامعة الجديدة، 2007.

(*) استخدم فيبلن مصطلح "المترفة" في الدراسات الأنثروبولوجية للمجتمعات الرأسمالية للإشارة إلى التباهي باستهلاك السلع بهدف اكتساب الهيبة، فبعض الناس يشترون بعض السلع غالية الثمن ليس لأنها أجود من غيرها، أو لأنها تشبع حاجة بل لأنها غالية فحسب وهو ما يعنى التباهي بها أمام الناس.

حيث يعتبر أن القوة الدافعة للناس للانضمام للمؤسسات وبقائهم فيها وعملهم باتجاه أهدافها هي في الحقيقة سلسلة من الحاجات. [1]

في هذا السياق، يفترض ماسلو أن الحاجات أو الدوافع الإنسانية تكون في تدرج أو نظام متصاعد من حيث الأولوية أو شدة التأثير، فعندما تشبع الحاجات الأكثر أولوية فإن الحاجات المدرجة في هرم الاحتياجات تبرز وتطلب الإشباع هي الأخرى، وعندما تشبع نكون قد صعدنا درجة أعلى على سلم الدوافع حتى نصل إلى قمته. وبناءا على ذلك، حدد ماسلو Maslow خمسة أنواع من الاحتياجات على الشكل التالي وهي:[2]

المصدر: فراس عباس فاضل، البياتي. مرجع سابق، ص 76

الشكل رقم (01): هرم الاحتياجات عند ماسلو

- **احتياجات فسيولوجية:** وهي الاحتياجات الضرورية التي يحتاجها الإنسان ليعيش، كالمأكل والمشرب والهواء والمسكن والملبس والأسرة. لذلك فإن المؤسسات

(1) مصطفى نمر، دعمس. **إدارة الجودة الشاملة في الإدارة والتعليم**. عمان: دار غيداء للتوزيع والنشر، 2014، ص 106.

(2) نقلا عن: فراس عباس فاضل، البياتي. **علم الاجتماع: دراسة تحليلية للنشأة والتطور**. عمان: دار غيداء للنشر والتوزيع،2011، ص 76-77.

تحتاج أن تلبي هذه الحاجات الأساسية بتوفير الدخل المادي الكافي أو بعض الدعم لموظفيها مثل قروض الإسكان.

– **احتياجات الأمان:** مما لاشك فيه أن كل إنسان يحتاج أن يشعر بالأمان من المخاطر ومن التهديدات، فهو يبحث عن العمل الآمن المستقر والسكن الآمن والصحة. لذلك فإن المؤسسات يمكنها تحفيز موظفيها بتوفير وسائل الأمان في العمل وبتوفير الاستقرار والإحساس بعدم الخوف وبتوفير بعض برامج العلاج المجاني أو المدعم وكذا ضمان حق المعاش عند التقاعد.

– **احتياجات اجتماعية:** وهي الحاجة للانتماء إلى المجتمع والتواصل معه، لذلك فإن المؤسسات يمكنها تحفيز العاملين بتوفير جو اجتماعي جيد سواء في وسط العاملين أو توفير بعض الاحتياجات لهم. هذه الاحتياجات تشمل الاحتياجات الاجتماعية خارج العمل، بمعنى قضاء وقت مع الأسرة والأصدقاء والأقارب. ومن أجل تلبية هذه الاحتياجات، فإن ماسلو يرى أن ذلك يتطلب وجود إجازات وتحديد أوقات العمل بشكل منظم بحيث لا يصبح العامل يذهب إلى البيت للراحة والنوم فقط.

– **احتياجات الاحترام والتقدير:** بعد توفير الاحتياجات الأساسية والأمان وكذا الاحتياجات الاجتماعية فإن الفرد يبحث عن التقدير ممن حوله، كما أنه يبحث عن النجاح ومحاولة الحصول على وضع متميز، لذلك فإن مكافأة العاملين وتقدير مجهودهم ماديا ومعنويا هو من الأمور المحفزة، وبالتالي فالعامل النفسي يتأثر بشكل كبير بظروف العمل لأن كل عامل يسعى لكي يظهر نجاحه في عمله.

- **تحقيق الذات:** بعد توفير كل الاحتياجات فإن الإنسان يبدأ في البحث عن تحقيق الذات من خلال تقديم أحسن ما عنده باستغلال كل طاقاته، وهو ما يجعله يبدع ويتطور.

من خلال هرم الاحتياجات، نرى أن نظرية ماسلو أعطت تفسيرا للدوافع واقترحت على الإدارة أو المؤسسة ما يفيدها من تحديد حاجات العاملين وطرق إشباعها لهذه الحاجات. وبالرغم من أهمية طرح هذه النظرية، إلا أنها واجهت عدة انتقادات من بينها، أن المسؤول ليس سهلا عليه أن يقوم بتحليل نفسية من يعملون معه لكي يفهم على وجه التحديد ما هي الحاجات التي إذا حفزت أثارت في هذا العامل دوافع العمل والإنجاز، لأن الحاجة الكامنة في كل فرد ليس من السهل اكتشافها بمجرد التعامل معه في الحياة العملية، وبالتالي فالأمر يحتاج إلى محللين أكثر تخصصا من مجرد مسؤول أو رئيس عمل.

كما لم تثبت أي من الدراسات التي أجريت بعد ذلك صدق هرمية هذه الحاجات، فقد يكون العامل إنسان فقير لم يشبع بعد حاجاته الطبيعية ولكنه مع ذلك يتمسك بقيم اجتماعية ويرفض الخروج عن المجموعة غير الرسمية التي وضعت حدا أعلى للإنتاج والذي يلتزم به الجميع مهما كانت المكافأة التي يعد بها الرئيس. فكثيرا ما نجد الفرد رغم إشباع حاجاته الطبيعية إلى درجة كبيرة جدا إلا أنها مازالت هي المتحكمة في سلوكه ولا يدفعه للعمل غيرها.

المطلب الرابع: نظرية أرنست إنجل Anjal Arenst :

يعتبر أرنست أنجل أول من نبه إلى تأثير العوامل الاجتماعية على الاستهلاك، كما أشار إلى أهمية أثر الدخل على نمط الاستهلاك، وهو ما لم تشر إليه بعض النظريات الأخرى.

يرى أنجل أن السلع الكمالية تتصف بأن الطلب عليها يرتفع بنسبة أكبر من نسبة ارتفاع الدخل، في حين الطلب على السلع الضرورية يرتفع بنسبة أقل من نسبة الدخل وذلك نتيجة توجه المستهلك نحو السلع الكمالية، أما بالنسبة للسلع المتدنية (أقل جودة) فإن الطلب عليها ينخفض بارتفاع الدخل وذلك لتحول المستهلك إلى سلع أخرى ذات مواصفات أكثر جودة من السلع المتدنية.[1]

من هذا المنطلق، بدأ الباحثون يأخذون أبعادا أخرى في معالجتهم لموضوع الاستهلاك تختلف عن الجوانب الاقتصادية، وأصبحت هناك دراسات عديدة تركز على الأبعاد الاجتماعية والنفسية في تفسير انتشار ثقافة الاستهلاك بين الأفراد. فالدراسات النفسية ترى أن العوامل النفسية بين الأفراد تلعب دورا مهما جدا في تحديد الأنماط الاستهلاكية، وهناك العوامل البيئية أيضا المحيطة بالأفراد، وكذلك العوامل المهنية التي يمكن اعتبارها أحد العوامل التي تؤثر في انتشار ثقافة الاستهلاك، وهو ما أكدته نظرية كينز Kinz عن الاستهلاك.

(1) نقلا عن: أموري هادي، كاضم. **مقدمة في القياس الاقتصادي**. بغداد: دار زهران للنشر، 2005، ص 36.

المطلب الخامس: نظرية كينز:

ترى هذه النظرية بأن كل العوامل لها تأثيرها على أنماط الاستهلاك، حيث أكد كينز أن هناك عوامل مؤثرة على المستوى الكلى للاستهلاك، وهى عوامل موضوعية وعوامل الشخصية، فالعوامل الموضوعية تتمثل في عادات الإنفاق الاستهلاكي، وهيكل توزيع الدخل ومستويات الأسعار وغيرها، أما العوامل الشخصية فهي تتمثل في الرغبة في حب الظهور وعادات التبذير.[1]

إضافة إلى هذه العوامل فقد أشار كينز إلى أهمية أثر الدخل على الاستهلاك، باعتباره المحدد الأساسي للاستهلاك في الفترة القصيرة، إذ يرى أن التغير في الاستهلاك في المدى القصير يرجع إلى تغير في الدخل، كما أن الزيادة في الميل للاستهلاك حسب كينز، يرجع إلى أن الجماعات الفقيرة تخصص الجزء الأكبر من دخلها للاستهلاك، وهذا ما يعني ارتفاع الميل للاستهلاك لدى هذه الأسر مقارنة مع الأسر الغنية.[2]

وعليه يمكن القول أن هذه النظرية ترى أن النمط الاستهلاكي للأفراد يتحدد من خلال العلاقة بين الدخل والإنفاق الاستهلاكي، على أساس أن الأسر الغنية لديها إمكانية تخصيص جزء للادخار وجزء للاستهلاك، عكس الأسر الفقيرة والتي لديها دخل ضعيف والذي لا يكفي أحيانا حتى لتلبية حاجياتها الإستهلاكية الأساسية.

---

(1) نقلا عن: رواء زكي، الطويل. **التنمية المستدامة والأمن الاقتصادي في ظل الديمقراطية وحقوق الإنسان**. ط1. عمان: دار زهران للنشر والتوزيع، 2009، ص 187.

(2) نقلا عن: رضا، صاحب أبو حامد. **الخطوط الكبرى في الاقتصاد الوضعي**. ط 1. عمان: دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، 2006، ص ص 246-246.

خلاصة:

من خلال ما سبق، نلاحظ أن هذه النظريات لديها بعض الاختلافات في الطرح، إلا أنها وفرت إطارا عاما للاحتياجات والتي يسعى الإنسان لتلبيتها سواء كانت مادية أو معنوية. وبالرغم من وجود فارق في المستوى المعيشي للأفراد داخل المجتمع، فإن أغلب هذه النظريات ترى أن الدخل يعتبر شرطا أساسيا لتلبية هذه الاحتياجات والتي بدرها ترتبط بشكل أساسي بالاستهلاك.

لذلك يمكن القول أن تدني الدخل يدفع الأفراد نحو القروض البنكية التي تعد أحد السبل التي يلجأ إليها الفرد لتوفير حاجاته الضرورية من بناء أو شراء منزل، شراء سيارة، الزواج، وغيرها من الأساسيات ليصل بذلك إلى الحياة الكريمة التي يسعى لها كل فرد في ظل تدني مستوى الدخل والذي يعد المصدر الأساسي لتحقيق متطلبات الحياة، وكذلك يعد شرطا أساسيا للحصول على القرض البنكي وهو الطرح الذي تبنته نظرية الدخل المتوقع.

الفصل الثالث

الدراسات السابقة

الفصل الثالث
الدراسات السابقة

تمهيد:

تبرز أهمية الدراسات السابقة في إعطاء الباحث إلماما شاملا بالموضوع الذي يكون بصدد دراسته، فهي تفتح له المجال لمعرفة الثغرات أو الجوانب التي لم يسبق تناولها أو مناقشتها من قبل الباحثين الآخرين والتي هي بحاجة ماسة لمساهمة الباحث لإضافة حلول جديدة أو طرح بدائل لحلول موجودة من قبل.

وبالتالي فالدراسات السابقة تعتبر من أهم الركائز العلمية التي يتم الاعتماد عليها بعد تحديد واختيار مشكلة البحث، وذلك بعد الاطلاع الواسع على ما كتب من دراسات وأبحاث حول موضوع الدراسة، وهو ما يجنبا تكرار نتائج الباحثين السابقين وفي نفس الوقت إمكانية تجنب الصعوبات التي من الممكن الوقوع فيها.

وعليه سوف نعرض في هذا الفصل نماذج من الدراسات التي قام بها الباحثين من خلال بعض الدراسات الجزائرية والأجنبية التي تناولت موضوع الدراسة الحالية أو اهتمت بأحد المتغيرات ذات العلاقة بموضوع القروض البنكية وتأثيرها على المستوى المعيشي للأفراد. وفيما يلي نستعرض أهم الدراسات ذات العلاقة بالموضوع وهي:

المبحث الأول: الدراسات الغربية

نستعرض في هذا المبحث بعض الدراسات الغربية التي ركزت بصورة مباشرة على القروض الاستهلاكية، ومن بين هذه الدراسات نجد:

الدراسة الأولى: تحمل عنوان: « Les jeunes adultes québécois et le crédit »[1]

أجريت هذه الدراسة بمدينة كيبك الكندية والتي قام بها كل من الباحثين ماري لاشونس، جون روبيتاي و بيار بودوان (Marie Lachance, Jean Robitaille et Beaudoin Pierre)

تمحورت إشكالية هذه الدراسة حول الأسباب التي تقف وراء لجوء الشباب للاقتراض من البنوك، وآثارها السلبية والإيجابية على الأفراد المقترضين، حيث أجريت هذه الدراسة على فئة من الشباب البالغ سنهم ما بين 18 و29 سنة، أي بمعدل 24,1 سنة، من بينهم 55,7% إناث، علما أن مجتمع البحث قد بلغ 980 فرد.

من بين الأفراد الذين أجريت عليهم الدراسة نجد 36,7% من مجتمع البحث يعيشون في أسرة متكونة من زوجين بدون أطفال أو لديهم أطفال، وأن نسبة 26,7% من المبحوثين لا يملكون سكنا وإنما مستأجرون، بينما نجد 19,3% من الأفراد يعيشون لوحدهم منفصلين عن أسرهم، وما نسبته 14,5% يعيشون مع أوليائهم.

في ما يخص نشاطات أفراد العينة ومن خلال البيانات المتحصل عليها في هذه الدراسة، نجد أن ما نسبته 36,6% من المبحوثين يعملون وأن 16,2% يدرسون فقط، بينما 36,5% يعملون ويدرسون.

---

(1) Marie, Lachance, Jean Robitaille et Pierre Beaudoin. « Les jeunes adultes québécois et le crédit ». **Revue la famille et l'argent**. Conseil de développement de la recherche sur la famille du Québec (CDRFQ), 02 (Printemps, 2005): PP .1-45

كما بينت نتائج الدراسة أن 63,3**%** من مجموع أفراد العينة قد تحصلوا على القروض الاستهلاكية. حيث تم ملاحظة أن غالبية الشباب الذين تتراوح أعمارهم ما بين 18 و29 سنة يلجأون إلى القروض البنكية قصد تلبية حاجياتهم من المواد الاستهلاكية. كما أثبتت نتائج الدراسة أن اللجوء إلى القروض البنكية في تزايد مستمر. وفيما يخص مدى التزام أفراد العينة بتسديد قروضهم، فقد بينت نتائج الدراسة أن أكثر من 46% من المبحوثين تعثروا في تسديد ديونهم.

فيما يخص مدى تقبل أفراد العينة للمديونية، فإن عدد الأفراد الراضين عن القرض بلغت نسبتهم 41,8% وأن قرابة 38% يرون أن القرض فتح لهم المجال لاقتناء المواد التي هم في حاجة إليها لأن الراتب الشهري لا يكفي لتوفير بعض المتطلبات، في حين نجد أن 43,6% من المبحوثين أكدوا أن القرض البنكي لا يحسن المستوى المعيشي للأفراد وإنما يعقده أكثر، أما ما نسبته 36,8% فهم يرون بأن القرض هو مرادف للمشاكل، أي أن العديد من المقترضين تعرضوا لمشاكل وضغوطات سواء من طرف الجهة المقرضة أو المشاكل الأسرية وحتى الضغوطات النفسية.

وعليه، فقد خلصت الدراسة بأن إقبال الشباب على القروض البنكية يختلف من شخص لآخر، فالقرض الاستهلاكي جاء في المرتبة الأولى، ثم القروض الخاصة بالتكوين والدراسة، لتأتي فيما بعد القروض الخاصة باقتناء السيارات والتي تمثل الخمس من مجموع العينة.

وفي ما يخص الحلول، فقد خلصت الدراسة إلى كون توعية الأفراد حول محاسن ومخاطر القروض تبدأ من العائلة باعتبارها مصدر التمويل المالي وكذلك

الترشيد في الاستهلاك، ليأتي بعدها دور وسائل الإعلام والتي حسب الباحثين يمكن أن تقوم بعمليات توعية حول إيجابيات وسلبيات القروض لاسيما القروض الاستهلاكية.

الدراسة الثانية: تحمل عنوان:

« Du crédit à la consommation à la consommation de crédits : Autonomisation d'une activité économique » [(1)]

هذه الدراسة هي أطروحة دكتوراه أنجزت بجامعة ليل الفرنسية سنة 2009 من طرف الباحث هيلان دوكوران Hélène Ducourant. في هذه الدراسة تطرق الباحث إلى تطور القروض الاستهلاكية في فرنسا وآثارها الاجتماعية والاقتصادية على الأفراد المقترضين، حيث بلغ عدد أفراد العينة 592 فردا ممثلين في الأفراد العاملين والذين لديهم راتب شهري.

وعليه فقد توصلت الدراسة إلى أن ما نسبته 50% من أفراد العينة قاموا بالاقتراض لغرض شراء سيارة، في حين نجد نسبة 29% من مجموع أفراد العينة تحصلوا على القرض لشراء التجهيزات لاسيما الأثاث وأجهزة الإعلام الآلي.

كما توصلت الدراسة إلى كون الموظفين هم الأكثر إقبالا على هذا النوع من القروض، لتأتي بعدها فئة الأفراد العمال المهنيين ثم فئة الإطارات. في هذا السياق بينت نتائج الدراسة أن نسبة الإقبال على القروض الاستهلاكية تقدر بـ 85% بالنسبة للموظفين، أما العمال المهنيين فقدرت نسبتهم بـ12%، في حين قدرت نسبة الإطارت بـ3%.

(1) Hélène, Ducourant. **« Du crédit à la consommation à la consommation de crédits : Autonomisation d'une activité économique ».** Thèse de Doctorat, Université Lille 1, France, 2009, PP. 309-323.

وفي ما يخص مدى التزام المبحوثين بتسديد القروض، تشير الدراسة إلى أن ما يقارب 15% من المبحوثين لا يلتزمون بتسديد القرض في آجاله المحددة وأنهم طالبوا بإمكانية تمديد مدة تسديد القرض. كما كشفت الدراسة إلى أن 24% من العمال المهنيين يلجأون للإقتراض من البنوك قصد الحصول السيولة المادية لإنفاقها خلال العطلة السنوية، في حين لم تتجاوز نسبة الإطارات 19%.

وعليه فقد خلصت الدراسة إلى كون الظروف الاجتماعية والاقتصادية لمجتمع الدراسة تعتبر الدافع الرئيسي للتوجه نحو الاقتراض، لاسيما وأن الثقافة الاستهلاكية للمجتمع الفرنسي تجعلهم لا سيتغنون عن القروض الاستهلاكية والتي يتم الحصول عليها بكل سهولة، وبالتالي فالبعد الاجتماعي للقروض هو وضع القروض في متناول جميع شرائح المجتمع قصد توفير حاجياتهم، أما البعد الاقتصادي فهو تشجيع الاستهلاك.

الدراسة الثالثة: بعنوان:

"Credits and non-interest rate determinants of loan demand: a Spanish case study". (1)

هذه الدراسة قام بها كل من مانريك و أوجاه Manrique and Ojah سنة 2004، حيث قام الباحثان باستخدام منهج المسح الاجتماعي لجمع البيانات حول الأفراد المقترضين، والتي تم فيها التركيز على الدوافع التي تقف وراء الطلب المتزايد على القروض بنوعيها الاستهلاكية والقروض العقارية. حيث قامت الدراسة بتحليل

(1) Justo Manrique and Kalu Ojah , "Credits and non-interest rate determinants of loan demand: a Spanish case study". **Applied economics,** Vol 36, (February, 2004), PP.781-791.

العوامل المؤثرة على الطلب للقروض بمختلف أنواعها لاسيما القروض الاستهلاكية التي تعرف انتشارا في المملكة الاسبانية.

لقد توصلت الدراسة إلى أن الفئات العمرية لأفراد العينة التي يتراوح سنها ما بين 26 و65 سنة فأكثر تميل بشكل كبير نحو القروض العقارية، عكس الفئة التي يقل سنها عن 26 سنة والتي تلجأ إلى القروض الاستهلاكية.

وعليه فقد أظهرت نتائج الدراسة أن خصائص العينة مثل حجم الأسرة، مستوى التعليم، الدخل الثابت، الدخل المؤقت تؤثر على رغبة الأسر الإسبانية في الطلب على القروض الاستهلاكية.

كما توصلت الدراسة إلى كون أغلبية أفراد العينة يلجأون إلى القروض بسبب ضعف الدخل. وتشير الدراسة إلى أن الجنس له دور كبير في اتخاذ القرار داخل الأسرة، بحيث يكون التأثير أكبر للفرد الذي لديه دخل أكبر. فقد بينت النتائج أنه كلما زاد عدد أفراد الأسرة كلما زاد احتمال اللجوء إلى القروض البنكية.

كما أكدت الدراسة على أن الأفراد الذين لديهم مستوى جامعي هم الأقل توجها نحو الاقتراض وذلك بنسبة 3.8% مقارنة مع الفئة التي لديها مستوى أقل. وبما أن الفرد الإسباني يتميز بثقافته الاستهلاكية، فالظروف الاجتماعية تدفعه للبحث عن المصادر المالية المتاحة والتي توفرها البنوك. وفي الأخير أكد الباحثان أن نسبة المقترضين في المجتمع الاسباني خلال تلك الفترة، عرفت تراجعا نتيجة ارتفاع نسبة البطالة في المملكة بسبب الأزمة الاقتصادية التي مرت بها خلال تلك الفترة.

المبحث الثاني: الدراسات العربية:

الدراسة الأولى: بعنوان: "أثر القروض الصغيرة الإنتاجية على الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية للمستفيدين في محافظة العاصمة" (الأردن) [1].

هذه الدراسة قامت بها الباحثة لارا أحمد عبد الله الحديد، والتي تهدف من خلالها إلى معرفة أثر القروض الصغيرة على الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية للمستفيدين في محافظة العاصمة الأردنية عمان، من خلال حصر جميع المؤسسات المتخصصة والعاملة في الإقراض الصغير في الأردن.

ولتحقيق أهداف الدراسة فقد تم الاعتماد على منهج المسح الاجتماعي عن طريق العينة، حيث أخذت عينة عشوائية منتظمة قسمت بالتساوي بين مقترضي مؤسستين متخصصتين في الإقراض الصغير تمثل أحدهما القطاع الحكومي، والأخرى القطاع الخاص، حيث بلغ عدد أفراد العينة 500 مقترض ليتم رصد جميع خصائصهم الاجتماعية والاقتصادية.

وعليه فقد توصلت هذه الدراسة إلى عدة نتائج من أهمها:

- أن ما يقارب 84,5 % من المبحوثين قد استخدموا القرض الصغير لإقامة مشاريع إنتاجية ناجحة، وأن 13% من المقترضين كانت مشاريعهم فاشلة أو مهددة بالفشل.

- توصلت الدراسة كذلك إلى كون نسبة النساء المقترضات يمثلن أعلى نسبة والمقدرة بـ61,4%، باعتبار أن مؤسسات الإقراض الصغير تركز على فئة النساء ضمن برامجها، والذي يعد شرطا أساسيا للتعامل مع الجهات الدولية المانحة.

---

(1) لارا، أحمد عبد الله الحديد. "أثر القروض الصغيرة الإنتاجية على الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية للمستفيدين في محافظة العاصمة". أطروحة دكتوراه. الجامعة الأردنية، 2010.

- أسهمت القروض الصغيرة المقدمة من خلال مؤسسات الإقراض الصغير في الأردن في توفير فرص لإقامة العديد من المشاريع لتكون بديلا للعاطلين عن العمل، والفقراء ومحدودي الدخل.

- بينت الدراسة أن القروض الصغيرة قد استخدمت لتمويل مشروعات صغيرة ضمن القطاعات الإنتاجية المختلفة، مثل قطاع الصناعات اليدوية والحرفية وقطاع الخدمات والقطاع التجاري والسياحي والصناعي والزراعي وغيره.

- كذلك ساهمت القروض الصغيرة في تحسين الأوضاع الاجتماعية للعديد من المقترضين.

كما كشفت نتائج الدراسة أنه بالرغم من أن معظم المقترضين قد تمكنوا من تلبية جميع الاحتياجات الأساسية لأسرهم وزيادة نفقاتهم بعد القرض، إلا أن تحسن أوضاعهم الاقتصادية لم يكن كبيرا، وذلك بسبب صغر حجم القرض المتحصل عليه، إضافة لافتقار معظم المقترضين للخبرة في مجال إدارة المشروعات الصغيرة. يضاف إلى ذلك بطء وتيرة العمل والإنتاج مقارنة مع وتيرة الإنتاج في المشروعات الأكبر تكون أسرع، وهو ما يؤثر على حجم المبيعات في المشروع الصغير وتواضع حجم أرباحه، وبالتالي فإن عدم تحسن الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية للمقترضين سببه عدم تحقيق المشروع للأهداف المسطرة له، ليبقى المقترض في دوامة كيفية تسديد القرض.

الدراسة الثانية: بعنوان "القروض الشخصية وعلاقتها بضغوط العمل".[1]

أجريت هذه الدراسة من قبل الباحث علي بن المرعي القحطاني سنة 2007، والذي اختار عينة من العاملين بالمديرية العامة لحرس الحدود بالمملكة العربية السعودية والبالغ عددهم 364 عاملا، واستخدم فيها المنهج الوصفي التحليلي بالاعتماد على أداة الإستبانة والتي وجهت للذكور دون الإناث.

ركزت هذه الدراسة على ظاهرة القروض ومدى انتشارها في المجتمع من خلال التعرف على أسباب اللجوء إلى القروض وعلاقتها بضغوط العمل. فقد توصلت الدراسة إلى أن نسبة العاملين بالمديرية العامة لحرس الحدود الذين قاموا بالاقتراض من صندوق التنمية العقاري، بلغت 30,2% من مجموع عينة الدراسة، وأن نسبة كبيرة من أفراد العينة والبالغ عددهم 87,4 % مقترضون من بنوك أخرى، مما يعني أن بعض المقترضين يقترضون أكثر من مرة ومن بنوك مختلفة.

وتشير الدراسة إلى أن أكثر أنواع القروض شيوعا بين المقترضين من أفراد عينة الدراسة هو القرض البنكي، إذ نجد أن نسبة 13,2% من المقترضين قاموا بالاقتراض من أجل شراء منزل، يليه قرض السيارات ثم قرض ائتمان، ليليه قرض من شركات التقسيط ثم قرض من الأفراد.

وبينت نتائج الدراسة أن نصف عدد أفراد عينة الدراسة المقترضين أي ما نسبته 52,5% يسددون ديونهم من مرتبهم الشهري والتي تتراوح نسبة الاقتطاع ما بين 20% و 40%، كما أن مصادر دخل أفراد العينة هو الراتب باعتبارهم موظفين في مؤسسة حكومية.

---

(1) علي، بن المرعي القحطاني. مرجع سابق، ص ص 141-145.

ومن بين النتائج المتوصل إليها في هذه الدراسة نجد أن 40,9% من أفراد العينة المقترضين يقومون بتسديد أقساط هذا القرض بانتظام، بينما لم يقم 36,4% من أفراد العينة المقترضين بسداد أقساط هذا القرض بانتظام، وكانت هناك نسبة 22,7% من أفراد عينة الدراسة المقترضين يقومون أحيانا بسداد أقساط هذا القرض.

ولقد توصلت الدراسة أيضا إلى أن أكثر أسباب تعثر أفراد عينة الدراسة المقترضين في سداد قروضهم هو كثرة الالتزامات العائلية، حيث وجد أن نصف أفراد عينة الدراسة المقترضين والمتعثرين ثم تأتي بعدهم الفئة التي تعثرت في الأشهر الأولى لتليها الفئة التي اقترضت أكثر من مرة.

وقد أوصت الدراسة على ضرورة قيام المؤسسة بالعمل على تحسين أوضاع الرتب الصغيرة، حيث تبين أن معظم المعرضين لضغوط العمل المادية هم من محدودي الرتب، وهذا من خلال تحسين الدخل والأخذ بعين الاعتبار القدرة الشرائية للعاملين من خلال إعادة النظر في الرواتب بما يتماشى مع الظروف المعيشية للأفراد.

إضافة إلى ذلك، فقد أكدت الدراسة على ضرورة قيام المديرية العامة لحرس الحدود بإعداد برامج توعية المقترضين لمساعدتهم في توجيه القروض للحاجة الفعلية وكذلك إنشاء قسم إرشادي يساعد في تجاوز المشكلات المالية لمن وقع في مصيدة الاقتراض وأساء التصرف في قرضه، إلى جانب ذلك يجب تفعيل دور المؤسسات الإعلامية والتربوية للعمل على زيادة الوعي بمخاطر القروض إن لم يحسن استثمارها.

كما أوصت الدراسة على حث البنوك التجارية للقيام بدور أكبر في مجال المسؤولية الاجتماعية نحو الأفراد المقترضين، بحيث تقوم ببناء برامج إضافية تهدف إلى مساعدة الموظفين على التخلص من أزماتهم المالية على شكل قروض حسنة أو

قروض قليلة الفائدة. كما جاء في توصيات الدراسة إنشاء صناديق إقراض داخل القطاعات لإعانة المتزوجين وإقراض المحتاجين الذين تثبت حاجتهم دون فوائد.

الدراسة الثالثة: بعنوان "**الآثار الاقتصادية والاجتماعية ومخاطر التوسع في القروض الاستهلاكية في الأراضي الفلسطينية المحتلة**".[1]

هذه الدراسة قام بها كل من الدكتور مهند أبو رجيلة والدكتور فتحي سروجي سنة 2013، بمعهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني. الهدف من هذه الدراسة هو تبيان الآثار الاقتصادية والاجتماعية المترتبة عن الارتفاع الملموس والملاحظ في السنوات الأخيرة في حجم القروض الاستهلاكية. وقد استخدمت الدراسة المنهج الإحصائي الاستدلالي أين توصلت إلى عدد من الاستنتاجات والتي يمكن تلخيصها كما ما يلي:

- ارتفاع عدد البنوك وفروعها العاملة في الأراضي الفلسطينية، وبالتالي ارتفاع في حجم القروض الاستهلاكية وهي القروض الموجهة لاقتناء الأثاث والأجهزة الكهرومنزلية والسيارات إلى جانب القروض العقارية الموجهة للسكن.
- وجود ارتفاع محسوس في القروض، حيث بلغت نسبة القروض الاستهلاكية سنة 2012 نسبة 7,6% من إجمالي الناتج المحلي مقابل 3,8% سنة 2008.
- انخفاض نسبة القروض المتعثرة من 7,22% سنة 2009 إلى 1,36% سنة 2012.

وخلصت الدراسة إلى كون القروض الاستهلاكية المقدمة في الأراضي الفلسطينية لا علاقة لها بمعدلات البطالة، كما أن هذا النوع من القروض لا علاقة له

(1) مهند، أبو رجيله وفتحي سروجي. "الآثار الاقتصادية والاجتماعية ومخاطر التوسع في القروض الاستهلاكية في الأراضي الفلسطينية المحتلة". معهد السياسات الاقتصادية الفلسطيني، 2013. (http://www.mas.ps)

بارتفاع الأسعار الاستهلاكية. وفي ما يخص ارتفاع معدلات الفقر بسبب القروض المتحصل عليها فقد أكدت نتائج الدراسة أنه لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين القروض الاستهلاكية المقدمة في الأراضي الفلسطينية ومعدلات الفقر، في حين بينت النتائج أن للقروض الاستهلاكية آثار سلبية على الاستقرار الأسري إذ تعد عامل من عوامل حالات الطلاق المسجلة في فلسطين.

وعليه يرى الباحثان من خلال دراستهما أنه يتوجب توفير بيئة مناسبة لضمان سداد القروض الاستهلاكية المتعثرة، كالتقسيط الميسر في حالة التعثر، وإطالة الفترة الزمنية التي يستطيع فيها المقترض سداد ديونه، إضافة إلى العمل على إنشاء صندوق يهدف إلى معالجة الديون المتعثرة للمصارف، بحيث تكون أموال الصندوق عبارة عن مساهمة مصرفية تقتطع من أرباح المصارف. ويمكن أن ينشأ هذا الصندوق بالتعاون بين سلطة النقد والمصارف العاملة في السوق الفلسطينية.

الدراسة الرابعة: بعنوان: "**دور قروض البنك السعودي للتسليف والادخار في تعزيز الأمان الأسري في المجتمع السعودي**".[1]

تمحورت مشكلة هذه الدراسة التي قام بها الدكتور حمد بن سليمان الثبيتي على المستفيدين في محافظة المجمعة، حول دور قروض البنك السعودي للتسليف والادخار في تعزيز الأمان الأسري في المجتمع السعودي. إن الهدف من هذه الدراسة هو التعرف على دور القروض التي يقدمها البنك السعودي للتسليف والادخار فرع محافظة المجمعة في تعزيز الأمان الأسري للمستفيدين. إلى جانب التعرف على مدى وجود

(1) حمد بن سليمان، الثبيتي. "دور قروض البنك السعودي للتسليف والادخار في تعزيز الأمان الأسري في المجتمع السعودي: دراسة على المستفيدين في محافظة المجمعة". رسالة ماجستير. جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، 2012.

فروق ذات دلالة إحصائية بين إجابات أفراد العينة باختلاف خصائصهم الاجتماعية والأسرية حول دور البنك في تعزيز الأمان الأسري.

تمثل مجتمع هذه الدراسة في جميع المقترضين والمقترضات من البنك السعودي للتسليف والادخار بمحافظة" المجمعة والبالغ عددهم 3959 فردا، أما عينة الدراسة فقد بلغت 396 فردا. كما اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي وعلى أداة الاستبيان لجمع بيانات الدراسة الميدانية.

ومن بين أهم النتائج التي المتوصل إليها، نجد أن أغلب القروض التي يقدمها البنك توظف في إشباع الاحتياجات الأساسية الأخرى غير الصحة والتعليم وبالتحديد الحاجات الكمالية، وبينت نتائج الدراسة أن أفراد عينة الدراسة موافقون بدرجة منخفضة جدا على جميع الفقرات المتعلقة بقروض تمويل المشاريع الصغيرة والناشئة.

من جهة أخرى كشفت نتائج الدراسة عن عدم وجود أي دور لقروض تمويل المشاريع الصغيرة والناشئة التي يقدمها البنك السعودي للتسليف والادخار في تعزيز الأمان الأسري للمستفيدين، فقد كشفت نتائج الدراسة عن وجود فروق بين استجابات الذكور والإناث نحو القروض وذلك لصالح عينة الذكور، إلى جانب وجود فروق ذات دلالة إحصائية في اتجاهات أفراد عينة الدراسة تجاه الجوانب الاجتماعية والاقتصادية والتعليمية والصحية بعد الحصول على القروض.

كما بينت نتائج الدراسة أن فئات الأرامل والمطلقات تشكل نسبة 9% فقط من جملة المستفيدين من القروض، وذلك بسبب أن الأرملة والمطلقة يشترط عليها البنك أن تعول من الأبناء واحدا على الأقل كي يمنحها القرض، وعليه يوصي الباحث بأن

يتم إلغاء ذلك الشرط تقديرا لظروفها ومساندة لها لإشباع بعض الحاجات الأساسية لها ولأسرتها التي قد تخفى على الجميع، لاسيما وأن هناك من لم تنجب بسبب العقم.

في ما يخص تعدد القروض، فقد كشفت نتائج الدراسة أن 93% من أفراد المجتمع تلقوا قرضا واحدا فقط، ولم يسمح لهم بالقرض الثاني إلا بعد مضي فترة ثلاث سنوات على تسديدهم للقرض الأول.

من خلال نتائج هذه الدراسة أوصى الباحث بمنح القرض للمرة الثانية مباشرة بعد الانتهاء من تسديد القرض الأول في مجالات أخرى من مجالات الإقراض المتاحة لما في ذلك من دور كبير في إشباع الحاجات المتكررة والمتجددة للأسرة مما يساهم في تحقيق الأمان الأسري.

الدراسة الخامسة: بعنوان: "**أثر الخصائص البنيوية للأسر على مدى الإيفاء بالالتزامات المالية المترتبة على امتلاك المسكن**".[1]

قامت بهذه الدراسة الباحثة إنشراح نمر نبهان سنة 1996، والتي تهدف من خلالها إلى تقييم الأثر الاجتماعي والاقتصادي للقروض على الأسرة ومدى الإيفاء بالالتزامات المالية المترتبة على امتلاك المسكن، وقد تم إجراء مسح شامل لمجتمع الدراسة، حيث جمعت البيانات من خلال توزيع استبانة على الأسر الأردنية التي تحصلت على القرض البنكي، والبالغ عددها 210 أسرة.

من بين أهم نتائج الدراسة المتوصل إليها:

(1) نبهان، إنشراح نمر. "أثر الخصائص البنيوية للأسر على مدى الإيفاء بالالتزامات المالية المترتبة على امتلاك المسكن". رسالة ماجستير. الجامعة الأردنية، 1996.

1- توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين المستوى التعليمي لأفراد الأسرة وعدم القدرة على السداد، فكلما تدنى المستوى التعليمي زادت فرص الانتظام بالسداد.

2- توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين المستوى التعليمي لرب الأسرة وعدم القدرة على الانتظام بالسداد، فكلما ارتفع المستوى التعليمي زادت فرص الانتظام بالسداد.

3- توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين التوزيع العمري لأفراد الأسرة وعدم القدرة على الانتظام بالسداد، فكلما تدنى المستوى العمري للأفراد زادت فرص الانتظام بالسداد.

4- أكثر المتغيرات المستقلة تأثيرا على الانتظام بالسداد هو المستوى التعليمي لرب الأسرة للفئة العمرية (25-46 سنة).

5- إن أكثر بنود الإنفاق تأثرا بدفع الأقساط السكنية هو بند الكهرباء والمياه وصيانة المسكن وذلك بنسبة 54% للأسر المنتظمة بالسداد، و90,3 % للأسر غير المنتظمة.

6- إن الأسر المتدنية الدخل غير المنتظمة بالسداد، قامت بالاستدانة من الأقارب أو الأصدقاء بالدرجة الأولى كي تتغلب على مشكلة تأمين القسط الشهري والإنفاق على الحاجات الأساسية من غذاء وصحة وتعليم.

7- حددت سلبيات الاقتراض في ارتفاع قيمة القسط الشهري والفوائد المرتفعة وذلك بنسبة 74,2% للأسر غير القادرة على السداد، و34,4% للأسر المنتظمة بالسداد.

من خلال النتائج التي تحصلت عليها هذه الدراسة هناك العديد من الأسر عرفت تعثرا في تسديد القرض المتحصل عليه من البنك، وهو ما دفعها للبحث عن مصادر مالية أخرى لتعويض نقص السيولة المادية، وهو ما يشكل ضغطا على الأسرة بسبب إلتزامها بتسديد القرض.

المبحث الثالث: الدراسات الجزائرية:

إن دراسات القروض البنكية وعلاقتها بالمستوى المعيشي قليلة في مكتباتنا وبحوثنا الجامعية، ما عدا الدراسة التي رأينا أن لها علاقة بموضوعنا والتي أعدتها النقابة الوطنية المستقلة لمستخدمي الإدارة العمومية حول "**القدرة الشرائية للموظف البسيط**"[1]، أكدت من خلالها أن الموظفين في قطاع الوظيف العمومي لا تغطي أجورهم النفقات الشهرية، وأن أكثرهم لجئوا إلى القروض البنكية لتوفير السيولة المادية قصد تحسين ظروفهم المعيشية.

هذه الدراسة تمت عن طريق توزيع استمارة استبيان لتحديد المستوى المعيشي لعينة من الموظفين والبالغ عددهم 750 موظف موزعين على 15 ولاية، حيث شمل الاستبيان كلا من قطاعات الصحة والبلديات والتكوين المهني والتضامن والأسرة، إلى جانب قطاع التعليم العالي.

لقد تم تصنيف عينة الدراسة إلى أربع فئات عمرية، وكانت أكبر فئة من الموظفين تراوح سنها بين 41 و50 سنة والمقدرة بنسبة 42%، في حين نجد نسبة الشباب الذين تتراوح أعمارهم ما بين 20 إلى 30 سنة في قطاع الوظيف العمومي لم تتجاوز 7,74%. وتشير الدراسة أن الفئة المقبلة على التقاعد تقدر نسبتهم بـ20,4%، أما فئة المتزوجين فقد بلغت نسبتهم 63%، ونسبة العزاب فقد بلغت 35%، كما بلغت

(1) النقابة المستقلة لمستخدمي الإدارة العمومية. **القدرة الشرائية للموظف البسيط** ، سبتمبر 2014. (http://snapest.ning.com/profiles/blogs/54-2)

نسبة العمال الذين لديهم أطفال 96%.

فيما يخص رأي أفراد العينة حول الأجر الذي يتقاضونه، فقد بينت النتائج أنها لا تكفي لتغطية الحاجيات الضرورية وذلك بنسبة 91%، كما قدرت نسبة الأفراد الذين يرجعون سبب تدهور القدرة الشرائية إلى ضعف الأجور 79%، بينما يرى 81% من مجموع أفراد عينة الدراسة أن السبب هو ارتفاع الأسعار وانخفاض قيمة الدينار.

وحول موضوع القروض البنكية نجد ما نسبته 50% أكدوا أنهم تحصلوا على قروض بنكية، وكان نصيب البنوك الأجنبية ما نسبته 58%، أي أن الموظف الجزائري مرهون لدى هذه البنوك. من جهة أخرى، أكد 72% من أفراد العينة أن لهم سكنا خاصا و22% لهم سكن وظيفي. بينت نتائج الاستبيان بأن الموظف الجزائري يعاني من انخفاض في القدرة الشرائية، وأن قضية رفع الأجور وحدها لا يمكن أن تعالج المشكل ما دام هناك مشكل آخر ألا وهو التضخم وارتفاع مستوى الأسعار.

خلاصة:

بعد الاطلاع على الدراسات السابقة، يمكن القول أن مسألة القروض البنكية تعتبر قضية شائكة من حيث المبدأ لاسيما وأنها ترتبط بنمط الحياة الذي بدوره مرتبط بالاستهلاك، والأمر الآخر قضية الأقساط وتأثيرها على المواطنين وجهلهم بقضية الفائدة وتراكمها، بالإضافة إلى آثارها وانعكاساتها على الفرد والأسرة. كما ركزت معظم هذه الدراسات على القروض الاستهلاكية التي تزايدت خلال السنوات الماضية نتيجة تطور الخدمات البنكية في المجتمع وتزايد احتياجات المواطنين الاستهلاكية.

وبالرغم من اختلاف هذه الدراسات من حيث الأهداف أو المجال المكاني الذي تمت فيه الدراسة، فقد استطاع الباحث من تكوين فكرة وبناء تصور علمي حول موضوع الدراسة من شأنه أن يساعد في البحث عن الحلول من أجل تخفيف ضغط القروض والأزمات المالية على الأفراد وأسرهم خصوصا ذوو الدخل المتوسط والضعيف.

الفصل الرابع
لمحة تاريخية عن القروض البنكية

الفصل الرابع

لمحة تاريخية عن القروض البنكية

تمهيد:

لقد تزامن ظهور القروض البنكية مع التطور الذي عرفته التجارة في العالم وكذا تنامي الحاجيات لدى الأفراد، وهو ما دفعهم للبحث عن مصادر مالية إضافية لتمويل وسد حاجياتهم، وكان السبيل لتحقيق ذلك هو اللجوء إلى الاقتراض من البنوك. كما أن الهدف من السرد التاريخي في هذا الفصل حول القروض البنكية ، هو محاولة تبيان أن النشاط البنكي يخضع لتطور الظروف والأحوال وليس نشاطا صانعا لتلك الظروف، فهو مجموعة من الوسائل أوجدها الإنسان وطورها لتحقيق أهداف معينة تسهل له أمور معيشته.

وعليه سوف يتم التطرق في هذا الفصل إلى نشأة وتطور البنوك عبر مراحل من التاريخ والتي يعتبر القرض من سمات أعمالها، إلا أن منح القرض يختلف من بنك لآخر ومن مجتمع لآخر بسبب الشروط التي يحددها البنك مقابل منح القرض للزبون، وعلى هذا الأساس سوف نقوم بتحديد أنواع القروض ومجالات استخدامها والتي تختلف حسب الطلب عليها والغرض منها.

المبحث الأول: نشأة البنوك وأنواعها

لقد تطور النشاط البنكي عبر مراحل التاريخ، حيث كان الهدف منه تنظيم حركة النقود بين المقرض والمقترض، فالعمل المصرفي لم يكن محدد السمات قبل القرن الثامن عشر وبداية الثورة الصناعية، ولكن الحاجة ولدت مفهوم جديد في التبادلات المالية وأصبح التمويل مهنة منظمة استقطبت أشخاصا يمتهنون تجارة النقود، فنشأت وتطورت المصارف أو البنوك بمفهومها الحالي[1]. وعليه خلال هذا المبحث سنتطرق إلى نشأة البنوك وعلاقتها بالقروض قبل وبعد الإسلام.

المطلب الأول: مراحل تطور البنوك:

أولا- ما قبل الميلاد :

تشير الدراسات التاريخية إلى أن عهد ظهور المعاملات المصرفية يعود إلى فترة ما قبل الميلاد، حيث يمتد تاريخ ظهور المصارف إلى عهد البابليين "العراق في القديم" وهذا خلال القرن الرابع قبل الميلاد، أين برزت مجموعة الصيارفة وكهنة المعابد، وبدأت عمليات الإقراض والإيداع، إلى أن جاء حمورابي الذي قام بتنظيم وتحديد المعاملات المالية والمصرفية.

في العهد البابلي،[*] ، كان الأفراد على مستوى عال من التقدم في مجال المعاملات المصرفية، والتي كانت تنظم في المعابد والتي تمتلك رؤوس أموال ضخمة ولديها ملكيات واسعة وموارد دائمة، كما تعد المعابد في تلك الفترة أفضل الأماكن التي

---

(1) زكريا الدوري و يسرا السامرائي، مرجع سابق، ص 5.

(*)الحضارة البابلية أقيمت على أنقاض الحضارة السومرية، وهي الحضارة التي قامت في جنوب الرافدين وغرب إيران منذ 5000 سنة قبل الميلاد، وقد دلت الحفريات على كتابات أثرية ترجع في تاريخها للقرن العشرين قبل الميلاد، وقد ساعدت هذه الكتابات في التعرف على بعض جوانب أوجه النشاط المصرفي خلال تلك الفترة.

يحفظ الناس أموالهم فيها. ومن أهم هذه المعابد نجد معبد آنو Temple d'Anou الذي يقع في مدينة ديبلت شمال الحلة في العراق، حيث كان الكهنة يزاولون عملية التسليف بكفالة من قبل عميلين للمعبد يتعهدون بضمان التسديد.[1]

وفي الألف قبل الميلاد ظهرت صيغة المصارف (البنوك)، ومن أهم هذه المصارف هو مصرف موراشو Banque Mourashou والدي يقع في مدينة نفر قرب آثار بابل، ومن أهم أعمال هذا المصرف هو القيام بعمليات التمويل بواسطة أوامر مكتوبة على الألواح.

ثم تطورت المصارف في زمن الفينيقيين، حيث زادت أهميتها في مجال المعاملات التجارية لاسيما مع بلاد فارس وكذا المناطق الواقعة على ضفاف البحر الأبيض المتوسط، وكانت للتجارة المصرفية في تلك الفترة دورا هاما عند الرومان واليونان الذين كانوا يتعاملون في تجارتهم بالنقود الفينيقية.

للإشارة، فإن الإغريق أيضا كان لهم نظامهم المصرفي، فقد نقل البطالمة آنذاك نظام البنوك العامة إلى مصر باعتبارها أحد المناطق التابعة للدولة الإغريقية، وكانت المعابد تقوم بدور الرائد في ممارسة الأعمال المصرفية. لم يكن الإغريق وحدهم الذين كان لهم نظام مصرفي، ولكن انتقل العمل بهذا النظام إلى الرومان الذين تتلمذوا على يد الإغريقيين في هذا المجال، وعن طريقهم نشر العمل المصرفي الإغريقي في أنحاء العالم نظرا لاتساع نفوذهم.[2]

---

(1) محمد الطاهر الهاشمي. مرجع سابق، ص 31.

(2) Les banques : une histoire ancienne. (http://www.lafinancepourtous.com)

كما شهدت المصارف تطورا في العهد اليوناني، حيث اتسعت تلك العمليات المصرفية إلى العمليات الحسابية وتم تخصيص صفحات مستقلة لكل زبون يتعامل مصرفيا.

وتقدمت العمليات المصرفية في العهد الروماني، حيث شهدت الحضارة الرومانية ازدهار المعاملات المالية وظهور الفن الروماني في المعاملات المصرفية خلال القرنين الأول والثاني قبل الميلاد، والذي أخذه الرومان عن الإغريق، وقد انتشر هذا الفن بواسطتهم في معظم أرجاء العالم القديد تبعا لنفوذهم التجاري، ففي تلك الفترة أصبحت الحسابات للودائع شبه مستمرة قابلة للأخذ باستمرار وهو ما يسمى الآن بالحسابات الجارية، حيث تشمل صحيفة العميل على الجانب الدائن والجانب المدين، وتجري عليه المطابقة بشكل مستمر ودوري.[1]

وبسقوط الحضارة الرومانية تدهورت الأوضاع الاقتصادية نتيجة لانقطاع خطوط التجارة العالمية واضطرابها والتي نتجت عنها أزمات اقتصادية وثقافية كان لها انعكاس مباشر على نظم الائتمان والعمل المصرفي. [2]

ثانيا- القرون الوسطى :

بعد سقوط الإمبراطورية الرومانية، حدث انقطاع بين العهد القديم والعهد الحديث في ممارسة الأعمال المصرفية الربوية، تمثل هذا الانقطاع في ظهور الحضارة الإسلامية التي أبطلت التعامل بالربا، فاختفت المعاملات المصرفية الربوية،

---

(1) زكريا الدوري و يسرا السامرائي، مرجع سابق، ص 11.

(2) Vincent, Lannoye. **L'histoire De La Monnaie Pour Comprendre L'économie.** 2e édition. Belgique **:** Vincent Lannoye, 2011, PP : 46-47.

ولم تعد إلى الظهور إلا مع ظهور نظام الإقطاع في أوروبا رغم محاربة الكنيسة للربا في تلك الفترة. [1]

وبالرغم من التطور الذي عرفته المعاملات المصرفية إلا أن التنظيم المصرفي لم يظهر إلى حيز الوجود إلا في أواخر العصور الوسطى، حيث اتسع العمل المصرفي في بداية القرن الحادي عشر الميلادي، أين شمل تبديل النقود، إضافة إلى إيداعها وإقراضها، بحيث كانت هذه المصارف معروفة من خلال أماكن تواجدها والزمن الذي نشأة فيه.

انتشرت مثل تلك المصارف في جميع دول أوروبا وبشكل خاص في إيطاليا، حيث كانت بها ثلاثة أنواع من المصارف ف وهي: مصارف الإيداع والائتمان والتمويل المصرفي. وكان أول مصرف يحمل إسم "بنك" في مدينة البندقية سنة 1157م، وهناك من يرى أن أول بنك أنشئ في مدينة جنوة عام 1170م، ثم بعده بنك البندقية.[2]

إن ظهور البنوك في مراحلها الأولى ارتبط بنشاط الصيارفة والصاغة والمرابين (القائمين على قبول الودائع)، فهذه المصارف وباختلاف طبيعتها ونوعية الوظائف التي تؤديها، لا تعدو أن تكون مؤسسات تتعامل في القرض أو الإئتمان. فمع التوسع في التعامل بمجموعة غير متجانسة من النقود المعدنية واتساع النشاط التجاري وظهور الأسواق والتجار المتخصصين، بدأت هذه الفئة تحقق فوائض نقدية كبيرة من عملياتها التجارية المختلفة، الأمر الذي دفعها إلى البحث عن طريقة آمنة للمحافظة على

(1) محمد الطاهر الهاشمي. مرجع سابق، ص 44.

(2) نفس المرجع، ص 75.

ثرواتها وتيسير معاملاتها، فلجأت إلى فئة من المجتمع والمتمثلة في الصاغة والصيارفة وحتى بعض التجار الذين كانوا يتمتعون بالسمعة الطيبة والقوة والأمانة.

واستمر هذا العمل المصرفي بالتطور إلى غاية أن أصبح تجار الذهب وصيارفة النقود يقومون بإعطاء كل من أودع عندهم سندا يثبتون فيه قيمة وديعته من الذهب، ليصبح المودعود بعد ذلك يتعاملون فيما بينهم بالسندات نظرا لأن تداولها أيسر وأخف من تداول الذهب، كما أن الثروات الكبيرة التي تكدست في مقر المنظمات الكنائسية دفعتهم إلى التفكير في العمل على استغلالها عن طريق الاعتماد، وبذلك نشأت فكرة الإقراض مقابل الفائدة.[1] غير أن تعاليم الكنيسة في العصور الوسطى كانت تحارب الإقراض بفائدة وبالتالي كانت تدعو أصحاب الثروات إلى استغلالها عن طريق المشاريع الإنتاجية.

وفي القرنيين الخامس والسادس عشر شهدت أغلب الدول الأوروبية اتساعا واضحا للعمليات المصرفية، ومن بين أهم هذه المصارف نجد مصرف جنوا ومصرف نابولي (إيطاليا)، حيث اعتمد هذا الأخير لأول مرة التعامل بالشيك.[2] وفي السويد قام بنك أمستردام سنة 1609 باعتماد نقود يمكن تداولها عن طريق النقل المصرفي بعد إصدار أمر خطي من قبل المودع.[3] حيث يعتبر بنك أمستردام النموذج الذي اتخذته مثالا معظم البنوك الأوروبية.

---

(1) جون كينيث، جالبريت. **تاريخ الفكر الاقتصادي: الماضي صورة الحاضر**. ترجمة: أحمد فؤاد بلبع. الكويت: عالم المعرفة، 2000، ص 158.

(2) زكريا الدوري و يسرا السامرائي. مرجع سابق، ص 12.

(3) جون كينيث، جالبريت. المرجع السابق، ص 156.

ومع نهاية القرن السادس عشر الميلادي بدأت الكنيسة ترخص لإباحة الفوائد بحجة الاستثمار، فكانت هذه البادرة بداية الخروج عن تعاليم الكنيسة التي كانت تحرم الربا، حيث أصدرت الكنيسة سنة 1593 استثناء يبيح استثمار أموال القاصرين بالربا بإذن من القاضي، إلا أن هذه التجاوزات كانت فردية، حيث تم الإبقاء على تحريم الربا ولم تنتشر أو تم إقرارها كقانون معترف به إلا بعد ظهور الثورة الفرنسية التي كانت ثورة على الدين والحكم الإقطاعي والملكي في أوروبا.[1] وحسب المختصين، فإن الربع الأخير من القرن 16 هو البداية الفعلية لنشأة البنوك الحديثة.[2]

ثالثا– القرن الثامن عشر:

منذ بداية القرن الثامن عشر أخذ عدد البنوك يزداد تدريجيا وكانت أغلبيتها مؤسسات يمتلكها أفراد وعائلات، وكانت القوانين تقضي بحماية وضمان أموال المودعين بحيث يمكن الرجوع إلى الأموال الخاصة لأصحاب هذه البنوك في حالة إفلاسها، كما عرفت هذه الفترة و التي سميت بعصر النهضة تطورا ملحوظا للمقايضة، هذا ما منح دفعا وتحولا هاما للبنك.

لقد لعبت الثورة الصناعية دورا مهما في توسيع البنوك ونموها وكبر حجمها، مما سمح لها بتمويل قطاعات اقتصادية واسعة، كما تواصل التطور الذي عرفته البنوك حيث شهدت المهنة المصرفية التي تمارسها البنوك التجارية تغيرات كبيرة في طبيعتها وأدواتها وتقنياتها، ولم يعد الأمر يقتصر على هذه البنوك، حيث وجدت في كل دولة من العالم مجموعة من الشركات والمؤسسات التي تتكفل بحفظ النقود وتعبئة موارد المجتمع من الأموال وسد حاجات الدولة من مختلف أنواع الائتمان المتفاوتة

(1) محمد الطاهر الهاشمي. مرجع سابق، ص 48.

(2) محمد علي محمد أحمد البنا. مرجع سابق، ص 14.

الآجال وإنشاء وسائل الدفع المتداولة بين الأفراد وهذه الشركات، وكل هذه المؤسسات تدخل ضمن إطار الجهاز المالي والمصرفي والذي يشكل أحد أهم الآليات التي تدعم النمو الاقتصادي نظرا لارتباطه بأهم عامل في العملية الاقتصادية وهو العامل المالي.

وعليه يمكن القول أن ظهور البنوك في مراحلها الأولى كان مرتبط بتطور واتساع النشاط التجاري وتعدد أشكال النقود المتعامل بها، إلا أن التطورات الاقتصادية المتلاحقة دفعت نحو تطوير هذه البنوك وإيجاد نظم مصرفية معاصرة تقدم خدماتها لمختلف القطاعات وتحتل مكانة رئيسية ضمن السياسات الاقتصادية لكل الدول. وبالتالي فإن نشأة البنوك هي في الأصل جاءت كنتيجة لتطور بعض المؤسسات النقدية والتي سادت أوروبا في العصور الوسطى.

المطلب الثاني: أنواع البنوك:

تقسم البنوك حسب الأهداف التي وجدت من أجلها إلى أربع أنواع رئيسية وهي:

أولا- البنوك التجارية: من الناحية التاريخية يعتبر ظهور البنوك التجارية الأول مقارنة مع غيرها من البنوك، وسميت بالتجارية لأنها كانت في البداية تقوم بتمويل التجارة والتي كانت سائدة بشكل كبير خلال تلك الفترة. وتعد البنوك التجارية أكبر منشآت الجهاز المصرفي وأهم عناصر سوق النقد، فمعظم أعمالها تتمثل في استقبال ودائع الزبائن وحساب فوائدها وتحويلها في نفس الوقت إلى عمليات إقراض الأموال للغير مقابل ضمانات مع حساب الفوائد، وعادة ما كانت مدة هذه القروض قصيرة الأجل والموجهة بشكل أساسي لأشغال البناء، الشراء والترميم، وهي تعتمد بشكل أساسي على ودائع الزبائن. [1]

(1) محمد، المعلم وآخرون. **موسوعة الشروق**. القاهرة: دار الشروق، 1994، ص 71.

وبالتالي، فإن البنك التجاري هو المنشأة أو الشركة المالية التي تقبل الودائع من الأفراد والهيئات (الأشخاص المعنوية) تحت الطلب ولأجل محدد، ثم تستخدم هذه الودائع في فتح حسابات جارية تدفع عند الطلب.[1] وقد استمدت البنوك التجارية تسميتها من خلال تقديمها للقروض قصيرة الأجل للتجار في بداية قيامه، ومع تطور النشاط التجاري والصناعي تزايدت أهمية التمويل المصرفي لهذه النشاطات بقروض طويلة ومتوسطة الأجل، خاصة في ميدان الاستثمار وكذا عمليات تمويل التجارة الخارجية.

ويطلق على البنوك التجارية أيضا اسم بنوك الودائع لأن أهم مواردها تتمثل في الأموال المودعة لديها، وأهم ما يميزها في الوقت الحاضر هو أن البنوك العاملة مجتمعة تقدم قروضا تفوق قيمتها بكثير قيمة الأموال المودعة لديها، ويطلق على هذه العملية التي تعتبر أهم وظائف البنوك التجارية اسم خلق الودائع أو خلق النقود. [2]

ومن بين البنوك التجارية في الجزائر نجد:

- البنك الوطني الجزائري B.N.A
- القرض الشعبي الجزائري C.P.A
- البنك الخارجي الجزائري B.E.A
- بنك الفلاحة و التنمية الريفية B.A.D.R

(1) Ahmed, Silem et Jean-Marie Albertini. **Economie**. Paris : Dalloz, 1995, PP.60-61.

(2) محمد الطاهر الهاشمي، مرجع سابق، ص 64.

ثانيا- بنوك الاستثمار: هي عبارة عن بنوك تقوم بتوظيف أموالها في المشروعات التجارية والصناعية لأجل طويل، حيث تقرض من يسعى لتجديد رأس ماله الثابت (مصانع، عقارات...) فهي تعتمد على رأس مالها الذي يكون كبيرا نسبيا بالدرجة الأولى، كما تتماثل هذه البنوك في قبولها للودائع والذي يمثل جزءا رئيسيا لنشاطها. [1]

ثالثا- بنوك الادخار: هي مؤسسات مالية تختص بجمع مدخرات الأفراد والمؤسسات التي تستحق عند الطلب وتأخذ شكل دفتر ادخار، وقد تكون لأجل فتأخذ شكل سندات بحيث تقرضها على فترات مختلفة. وهذه البنوك تعتمد على أموال المدخرين بالدرجة الأولى في تمويل الغير عن طريق القروض، ومن بين هذه البنوك في الجزائر نجد الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط (CNEP).

رابعا: بنوك الأعمال: وهي بنوك ذات طبيعة خاصة و تقتصر عملياتها على المساهمة في تمويل و إدارة المنشآت الأخرى عن طريق اقتراضها أو الاشتراك في رأسمالها، فهي تعمل في سوق رأس المال في حين تعمل البنوك الأخرى في سوق النقد أساسا.

المبحث الثاني: القروض في الإسلام وتطورها:

لقد ارتبط ظهور البنوك الإسلامية بتزايد نشاط القروض بمختلف أنواعها، ولكنها تختلف عن باقي البنوك التقليدية لأنها تقوم على مبدأ أحكام الشريعة الإسلامية وتطبيقها في جميع تعاملاتها المصرفية والاستثمارية باعتبارها جزءا من النظام الاقتصادي الإسلامي.

(1) محمد عبد الفتاح، الصيرفي. **إدارة البنوك**. ط1. عمان: دار المناهج للنشر والتوزيع، 2014، ص 29.

المطلب الأول: ظهور القروض في الإسلام:

خلال القرن السادس للميلاد كان تجار مكة يسيطرون على الطرق الرئيسية التي تعد حركة دائمة للتجارة خاصة وأنها كانت تربط اليمن ببلاد الشام والعراق، هذه الحركة استفاد منها سادة قريش الذين اكتسبوا وتعلموا أشياء كثيرة من التجار القادمين إلى مدينتهم والذين يحملون سلعا وأفكارا وثقافات مختلفة وهو ما جعلهم في مستوى فكري عالي ومرموق مقارنة بالقبائل الأخرى، فقد كان لهم علم بما يحدث في البلاد البعيدة لاسيما الأحداث الدائرة بين الفرس والروم وكذا بين الحبشة واليمن. هذه الأحداث هي في الحقيقة لها علاقة كبيرة بتجارتهم وتنقلاتهم سواء في البيع أو الشراء، إذ كان تجار مكة يتنقلون إلى بلدان كثيرة في إفريقيا وآسيا، وكان العباس بن عبد المطلب من بين التجار الذين كسبوا أموالا طائلة، وكان ينفق أمواله في الناس إلا أنه كان يتعامل أيضا بالربا حتى جاء الإسلام الذي حرم الربا.[1]

إن تواجد الكعبة المشرفة في مكة المكرمة كان له الأثر الكبير في جذب التجار وكذا الحجيج من كل المناطق، حيث كانت سوقا للتجارة والأدب والسياسة ومختلف العلوم، كما تعد التجارة مصدر عيش سكان المنطقة.

لقد ثبتت مشروعية القرض في الكتاب والسنة، ففي القرآن الكريم هناك آيات كثيرة جاء فيها لفظ القرض، منها ما ورد في سورة البقرة من قوله تعالى: " من ذا الذي يقرض الله قرضا حسنا فيضاعفه له أضعافا كثيرة والله يقبض ويبصط وإليه

(1) محمد، أبو زهرة. **بحوث في الربا**. القاهرة: دار الفكر العربي، 2010، ص ص 34-35.

ترجعون".[1] ووجه الدلالة فيها أن الله عز وجل شبه الأعمال الصالحة والإنفاق في سبيل الله بالمال المقرض، أما الحكم العام للقرض فهو الجواز عند الحاجة.

أما في السنة فبقوله صلى الله عليه وسلم في حديث ابن مسعود مرفوعا "ما من مسلم يقرض مسلما قرضا مرتين إلا كان كصدقة مرة"، وعن أبي أمامة رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: "دخل رجل الجنة فرأى مكتوبا على بابها: الصدقة بعشر أمثالها، والقرض بثمانية عشر".[2]

وقد جاء في تاريخ الطبري أن هند بنت عتبة ذهبت إلى الخليفة عمر بن الخطاب رضي الله عنه فاستقرضته من بيت مال المسلمين أربعة آلاف درهم تتجر فيها وتضمنها، فأقرضها فخرجت إلى بلاد كلب فاشترت وباعت فلما أتت إلى المدينة، شكت الوضعية (الخسارة) فقال لها عمر: لو كان مالي لتركته ولكنه مال المسلمين.[3]

وفي العصر الحديث، وبعد أن تغيرت ظروف الحياة في شتى المجالات (الاجتماعية والاقتصادية والثقافية)، وبعد أن ظهرت النقود الورقية، وبرز دورها في حياة الفرد والمجتمع، ظهرت الحاجة إلى وجود مؤسسات مالية تلبي متطلبات المجتمع. في البداية، انفرد اليهود بهذه المؤسسات، ثم انضم إليهم الأوروبيون وأخيرا تبعهم بعض المسلمين. وعندما جاء الاستعمار وسيطر على الأمة الإسلامية أدخل المؤسسات الربوية إلى المجتمعات الإسلامية التي لازال العديد منها تتعامل بالربا.

وللقرض في الإسلام شروط يجب توفرها، فقد شرع القرض للرفق بالناس وليس وسيلة من وسائل الكسب ولا أسلوبا من أساليب الاستغلال، ولهذا يجوز أن يرد

---

(1) **سورة البقرة**، الآية 244–245.

(2) محمد ناصر الدين، الألباني. **صحيح الترغيب والترهيب**. ط 1. الرياض: مكتبة المعارف، 1991.

(3) عمر رضا، كحالة. **أعلام النساء في عالمي العرب والإسلام**. بيروت: مؤسسة الرسالة، 2008، ص 249.

المقترض إلى المقرض إلا ما اقترضه منه أو مثله. وعليه ولكي يكون القرض صحيحا فهناك ما يشترط في المقرض كتوثيق القرض بالكتابة وهو ما جاء في قول الله تعالى: " يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا تَدَايَنتُم بِدَيْنٍ إِلَى أَجَلٍ مُّسَمًّى فَاكْتُبُوهُ وَلْيَكْتُب بَّيْنَكُمْ كَاتِبٌ بِالْعَدْلِ وَلاَ يَأْبَ كَاتِبٌ أَن يَكْتُبَ كَمَا عَلَّمَهُ اللَّهُ فَلْيَكْتُبْ وَلْيُمْلِلِ الَّذِي عَلَيْهِ الحَقُّ وَلْيَتَّقِ اللَّهَ رَبَّهُ وَلاَ يَبْخَسْ مِنْهُ شَيْئاً فَإِن كَانَ الَّذِي عَلَيْهِ الحَقُّ سَفِيهاً أَوْ ضَعِيفاً أَوْ لاَ يَسْتَطِيعُ أَن يُمِلَّ هُوَ فَلْيُمْلِلْ وَلِيُّهُ بِالْعَدْلِ وَاسْتَشْهِدُوا شَهِيدَيْنِ مِن رِّجَالِكُمْ فَإِن لَّمْ يَكُونَا رَجُلَيْنِ فَرَجُلٌ وَامْرَأَتَانِ مِمَّن تَرْضَوْنَ مِنَ الشُّهَدَاءِ أَن تَضِلَّ إِحْدَاهُمَا فَتُذَكِّرَ إِحْدَاهُمَا الأُخْرَى وَلاَ يَأْبَ الشُّهَدَاءُ إِذَا مَا دُعُوا وَلاَ تَسْأَمُوا أَن تَكْتُبُوهُ صَغِيراً أَوْ كَبِيراً إِلَى أَجَلِه ذَلِكُمْ أَقْسَطُ عِنْدَ اللَّهِ وَأَقْوَمُ لِلشَّهَادَةِ وَأَدْنَى أَلا تَرْتَابُوا إِلا أَنْ تَكُونَ تِجَارَةً حَاضِرَةً تُدِيرُونَهَا بَيْنَكُمْ فَلَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ أَلا تَكْتُبُوهَا وَأَشْهِدُوا إِذَا تَبَايَعْتُمْ وَلا يُضَارَّ كَاتِبٌ وَلا شَهِيدٌ وَإِنْ تَفْعَلُوا فَإِنَّهُ فُسُوقٌ بِكُمْ وَاتَّقُوا اللَّهَ وَيُعَلِّمُكُمُ اللَّهُ وَاللَّهُ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ".[1]

في ما يخص وجوب رد القرض، فقد ورد النص في القرآن الكريم في قوله تعالى: " إِنَّ اللّهَ يَأْمُرُكُمْ أَن تُؤدُّواْ الأَمَانَاتِ إِلَى أَهْلِهَا وَإِذَا حَكَمْتُم بَيْنَ النَّاسِ أَن تَحْكُمُواْ بِالْعَدْلِ إِنَّ اللّهَ نِعِمَّا يَعِظُكُم بِهِ إِنَّ اللّهَ كَانَ سَمِيعًا بَصِيرًا "[2]، والقرض أمانة عند المقترض يجب عليه ردها إلى صاحبها. وقد دلت نصوص من الحديث أيضا على هذا الوجوب، مع وجوب المبادرة إلى القضاء بعد الموت، فعن أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال: "نفس المؤمن معلقة بديْنِهِ حتى يُقضى عنه".[3] وعن أبي موسى الأشعري رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم

---

(1) **سورة البقرة**، الآية 282.

(2) **سورة النساء**، الآية 58.

(3) محمد ناصر الدين، الألباني. **سنن الترمذي**. ط1. الرياض: مكتبة المعارف للنشر والتوزيع، 2007، ص 255.

قال: " إن أعظم الذنوب عند الله يلقاه بها عبده بعد الكبائر التي نهى عنها، أن يموت رجل وعليه دين لا يدع له قضاء".[1]

المطلب الثاني: نشأة البنوك الإسلامية:

في جزيرة العرب كانت الحياة قبل الإسلام يغلب عليها طابع البدائية لاعتماد أغلب سكانها على مهن بسيطة كالرعي والصيد والزراعة، وكانت المعاملات وتبادل السلع والخدمات تتم عن طريق المقايضة دون الحاجة إلى النقود، وقد اكتفى العرب باستخدام النقود التي كانت ترد إليهم من الأمم الأخرى كالفرس والرومان عبر عمليات التبادل التجاري. كما اشتهر قريش بالتجارة في الشتاء والصيف من كل عام، حيث كانوا يرحلون صيفا إلى بلاد الشام ويجلبون معهم الدنانير الرومية، ويرحلون شتاء إلى بلاد اليمن ويجلبون معهم الدراهم الحميرية.[2]

إن ظهور التعاملات المصرفية الإسلامية بمفهومها الواسع، يعود إلى الأيام الأولى لقيام الدولة الإسلامية. فقد أدى ازدهار التجارة الداخلية والخارجية في فجر الإسلام إلى وجود أدوات مالية ومصرفية واكبت هذا التطور التجاري، مثل الودائع والقرض والمضاربة والحوالة والصرف وغيرها.[3]

وبالرجوع إلى المصادر التي أصلت لتاريخ المعاملات المالية ومسيرة العمل المصرفي، يتبين لنا ما أبدعته الحضارة الإسلامية في هذا الفن، وعلى مدى عدة قرون

---

(1) محمد، بن علي بن محمد باعطية الدوعني. **غاية المنى: شرح سفينة النجا**. ط 1. اليمن: مكتبة تريم الحديثة، 2008، ص 510.

(2) محمد الطاهر الهاشمي. مرجع سابق، ص 36.

(3) نفس المرجع، ص 38.

(من القرن الثامن ميلادي إلى القرن الثاني عشر ميلادي) وارتقت به إلى مستوى توازي في مضمونه التطور الذي وصله الفن المصرفي في الوقت الحالي.

في ما يخص البنوك الإسلامية، تشير الدراسات أن هذه الأخيرة ظهرت في الربع الأخير من القرن العشرين، لاسيما بعد تنامي تيار الصحوة الإسلامية في الدول العربية والإسلامية الذي واكب حركات التحرر من الاستعمار الغربي مع بداية النصف الثاني من القرن العشرين وذلك نتيجة وجود العديد من المسلمين الذين كانوا يرفضون التعامل مع البنوك التي تتعامل بالربا. من بين هذه الدراسات نجد الدراسة التي قام بها محمد عزيز حول الإطار العام للبنوك بلا فوائد (1955–1958) وأيضا دراسة محمد حميد الله سنة 1958 الذي اقترح إنشاء صندوق نقد إسلامي.[1]

وعليه فالبنك الإسلامي هو الذي يسعى إلى تقديم خدمات استثمارية ومصرفية متميزة لعملائه وفقا لأحكام الشريعة الإسلامية.[2] والبنك الإسلامي حسب التعريف الذي قدمه شهاب أحمد سعيد العزعزي "هو مؤسسة بنكية لتجميع الأموال وتوظيفها في نطاق الشريعة بما يخدم بناء المجتمع بأحكام التكافل الإسلامي، وتحقيق عدالة التوزيع، ووضع المال في مساره الصحيح لتحقيق التنمية".[3]

لقد شهدت الساحة العربية والإسلامية جهودا فكرية كبيرة لتأصيل فكر الاقتصاد الإسلامي كبديل للأنظمة الوضعية الغربية التي انتقلت إلى الدول العربية والإسلامية بسبب الاستعمار، وقد واكب هذه الحركة الفكرية ظهور البنوك والمؤسسات المالية

---

(1) بخيت، حسان و لخديمي عبد الحميد." قراءة تاريخية في تطور العمل بالصيرفة الإسلامية في دول المغرب العربي". **مجلة الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية**، 11 (جانفي، 2014): ص 44.

(2) نغم، حسين نعمة و رغد محمد نجم. "المصارف والمؤسسات المالية الإسلامية في دول مجلس التعاون الخليجي :الواقع والتحديات". **مجلة القادسية للعلوم الإدارية والاقتصادية**. 2 (2010): ص 124.

(3) شهاب أحمد سعيد، العزعزي. **إدارة البنوك الإسلامية**. ط 1. عمان: دار النفائس للنشر والتوزيع، 2012، ص 11.

الإسلامية لتجسد فكر الاقتصاد الإسلامي في مجال التطبيق، فظهرت الدعوات والتساؤلات حول مدى شرعية التعامل مع البنوك التقليدية المبني على آلية سعر الفائدة كأداة لتسعير قيمة النقود الحالية وقيمتها المستقبلية.

إن التفكير في إنشاء بنوك إسلامية يعود إلى فترتي الخمسينيات والستينيات من القرن الماضي، من خلال محاولة بعض المفكرين الاقتصاديين العراقيين وكذلك المصريين والباكستانيين طرح نماذج للبنوك تعمل وفق الشريعة الإسلامية، حيث أن أول بنك إسلامي ارتبط وجوده بتجربة بنوك الادخار المحلية التي تعود للأمين العام الأسبق للإتحاد الدولي للبنوك الإسلامية الدكتور أحمد النجار، والتي بدأت نشاطها سنة 1963 بمدينة ميت غمر بمحافظة الدقهلية بمصر واستمرت قرابة أربع سنوات. ويرى البعض أن أول قانون نص على عدم التعامل بالفائدة المصرفية هو بنك ناصر الإجتماعى بمصر سنة 1971.[1]

ولعل الفتوى التي أصدرها مجمع البحوث الإسلامية بالأزهر سنة 1965 والتي أكدت على أن الفائدة التي تجنيها البنوك من الربا محرمة، كانت حافزا لإنشاء العديد من البنوك الإسلامية والمؤسسات المالية التي لا تتعامل بالفائدة.

إن أول تجربة لبنك إسلامي تجارى هي تجربة بنك دبي الإسلامي بالإمارات العربية المتحدة، الذي أنشئ سنة 1975، [2] وفي نفس السنة قامت منظمة المؤتمر الإسلامي بإنشاء أول بنك إسلامي دولي وهو البنك الإسلامي للتنمية الذي كان مقره مدينة جدة بالسعودية. كما ظهرت العديد من البنوك الإسلامية مثل بنك دبي الإسلامي

---

(1) شهاب أحمد سعيد العزعزي، المرجع السابق، ص 11.

(2) سعيد، بن سعد المرطان. "الصيرفة الإسلامية رؤية مستقبلية". ورقة مقدمة إلى ندوة إدارة المخاطر في الخدمات المصرفية الإسلامية. 24–25 مارس 2004، الرياض، ص 5.

(1975)، بيت التمويل الكويتي (1977)، بنك فيصل الإسلامي السوداني (1977)، بنك البحرين الإسلامي (1978)، البنك الإسلامي الأردني (1978)، بنك فيصل الإسلامي المصري (1979)، بنك البحرين الإسلامي (1982)، البنك الإسلامي الماليزي بيرهاد (1987)، كما تم تحويل مؤسسة الراجحي للصرافة السعودية إلى بنك إسلامي تحت اسم شركة الراجحي المصرفية للاستثمار سنة 1987، وتم تأسيس مصرف قطر الدولي سنة 1990.[1]

وفي أواخر القرن العشرين، وبالضبط خلال فترة التسعينيات، شهدت العديد من دول العالم تنامي سريع للبنوك الإسلامية، وظهور عدد كبير من البنوك الاستثمارية التي تسير وفق الشريعة الإسلامية، كما ازداد اهتمام البنوك التقليدية بشكل كبير بهذا المجال من خلال تكوينها لنوافذ إسلامية تقوم بمعاملات وفق الشريعة الإسلامية لاسيما وأن العديد من المستثمرين المسلمين لا يتعاملون مع البنوك التقليدية لتفادي الربا. ثم توالى انتشار البنوك الإسلامية في كثير من دول العالم الإسلامي وحتى في دول أوربا وأمريكا، حيث تشير الإحصاءات أنه في سنة 2015 تجاوز عدد البنوك والمؤسسات المالية الإسلامية 500 بنك. [2]

المطلب الثالث: خصائص البنك الإسلامي:

تختلف البنوك الإسلامية عن باقي البنوك التقليدية في التعاملات، نظرا لكونها بنوك لا تتعامل بالفائدة الربوية وإنما تعمل وفق الضوابط التي وردت في الشريعة الإسلامية. ومن أهم خصائصها ما يلي:

---

(1) نغم حسين نعمة و رغد محمد نجم. مرجع سابق، ص 130.

(2) فؤاد، بنعلي. "البنوك الإسلامية في أوروبا: الواق والآفاق". **مجلة الاقتصاد الإسلامي العالمية**، (2016)، ص 1. (http://giem.kantakji.com/article/details/ID/280/print/yes)

أولا- الالتزام بتطبيق أحكام الشريعة الإسلامية: إن المبدأ الذي تقوم عليه البنوك الإسلامية هو عدم الفصل بين أمور الدنيا وأمور الدين، فكما يجب مراعاة ما شرعه الله في العبادات يجب مراعاة ما شرعه في المعاملات، بإحلال ما أحله وتحريم ما حرمه، واعتماد الشريعة الإسلامية أساسا لجميع التطبيقات واتخاذها مرجعا في ذلك. ولكن يبقى دور الرقابة الشرعية على هذه البنوك للتأكد من التزام أجهزة البنك بالفتاوى والإجراءات وأدلة العمل والنماذج التي اعتمدتها.

ثانيا- عدم التعامل بالربا: أجمع الفقهاء على تحريم التعامل بالربا الذي حرمه الله في كتابه وحرمه رسوله الله صلى الله عليه وسلم. والربا لغة هو الزيادة والعلو والارتفاع، فالزيادة في مستوى ارتفاع الأرض ربا ومنه جاءت كلمة ربوة وهي المرتفع من الأرض.[1] وتحريم الربا نجده في القرآن الكريم في مواضع كثيرة، في قوله تعالى "يَاَ أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُواْ لاَ تَأْكُلُواْ الرِّبَا أَضْعَافاً مُّضَاعَفَةً وَاتَّقُواْ اللّهَ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ".[2]

كما جاء تحريم فوائد البنوك في العديد من الفتاوى كالهيئات العلمية، كالمجامع الفقهية في البلدان الإسلامية ولجان الفتوى والندوات والمؤتمرات العلمية وفتاوى أهل العلم والمختصين في شؤون الاقتصاد وأعمال البنوك في العالم الإسلامي. لإشارة فإن أقدم فتوى حول الربا وفوائد القروض الربوية هي الفتوى التي صدرت من المؤتمر الثاني لمجمع البحوث الإسلامية بالأزهر الشريف، في شهر ماي سنة 1965 بالقاهرة، وشارك فيه العديد من علماء الشريعة والاقتصاد والقانون، ومن بين أهم ما جاء في الفتوى الجماعية لمجمع البحوث الإسلامية ما يلي[3]:

---

(1) منذر، قحف. **أساسيات التمويل الإسلامي**. الدوحة: د.ن، 2011، ص 211.

(2) **سورة آل عمران**، الآية 130.

(3) خالد عبد المنعم، الرفاعي. هل فوائد البنوك تعتبر نوع من أنواع الربا؟ 22 أفريل 2016. (http://ar.islamway.net)

- الفائدة على أنواع القروض كلها ربا محرم، لا فرق في ذلك بين ما يسمى بالقرض الاستهلاكي، وما يسمى بالقرض الإنتاجي؛ لأن نصوص الكتاب والسنة في مجموعها قاطعة في تحريم النوعين.
- الإقراض بالربا المحرم لا تبيحه حاجة ولا ضرورة، ولا يرتفع إثمه إلا إذا دعت إليه الضرورة.
- الحسابات ذات الأجل، وفتح الاعتماد بفائدة، وسائر أنواع الإقراض نظير فائدة، كلها من المعاملات الربوية وهي محرمة.

بناء على ما تقدم فإن الإسلام ينظر إلى النقود على أنها وسيط للتبادل ومعيار لقيمة الأشياء وأداة للوفاء، وليست سلعة تباع وتشترى، وأن البنوك الإسلامية اعتمدت مبدأ المشاركة في الربح والخسارة المبنى على عقد المضاربة الشرعية.

المبحث الثالث: أنواع ومجالات القروض البنكية:

نظرا لوجود العديد من البنوك وباختلاف أنواعها، سنحاول من خلال هذا المبحث تحديد أنواع القروض البنكية والتي تختلف حسب مجال استخدامها ومدة تسديدها، ومن بين هذه القروض نجد القروض الاستهلاكية، القروض العقارية، القروض الإنتاجية والقروض الاستثمارية. كما تختلف القروض بحسب آجالها وتبعا للمقترضين والأغراض التي تستخدم فيها والضمانات المقدمة. وفيما يلي نتناول القروض البنكية من خلال تلك المعايير.

المطلب الأول: القروض البنكية بحسب آجالها:

تتقسم القروض البنكية طبقا لهذا التصنيف إلى:

أولا- قروض قصيرة الأجل: هذا النوع من القروض يلجأ إليه الأفراد عند الحاجة قصد الحصول على قيمة مالية وذلك لتغطية العجز الناتج عن نقص السيولة وهو ما يساهم في ضمان استمرار الدورة الإنتاجية بشكل عادي.[1] وعليه فإن القرض قصير الأجل هو القرض الذي يقدم إلى المؤسسات (لتمويل نشاط الاستغلال) لإعطاء الدورة الإنتاجية المرونة اللازمة، كما يطلب للمساهمة في سد العجز في الصندوق (عجز في السيولة) أو الرغبة في اقتناء أو استبدال تجهيزات أو معدات بأخرى جديدة. هذا النوع من القروض مدته الزمنية سنة أو أقل و يتم الوفاء به بعد نهاية العملية التي استهدفت تمويلها.[2]

ثانيا- القروض متوسطة الأجل: توجه هذه القروض لتمويل الاستثمارات التي لا يتجاوز مدتها سبع سنوات، مثل: الآلات والمعدات و وسائل النقل وتجهيزات الإنتاج بصفة عامة. ونظرا لطول هذه المدة، فإن البنك يكون معرضا لخطر تجميد الأموال، كما أنه معرض لمخاطر أخرى متعلقة باحتمالات عدم السداد والتي يمكن أن تحدث نتيجة التغيرات التي يمكن أن تطرأ على مستوى المركز المالي للمقترض.[3]

ثالثا- قروض طويلة الأجل: تلجأ المؤسسات التي تقوم باستثمارات كبيرة إلى البنوك لتمويل هذه العمليات نظرا للمبالغ الكبيرة التي لا يمكن أن توفرها لوحدها، وكذلك نظرا لمدة الاستثمار وفترات الانتظار الطويلة قبل البدء في الحصول على عوائد. والقروض

---

(1) André Boudinot, Jean-Claude farbot. **Technique et Pratique Bancaire**. 4e édition. Paris : Edition Sirey, 1974 , P.13.

(2) Pierre, Pissect. **Economie monétaire et bancaire**. Paris : Edition revue banque, 1985, P.17.

(3) الطاهر لطرش، مرجع سابق، ص 74.

طويلة الأجل الموجهة لهذا النوع من الاستثمارات تفوق في الغالب سبع سنوات، ويمكن أن تمتد أحيانا إلى غاية عشرين سنة، وتخصص لتمويل بعض الاستثمارات مثل الحصول على عقارات (أراضي، مباني...). [1]

المطلب الثاني: القروض البنكية بحسب الضمان:

تنقسم القروض طبقا لهذا المعيار إلى قروض مضمونة وقروض غير مضمونة وهي على النحو التالي:

أولا- قروض مضمونة: وهي التي يقدم مقابلها ضمانات عينية أو شخصية وبالتالي تنقسم إلى:

أ- قروض بضمان شخصي: وتمنح دون ضمان عيني، بل يعتمد البنك على مكانة المركز المالي للعميل.

ب- قروض بضمان عيني: قد تكون قروض بضمان بضائع أو قروض بضمان أوراق مالية أو أسهم وسندات يشترط فيها أن تكون جيدة وسهلة التداول، وهناك قروض بضمان مستخلصات المقاولين وقروض بضمان وثائق التأمين يتم إيداعها لدى البنك لضمان القرض.

وأهم ما ينظر إليه المصرفي عند منحه قرضا مضمونا هو ما يعرف بـ "الهامش" والذي يمثل الفرق بين قيمة الأصل المقدم كضمان للقرض وقيمة القرض نفسه. وعلى الرغم من أهمية الهامش في كل عمليات الإقراض المضمونة منها وغير المضمونة إلا أن هذا اللفظ يستعمل فقط بالنسبة للقروض المضمونة.

---

(1) نفس المرجع، ص 75.

ثانيا- قروض غير مضمونة: في هذا النوع من القروض يكتفي فيها المقترض بوعد بالدفع، إذ لا يقدم عنها أي أصل عيني أو ضمان شخصي للرجوع إليه في حالة عدم الوفاء بالقرض. يتم منح هذا النوع من القروض بعد التحقيق حول قدرة المقترض على الإلتزام بتسديد القرض في الوقت المحدد. ولكن، ليس كون القرض غير مضمون أنه أقل سلامة من القرض المضمون، إذ أنه عندما تنخفض القيمة السوقية للضمان قد يخسر البنك من قيمة القرض، بعكس النوع الآخر المعطى للمقرض ذي المقدرة المالية وكذا حفاظا على سمعته ومكانته التجارية.

المطلب الثالث: القروض البنكية بحسب الأغراض أو النشاط الاقتصادي:

أولا- القروض الاستهلاكية:

القروض الاستهلاكية أما يطلق عليها بالقروض الشخصية هي قروض موجهة لشراء سلع معمرة كشراء سيارة، أثاث أو أجهزة كهرومنزلية، وعادة ما تطلب البنوك تقديم ضمانات مثل تحويل المقترض لراتبه إلى البنك أو وجود ضمانات من شخص آخر. وتقسم هذه القروض بناء على معايير مختلفة، منها ما يتعلق بطبيعة القرض أو فترة استحقاقه أو طبيعة الضمانات المقدمة، ويتميز هذا النوع من القروض بقصر مدة التسديد مقارنة بالقروض الأخرى كالقروض الاستثمارية أو العقارية.

والقروض الاستهلاكية عبارة عن عملية مصرفية تطورت في البلدان الرأسمالية من أجل توفير دخل إضافي لتعويض نقص الأجور والادخار، والهدف منها بالدرجة الأولى هو دفع المقترضين لاستهلاك السلع المتوفرة في السوق.

لقد اتسعت القروض الاستهلاكية خصوصا بعد وصول رونالد ريغان للسلطة في الولايات المتحدة، فمنذ بداية عقد الثمانينات لوحظ بأن أجور الطبقة العاملة والطبقة

الوسطى ضلت مجمدة مقابل ارتفاع مداخيل الطبقة العليا، وكان من شأن ذلك تراجع كبير في حجم الاستهلاك الشيء الذي شكل عاملا إضافيا لتفجير أزمة 1988، وقد وجدت البنوك في ظل هذا الواقع فرصة مواتية لتوسيع أشكال الاقتراض خصوصا وأنها تتوفر على رؤوس أموال تزيد بشكل كبير عن حجم الاستثمار مما يستدعي ضرورة توظيفها خوفا من تراجع قيمتها، وبذلك بدأت توفر القروض الاستهلاكية بفوائد جد منخفضة وبدأت الأسر الأمريكية تلجأ إلى هذه القروض في جميع المجالات خصوصا في مجال اقتناء العقارات، ولعل أزمة السوبرايم التي انفجرت في خريف 2008 لخير دليل على مدى توسع هذا النوع من القروض.[1]

نفس الشيء الذي شهدته الجزائر خلال الفترة التي تم فيها توسيع هذا النوع من القروض بسبب ضعف القدرة الشرائية وغلاء المعيشة وصعوبة توفير المصاريف الضرورية، ومن أجل تحقيق نوع من التوازن وجدت العائلات نفسها مضطرة للجوء إلى هذه القروض نتيجة تزايد عدد مؤسسات الإقراض. للإشارة فإن القروض الاستهلاكية تم توقيف العمل بها سنة 2009 لتعود من جديد سنة 2016 ولكن هذه المرة اقتصرت على المواد المنتجة بالجزائر، وذلك من أجل تشجيع الأفراد والأسر الجزائرية على اقتناء المواد والتجهيزات المصنعة محليا.

ثانيا: القروض الإنتاجية:

هي قروض تقدم لدعم النشاطات الاقتصادية بهدف إقامة مشروع صغير أو توسعة مشروع قائم، ومثل هذا النوع من القروض مفضل نظرا لآثارها الاقتصادية الإيجابية على التوسع في الإنتاج وتوفير المزيد من فرص العمل وتقليل البطالة.

---

(1) غابرييل، كولكو. **العالم في أزمة: نهاية القرن الأميركي**. ترجمة: عمرو سلام، أحمد حالي والطيب غوردو. لندن: إ ي كتب، 2015، ص 73.

هذا النوع من القروض يوجه خصوصا إلى قطاع الصناعة الذي يحتاج إلى مواد أولية وآلات وغيرها من الوسائل الضرورية وكذلك القطاع الزراعي الذي يهدف إلى إشباع رغبات الأفراد عن طريق زيادة الإنتاج، إذ تلجأ المؤسسة إلى طلب المساعدة من البنك بطلب قرض لتمويل محصولها الزراعي وزيادة عوائده، أو لتمويل قطاع التجارة الذي يقتصر مجال تعاملاته على التصدير والاستيراد.

ثالثا: القروض العقارية:

هي قروض موجه لتمويل عمليات بناء أو شراء مسكن أو عقار، أو للترميم أو تحسين مسكن، تصل مدة القرض في المتوسط إلى 30 سنة، وقد يصل المبلغ إلى غاية 90% من قيمة المشروع، يعوض على أساس دفعات ثابتة متساوية شهريا، ومقابل ذلك يقدم الزبون ضمانات كرهن المشروع. للإشارة فإن سعر الفائدة في الجزائر كان يتراوح ما بين 6.5% و8%، وحاليا بالنسبة للسكن الجديد فإن نسبة الفائدة على القرض تتراوح ما بين 1% و3% .

لقد عرفت القروض العقارية في السنوات الأخيرة تطورا ملحوظا وهذا نتيجة لتزايد الطلبات التي فاقت الحدود، فأوقف الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط CNEP استقبال الملفات الخاصة بالقروض العقارية بصفة مؤقتة نتيجة للطلبات الكثيرة إلى جانب وجود عدد كبير من المقترضين لم يلتزموا بتسديد ديونهم.

إن تنويع القروض العقارية من خلال تقديم صيغ جديدة، تعد الوسيلة الأنجع لجلب الزبائن. ويمكن إعطاء مثال على ذلك صيغة البيع بالإيجار الذي تم الانطلاق في بداية هذا القرن، نذكر منها وكالة تحسين وتطوير السكن (AADL)، حيث أن التسديد يساوي مبلغ المسكن لكن بأقساط (الإيجار) والمستفيد من المسكن يقوم بدفع

مبلغه عن طريق إيجار شهري، ولكن هذا بعد دفع الشطر الأول والذي يكون نقدا أو عن طريق القرض البنكي.

رابعا: القروض الاستثمارية:

هي قروض تمتد لفترة طويلة تصل إلى ثلاثين عاما، وربما أكثر، ومن بين الأمثلة على ذلك، رهن البيوت والسندات التجارية، كما تستخدم الشركات التجارية القرض الاستثماري لاسيما عندما يتعلق الأمر بمشروع كبير، مثل بناء مصنع أو شركة. كما تمنح مثل هذه القروض لأجل تحويل المشاريع الإستثمارية قصد تكوين رأس مال ثابت، والذي يبقى في المؤسسة لفترة زمنية طويلة مثل العقارات، الأراضي، المباني...الخ، وتمنح القروض الإستثمارية للبنوك وشركات الإستثمار، والتي تكون على شكل قروض مستحقة عند الطلب وتمنح أيضا للأفراد لتمويل جزء من مشترياتهم للأوراق المالية.

إن طبيعة هذه القروض تجعلها تنطوي على مخاطر عالية، وهو ما يدفع المؤسسات المتخصصة (بنوك التنمية أو بنوك عقارية) في مثل هذا التمويل البحث عن الوسائل الكفيلة لتخفيض درجة هذه المخاطر. ومن بين هذه الخيارات المتاحة لها في هذا المجال إشتراك عدة مؤسسات في تمويل واحد، أو تقوم بطلب ضمانات حقيقية ذات قيمة عالية قبل الشروع في عملية التمويل.

خامسا- قروض الإستغلال:

هذا النوع من القروض عبارة عن قروض قصيرة الأجل، يتم منحها لمواجهة ظرف مؤقت، تتراوح مدة هذا النوع من القروض من عدة أيام إلى عدة أشهر شرط أن لا تتجاوز سنة واحدة. تلجأ المؤسسة لهذا النوع إذا أرادت التغطية النسبية لاحتياجات

خزينتها وإذا أرادت مواجهة عملية تجارية في زمن محدود.[1] إن هذا النوع من القروض يتم تخصيصه لتمويل نشاط الاستغلال والهدف منها هو تغطية الأصول المتداولة. وعليه، فإن أهداف قروض الاستغلال متعددة، كتمويل الإستيراد والتصدير، تمويل التعهدات والإستفادة من الخصم النقدي، والبنوك التجارية هي التي تقدم عادة هذا النوع من القروض.

(1)– خديجة، صادي. "محاولة تقنية للشبكات العصبية الإصطناعية لتسير خطر عدم تسديد القرض. رسالة ماجستير. جامعة الجزائر، 1999، ص. 64.

خلاصة:

بالرغم من ظهور المعاملات المصرفية ما قبل الميلاد والتي أدت إلى نشأة البنوك، إلا أن عدم ظهور هذه الأخيرة مع بداية عهد الإسلام لا يعني أن المسلمين آنذاك ما عرفوا أعمالا مصرفية بالمعنى الحديث، ولكن من المؤكد أنه لم تكن هناك حاجة ماسة لقيام مؤسسات مالية متخصصة، تسهم في الاقتصاد والحياة الاجتماعية بالقدر التي نحتاج إليها نحن اليوم. وبالرغم من ذلك، نؤكد أن القروض في الإسلام كانت السباقة مقارنة مع البنوك التقليدية من حيث التنظيم، وإن كنا نعترف بتقدم الغرب في ما يخص آليات التطوير وهندسة العمليات وقدرتهم الحالية على الابتكار والتجديد مقارنة بالدول العربية والإسلامية ككل.

والاقتراض بشكل عام يعد مسألة جدلية مختلف عليها في مجتمعنا لأسباب عدة، فالبعض يرفضها عن طريق البنك الربوي انطلاقا من الوازع الديني، حيث يحرم الإسلام الربا بسبب الفوائد المالية التي يفرضها البنك على المقترض، بينما البعض الآخر يرفضها لأنها عبارة عن تراكم للأموال التي يجب تسديدها في آجال محددة، وبالتالي ظهور التزامات مالية على رب الأسرة تؤثر في مصاريفه الشهرية بسبب قلة الدخل الذي يوجه قسط منه لتسديد القرض.

الفصل الخامس

مراحل تطور الاقتصاد الجزائري

الفصل الخامس

مراحل تطور الاقتصاد الجزائري

تمهيد:

شهد الاقتصاد الجزائري مند الاستقلال تحولات أملتها الظروف التي شهدتها كل من الساحتين الوطنية والدولية وهذا في كافة الجوانب الاقتصادية، الاجتماعية، السياسية وحتى الإيديولوجية، فنجدها غداة الاستقلال قد تبنت إستراتيجية وفق نظرة اشتراكية قائمة على أساس التخطيط المركزي وهيمنة القطاع العام على الاقتصاد، ولكن الأزمة الحادة التي مرت بها الجزائر خلال فترة الثمانينات أدخلت الجزائر في مرحلة جديدة من خلال تبني خيار اقتصاد السوق كبديل للاقتصاد الموجه. وقد رافق هذا التحول قيام الجزائر بجملة من التدابير والإصلاحات الاقتصادية التي مست مختلف القطاعات.

ولهذا سنحاول من خلال هذا الفصل تسليط الضوء على مسيرة تطور الاقتصاد الجزائري منذ الاستقلال، وهذا من خلال تحديد أهم المراحل التي مر بها وكذا تبيان أهم الإصلاحات والتدابير التي قامت بها الدولة قصد النهوض بالاقتصاد الوطني وتحسين المستوى المعيشي للأفراد.

المبحث الأول: الاقتصاد الجزائري خلال الفترة (1962- 1979):

بعد الاستقلال، وجدت الجزائر نفسها أمام نظام رأسمالي، حيث كان الاعتقاد السائد في تلك الفترة يرى بأن الاقتصاد الرأسمالي لا يستطيع أن يحقق أهداف المجتمع مهما توفرت له الظروف، لذلك اهتمت السياسة الاقتصادية اهتماما بالغا بتكوين القطاع العام، وتوفير كافة الشروط والظروف الملائمة لتكوينه وتطويره، فكان من الضروري النظر في قدرة القطاع العام على تحقيق أهداف المجتمع في المجالين الاقتصادي والاجتماعي.

المطلب الأول: مرحلة التسيير الذاتي (1962-1965):

عرف الاقتصاد الجزائري منذ الاستقلال تغيرات عدة ساهمت بشكل كبير في تغيير المفاهيم والإيديولوجية وكذا الإستراتيجية وبالتالي تغير القرارات والأنظمة، وتعتبر المؤسسة الاقتصادية الجزائرية بمختلف قطاعاتها القلب النابض للاقتصاد الوطني، رغم أنها كانت ولازالت مختبرا للعديد من التجارب والأنظمة المستوردة. وبما أن تحسين المستوى المعيشي يعد من أبرز الأهداف التي تسعى الدول إلى تحقيقها، فلا يمكن تحقيق ضروريات الحياة المادية وتوفير مستوى ملائم من التعليم والصحة ما لم يرتفع المستوى المعيشي للأفراد.

بعد الاستقلال وجدت الجزائر اقتصادها شبه مدمر، إلى جانب نقص الإطارات العاملة بالإدارة والمراكز الحساسة والذين غادروا مناصبهم (أغلبهم معمرين وأجانب) وبالتالي توقف نشاط المؤسسات والإدارات، إضافة إلى المشاكل الموضوعية التي

كانت تواجه المجتمع كالبطالة، الفقر، التهميش، الأمية...الخ، نتيجة ضعف القطاعات الاقتصادية، كالصناعة، الزراعة والتجارة. [1]

وتعتبر الأزمة الاقتصادية والاجتماعية التي عرفتها الجزائر دافعا لأصحاب القرار في تلك المرحلة الذين قاموا باتخاذ عدة تدابير، من أجل النهوض بالاقتصاد الجزائري والحد من الآثار السلبية التي انعكست على الجانب الاجتماعي. هذه الإجراءات تعد تكملة لما سبق، حيث أن التفكير في مرحلة ما بعد الاستقلال تم التحضير له قبل الإعلان الرسمي عن الاستقلال سنة 1962، حيث أعدت جبهة التحرير الوطني برنامجا وطنيا والمتمثل في برنامج طرابلس الذي تبناه المجلس الوطني للثورة في جوان 1962، مؤكدا على وضع تنمية اقتصادية وطنية حقيقية للبلاد. وفقا لهذا البرنامج فإن التنمية الحقيقية للبلاد تتطلب إقامة صناعات قاعدية ضرورية مع التركيز على توفير وتطوير قطاع زراعي عصري، لاسيما وأن الجزائر تتوفر على موارد طبيعية ضخمة كالبترول والغاز والحديد، وبالتالي كان لزاما على الدولة أن توفر الشروط اللازمة لخلق صناعة ثقيلة، قصد مواكبة البلدان المتقدمة.[2]

وانطلاقا من مؤتمر طرابلس 1962 تبنت الجزائر النهج الاشتراكي الذي كانت تراه السبيل الوحيد لمواجهة التحديات، ولجأت الدولة إلى مجموعة من التأميمات، منها تأميم جميع الأراضي وجميع الأملاك الشاغرة وتطبيق نظام التسيير الذاتي، كما لجأت إلى تأميم بنك الجزائر وتحويله إلى البنك المركزي الجزائري والذي نتج عنه إصدار العملة الوطنية المتمثلة في الدينار الجزائري.

---

(1) مديرية الإعلام والإيصال والتوجيه. "الجيش الوطني الشعبي: مسيرة أربعين سنة". **الجيش**، (جويلية 2002): ص 09.

(2) جمال الدين، لعويسات. **التنمية الصناعية في الجزائر على ضوء دراسة قطاع الحديد والصلب 1968–1978**. ترجمة: الصديق سعدي. الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 1986، ص 19.

بعد سنتين من الاستقلال صدر ميثاق الجزائر والذي يعد تكملة لبرنامج طرابلس مع تبني النهج الاشتراكي، والذي تم المصادقة عليه في المؤتمر الأول لجبهة التحرير الوطني في شهر أفريل 1964، وقد تم تحديد أهداف التصنيع على النحو التالي:[1]

- خلق مناصب عمل جديدة، وذلك طبقا لما تسمح به الربحية العامة للمؤسسة.
- توفير مواد الاستهلاك المحلية، الأمر الذي يسمح بتخفيض الواردات ورفع الصادرات بالنسبة إلى هذه المواد.
- إقامة مركبات كفيلة بوضع التمركز للصناعة الثقيلة في الجزائر، إذ أن تحقيق هذه المركبات كان بغرض البحث عن سوق واسعة ومن أجل أن يكون الدخل مضمونا. وعليه فإن مثل هذا التمركز يجب أن لا يكون في النطاق الجزائري فقط، ولكن في نطاق جغرافي أوسع حتى تتمكن الجزائر من الاندماج فيه دون أن تتخلى عن آفاقها الاشتراكية.[2]

من خلال برنامج طرابلس وميثاق الجزائر نلاحظ أن كلاهما قد اختار الاعتماد على الصناعة الثقيلة كأسلوب مفضل للنهوض بالاقتصاد الوطني لاسيما وأن الجزائر كانت خلال تلك الفترة حديثة الاستقلال، حيث تعتبر المرحلة الممتدة من 1962 إلى 1966 مرحلة تمهيدية لبناء الاشتراكية.[3]

---

(1) Marc, Ecrement. **Indépendance politique et libération économique : un quart de siècle de développement de l'Algérie 1962-1985**. Alger : E.N.A.P, 1986, P.19.

(2) الطاهر، بوشلوش. "التحولات الاجتماعية والاقتصادية وآثارها على القيم في المجتمع الجزائري". أطروحة دكتوراه. جامعة الجزائر، 2006، ص 131.

(3) Ahmed, Bou Yacoub. **La gestion de l'entreprise industrielle publique en Algérie** . Alger : Office des publications universitaires, 1987, P. 20.

لقد اتبعت الجزائر بعد الاستقلال إستراتيجية التصنيع باعتبارها تشكل عاملا أساسيا في إرساء دعائم الاقتصاد الوطني، وذلك عن طريق بناء قاعدة اقتصادية متينة تحرر البلاد من التبعية وتلبي احتياجات المجتمع. ويتوقف اختيار الإستراتيجية الملائمة للتنمية الاقتصادية على العديد من اعتبارات والتي تختلف من بلد إلى آخر، بل بالنسبة للبلد الواحد ومن زمن إلى آخر حسب ظروف كل دولة.

إن نمط تسيير الاقتصاد الوطني وإستراتيجية التنمية الاقتصادية التي كانت إحدى اهتمامات قادة الثورة لم تكن واضحة حول نموذج التنمية، لكن في مؤتمر طرابلس بدأت ملامح هذا النموذج تظهر من خلال إعطاء الأولوية لقطاع الفلاحة واعتباره محرك القطاعات الأخرى، وكذا تقليص الملكية الخاصة وتشجيع الشكل التعاوني، هذه الخطوة تعتبر تأكيدا لنمط التسيير الاشتراكي للاقتصاد الوطني.

وخلال هذه المرحلة، حاول العمال الجزائريون على اختلاف فئاتهم وقدراتهم ملء الفراغ الذي تركه المسيرون الأجانب بهدف حماية الاقتصاد الوطني ومواصلة العملية الإنتاجية في المؤسسات قصد مواجهة احتياجات المجتمع، وهذا التجاوب من طرف العمال سهل عملية تجسيد التسيير الذاتي للاقتصاد الوطني، علما أن فكرة التسيير الذاتي لم تكن وليدة تفكير عميق، وإنما كانت استجابة عفوية لظروف اقتصادية سياسية واجتماعية معينة فرضت العمل بهذا النمط.

إن منهاج التسيير الذاتي لم يدم طويلا، وما قرارات التأميم إلا تأكيدا على ذلك. وتزامنا مع مرحلة التأميمات بدأ متخذو القرار التفكير في خلق شركات وطنية، حيث تأسست سنة 1965 كل من الشركة الوطنية للنفط والغاز، الشركة الجزائرية للحديد والصلب، الشركة الوطنية للصناعات النسيجية و الشركة الوطنية للتأمين، هذه

الشركات وغيرها اعتبرت آنذاك كشركات أساسية لتحقيق إستراتيجية التنمية الاقتصادية، غير أنه بعد مدة أصبحت هذه الشركات لا تستطيع حصر أهدافها التي كانت محددة ومسطرة من قبل الجهاز المركزي والوصاية، بسبب عوامل عدة، كقلة الإطارات ونقص الخبرة.

وعليه في هذه المرحلة كانت أهداف الاقتصاد الوطني غير محددة حسب قانون العرض والطلب وإنما حسب منطق الخطة الاقتصادية الموضوعية، مما جعل التحكم في عملية التصنيع واتخاذ القرارات يتم خارج الشركات الوطنية أي من قبل الجهاز المركزي، وهذا ما دفع بالدولة إلى اتخاذ نمط آخر للتسيير.

المطلب الثاني: مرحلة التسيير الاشتراكي (1966-1979):

خلال هذه المرحلة كان التسيير الاشتراكي للاقتصاد يرتكز على الملكية العامة لوسائل الإنتاج وتدخل الدولة، والتخطيط المركزي وتحقيق المصلحة العامة، وأن يكون العمال طرفا مهما في تسيير ومراقبة هذه الشركات، وبالتالي أصبح العامل يتمتع بصفة المسير والمنتج.

في السنوات الأولى من الاستقلال، تم ملاحظة أن ما جاء به كل من برنامج طرابلس 1962 وميثاق الجزائر 1964 هو أن الاشتراكية هي الأسلوب والنظام الوحيد لتحقيق التنمية، وأن النظام الرأسمالي مرفوض، ولكن لم يتم تجسيد ذلك ميدانيا إلا بعد سنة 1966 وذلك بعد البدء في مخططات التنمية الاقتصادية، ويعود السبب في ذلك إلى ضعف القوى الاجتماعية سياسيا، إلى جانب ضعف إمكانيات الدولة خاصة المالية منها. وعليه تم الشروع في تطبيق النظام الاشتراكي وبناء أسسه، حيث تجلى ذلك من خلال التأميمات المختلفة التي لجأت إليها الدولة في جميع القطاعات

الاقتصادية بما فيها قطاع الصناعة،الزراعة، التمويل، وذلك من خلال سياسات مختلفة كالسياسات الزراعية، والتسويق التعاوني للمحاصيل الرئيسية، إلى جانب ذلك السيطرة على التجارة الخارجية من خلال القيود الجمركية وغير الجمركية على الواردات والصادرات إلى جانب احتكار النقد الأجنبي. [1]

لقد اتبعت الجزائر نموذجا اشتراكيا للاقتصاد، قائما على احتكار الدولة لمعظم النشاط الاقتصادي مع التركيز على الصناعات المصنعة وخفض الاعتماد على الاستثمار الأجنبي، ويقوم هذا النموذج أساسا على التخطيط المركزي للاقتصاد من خلال المخططات التنموية. فقد عرفت الجزائر بعد تاريخ 19 جوان 1965 تحولا حقيقيا، حيث عملت أنداك على إرساء قواعد الاقتصاد الموجه من خلال القيام بسلسلة من التأميمات التي مست جل القطاعات الاقتصادية ابتداء من قطاع المناجم سنة 1966، قطاع البنوك سنة 1967، قطاع المؤسسات ما بين سنة 1966 وسنة 1970، وقطاع المحروقات في 24 فيفري 1971.[2]

إضافة إلى ذلك، فقد عمدت الدولة إلى إعادة تنظيم الاقتصاد الوطني من خلال إعادة تنظيم القطاعات الاقتصادية، فقد تمت إعادة هيكلة قطاع الفلاحة وتنظيمه من خلال ميثاق الثورة الزراعية سنة 1971، بعدما كان هذا القطاع يسير وفق نظام التسيير الذاتي سنة 1963، أما القطاع العام فقد تمت هيكلته من خلال إصدار قانون التسيير الاشتراكي للمؤسسات الاقتصادية من نفس السنة. بمعنى أن الاقتصاد الجزائري في المرحلة الممتدة بين أواخر 1966-1979 اتسم بنظام مركزي

---

(1) أحمد، هنى. **اقتصاد الجزائر المستقلة**. الجزائر : ديوان المطبوعات الجامعية، 1991، ص ص 24 -26.

(2) عبد الباقي، روابح. " المديونية الخارجية والإصلاحات الاقتصادية في الجزائر". أطروحة دكتوراه. جامعة باتنة، الجزائر، 2006، ص ص 95-96.

موحد في جميع القطاعات الاقتصادية، معتمدا على التخطيط المركزي في تحقيق التنمية الاقتصادية والتي تهدف إلى:[1]

- تحقيق مستوى معيشي ملائم للعمال، ذلك برفع إنتاجية العمل، وتحقيق التوازن بين المدينة والريف، إلى جانب التوازن بين مختلف الأقاليم المكونة للدولة، وكذلك تخصيص موارد الاستثمار للقطاعات التي قد تساعد على تلبية تلك الحاجات الأساسية.
- تحقيق الاستقلال الاقتصادي عن طريق تدعيم الاستقلال المالي.
- بناء اقتصاد حديث يمكن أن يواكب اقتصاديات الدول الصناعية الكبرى.

هذه الأهداف التي كانت تسعى الدولة إلى تحقيقها في تلك الفترة دفعت بها إلى إجراء تعديلات في مجالات معينة وإتباع سياسات جديدة، ذلك بالاعتماد على أسلوب التخطيط المركزي، والقيام بمخططات تنموية متوسطة الأجل، وهو ما يميز هذه المرحلة كونها مرحلة المخططات، حيث شهدت ثلاثة مخططات تنموية، المخطط الثلاثي (1967-1969)، والمخططين الرباعيين الأول (1970-1973) والثاني (1974-1977). واتسمت كذلك هذه المرحلة بتزايد تدخل الدولة في جميع نواحي الحياة الاقتصادية لضمان تنظيم المجالات الاقتصادية والاجتماعية، كما أعطيت الأولوية في هذه الفترة للاستثمارات الصناعية من خلال انتهاج سياسة الصناعات

(1) عمار، زيتوني. "المصادر الداخلية لتمويل التنمية: دراسة حالة الجزائر 1970- 2004". أطروحة دكتوراه .جامعة باتنة، الجزائر، 2007، ص ص 155-156.

المصنعة، والتي تعتمد على إنشاء مركبات صناعية ضخمة تهتم أساسا بالصناعات الثقيلة كمرحلة أولى، ثم في مرحلة ثانية بالصناعات الخفيفة[1].

كما شهدت هذه المرحلة المصادقة على الميثاق الوطني من خلال استفتاء شعبي في 27 جوان 1976، وقد تم وصف الإستراتيجية الجزائرية للتنمية في الميثاق الوطني كمجهود لربط الصلات بين مختلف فروع الإنتاج بغية تعزيز المبادلات الصناعية. كما ينبغي أن تقوم الثورة الصناعية بإرساء القواعد لصناعة أساسية تستطيع أن تخلق صناعات جديدة تسمح بإنشاء ديناميكية تنموية في الاقتصاد الوطني.[2]

بعد أربع أشهر من المصادقة على الميثاق الوطني تم الإعلان عن دستور جديد يكرس مبدأ تبني النموذج الاشتراكي، الذي تمت المصادقة عليه عبر استفتاء شعبي في 19 نوفمبر 1976. ومن بين أهدافه الحفاظ على الاستقلال الوطني وتحسين الظروف الاجتماعية ومحاربة استغلال الإنسان لأخيه الإنسان، وكذا ملكية الدولة لوسائل الإنتاج والاحتكار التجاري، وبذلك تمنح السياسة الجزائرية في مجال الاقتصاد والمخططات الوطنية المنبثقة عنها أولوية مطلقة لتراكم رأس المال والتصنيع والزراعة، بغية تحقيق درجة عالية من التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وترقية التحول نحو اشتراكية ديمقراطية.[3]

---

(1) عبد الباقي روابح، المرجع السابق، ص 96.

(2) Julien, Rocherieux. « L'évolution de l'Algérie depuis l'indépendance ». **Revue Sud-Nord,** 14 (1/2001) : P.22.

(3) إدريس، بوكرا. **تطور المؤسسات الدستورية في الجزائر منذ الاستقلال من خلال الوثائق والنصوص الرسمية**. الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 1994، ص ص 85-86.

وعليه فإن الإستراتيجية التي انتهجتها الدولة في تلك المرحلة والتي تقوم على أساس الصناعات المصنعة، تجلت من خلال بناء المصانع الضخمة والمركبات الصناعية، وتكوين مناطق صناعية، وأعطيت الأولوية للصناعات في قطاع المحروقات، حيث وجهت كل الأموال الريعية لتمويل هذا القطاع بصفة خاصة، والقطاع الصناعي بصفة عامة.

ويرجع الاهتمام الكبير بقطاعي الصناعات والمحروقات، كون الجزائر في تلك المرحلة في حاجة كبيرة إلى مصادر تمويلية لتغطية احتياجات التنمية، من خلال تكوين جهاز إنتاجي في المجال الصناعي والزراعي. [1] لكن عرفت نهاية هذه المرحلة ارتفاع في نسبة البطالة والتي قدرت آنذاك بحوالي 25% من اليد العاملة القادرة على العمل، إلى جانب ارتفاع مستوى الأسعار، وهو ما انعكس على القدرة الشرائية للمواطن وبالتالي انخفاض مستويات المعيشة.[2]

وبصفة عامة، شهدت فترة 1967- 1979 زيادة العجز في العديد من القطاعات، نتيجة عدة عوامل، حيث تميزت هذه المرحلة بإهمال جانب مهم في التنمية الاقتصادية يتمثل في طرق تحسين أداء مؤسسات القطاع العام، وبالتالي تحسين أداء وفعالية الاقتصاد الوطني وفق أسس سليمة وصحيحة.

وبالرغم من ذلك، فقد وصف الاقتصاد الجزائري في السبعينيات بأنه من بين الاقتصاديات الأكثر تطورا في التشكيلات الاجتماعية والاقتصادية، إلا أن نتائج

---

(1) Ahmed, Benbitour. **L'Algérie en troisième millénaire: défis et potentialités**. Alger : Marinoun, 1998, P.50.

(2) ناصر، دادي عدون. **إقتصاد المؤسسة**. الجزائر: دار المحمدية، 1998، ص210 .

تطبيق هذا الأسلوب الاشتراكي تبين أنها ليست مشجعة لأن القرارات كانت ولازالت في يد الجهات الوصية وانتهى هذا النظام بالفشل وانتشار للبيروقراطية [1].

المبحث الثاني : مرحلة الإصلاحات الاقتصادية (1980-1998):

نظرا للظروف التي عايشتها الجزائر أثناء تبنيها النظام الاشتراكي والذي لم يحقق الأهداف المسطرة له، كان لابد على الدولة أن تغير نظامها الاقتصادي إلى الأحسن، حيث قامت بجملة من التدابير والإصلاحات الاقتصادية الواسعة النطاق والتي مست جميع جوانب النشاطات الاقتصادية بمختلف القطاعات. ولهذا جاءت مرحلة الإصلاحات الاقتصادية من أجل إعطاء دفعة قوية وفعالية أكبر للقطاع الاقتصادي من خلال تقليص حجم الشركات الوطنية وإضافة سياسات أخرى، حيث تم تبني سياسة إعادة الهيكلة ثم استقلالية المؤسسات العمومية، لتنتقل فيما بعد إلى الخوصصة.

المطلب الأول: مرحلة إعادة الهيكلة (1980-1984):

لقد شهدت عشرية الثمانينات انطلاق المخطط الخماسي الأول (1980-1984) معلنة بداية إصلاحات جذرية نظرا لكون الاقتصاد الجزائري بدأ يكشف عن علامات الضعف، فقد كانت المؤسسة مستهدفة بعملية إصلاح شامل بسبب النتائج المحققة من الاستثمارات الضخمة التي قامت بها الجزائر خلال السبعينات والتي لم تكن في مستوى الطموحات، فالمؤسسات التي كان ينتظر منها أن تبلغ مستوى النضج في بداية الثمانينات لم تحقق أهدافها.[2]

---

(1) إسماعيل، قيرة وآخرون. **مستقبل الديمقراطية في الجزائر**. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2001، ص 221.

(2) Marc Ecrement. Op.cit, P.299.

خلال النصف الأول من سنوات الثمانينات، تم اتباع السياسة التنموية التي رسمها الميثاق الوطني 1976، والجديد في هذه المرحلة هو إعطاء الأولوية لإنجاز ما تبقى من الفترة السابقة، والإعلان عن إصلاحات للتسيير الاقتصادي في القطاع العام بواسطة إعادة الهيكلة واللامركزية في التسيير وإعادة هيكلة المؤسسات العمومية.[1]

وقد اعتبر المخطط الخماسي (1980-1984) أن إعادة هيكلة المؤسسات الاقتصادية هي الوسيلة التي يمكن من خلالها التخلص من المركزية البيروقراطية التي أصبحت تعرقل نشاط المؤسسة وقتل روح المبادرة والإبداع، إذ تسمح إعادة الهيكلة بإنعاش الجهاز الإنتاجي للمؤسسات وتحسين الفعالية للإمكانيات المتاحة. وعليه فقد اتخذت الدولة عدة إجراءات لتصحيح الوضعية الصعبة، ورسم أهداف اقتصادية جديدة في ظل إنعاش الاقتصاد الوطني[2].

ومن بين الأهداف المنتظرة من إعادة هيكلة المؤسسات العمومية ما يلي: [3]

- تحسين شروط سير الاقتصاد وضمان التطبيق الفعلي لمبادئ اللامركزية؛
- تدعيم فعالية المؤسسات العمومية بالتحكم الأفضل في الإنتاج عن طريق الاستعمال العقلاني للموارد المادية والبشرية المتاحة؛
- توزيع الأنشطة بكيفية متوازنة على كامل التراب الوطني؛
- تخليص الدولة من الثقل المالي المتسبب في الخسائر الدائمة للقطاع العام خاصة مع ندرة الموارد وارتفاع التكاليف؛

---

(1) عمار زيتوني، مرجع سابق، ص 170.

(2) مسعود، دراوسي. "السياسة المللية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي: حالة الجزائر (1990-2004)". أطروحة دكتوراه. كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، ص 351.

(3) محمد بلقاسم حسن، بهلول. **الجزائر بين الأزمة الاقتصادية والسياسية**. الجزائر: مطبعة دحلب، 1993، ص 46.

- إعادة التوازن للقطاعات القادرة على إعادة انطلاق التنمية لتخفيض البطالة المتزايدة؛

- دعم القطاع الصناعي.

للإشارة فإن المؤسسات العمومية عرفت شكلين من إعادة الهيكلة هما: إعادة الهيكلة العضوية، وإعادة الهيكلة المالية:

أ- **إعادة الهيكلة العضوية:** إن الميزة الأساسية التي ميزت المرحلة السابقة هو بروز عدة شركات وطنية ذات حجم كبير، تجسيدا لمنطلق التسيير المركزي، كما أن الحجم الكبير لهذه الشركات جعلها صعبة التسيير، وبالتالي تم الاعتقاد أن إعادة هيكلة هذه الشركات الكبرى إلى مؤسسات عمومية صغيرة ومتوسطة الحجم يمكن التحكم فيها والتي سيتضاعف عددها، إلى جانب اختصاص كل وحدة جديدة في نشاط أو منتوج معين، والذي بدوره يؤدي إلى تحسين مردوديتها المالية والاقتصادية. وعليه أطلق على هذه العملية اسم إعادة الهيكلة العضوية.[1] وقد برر عبد الحميد الإبراهيمي إقرار إعادة الهيكلة كون أن أشكال التنظيم المطبقة على المؤسسات الوطنية لم تعد ملائمة نظرا لقوة تمركز الهيكل وضخامة برامج الاستثمار.[2]

ب- إعادة الهيكلة المالية: يقصد بها إعادة تحويل المؤسسة إلى وحدة اقتصادية ومالية، لها مهمتها الأساسية بعيدا عن المهام الأخرى التي تبقى على عاتق الدولة، وبعبارة أخرى يعني مساعدة المؤسسة على مواصلة نشاطها، وبالتالي تزويدها بغلاف

---

(1) علاوي، لعلاوي وآخرون. **استقلالية المؤسسات العمومية الاقتصادية**. الجزائر: 1994، ص 39.

(2) Abd el Hamid, Ibrahimi. **L'économie algérienne**. Alger : O.P.U, 1991, P.388.

مالي على أساس طبيعة النشاط الاقتصادي ومعدل توسعها، وفي سنة 1983 تم الانطلاق في إعادة الهيكلة المالية للمؤسسات العمومية.

ولعل الهدف من إعادة الهيكلة المالية هو التطهير المالي للمؤسسات مع اتخاذ مجموعة من التدابير التي تلتزم بها المؤسسة اتجاه التحكم الجيد في تكاليف الإنتاج، بحيث على كل مؤسسة أن تقوم بإعداد حساباتها بأدق طريقة، وأن تحدد تكاليفها بذاتها، كون الدولة لا تستطيع أن تستمر في تمويل العجز المالي.

ج- نتائج إعادة الهيكلة: إن إعادة هيكلة المؤسسات العمومية جاءت كوسيلة لإعطاء نفس جديد للاقتصاد الوطني عن طريق تغيير هياكل المؤسسات العمومية باستعمال آليات وميكانيزمات جديدة تتماشى مع الظروف التي كانت تحيط بالمؤسسة داخليا وخارجيا. إلا أنه بعد سنوات من تطبيق برنامج إعادة الهيكلة اتضح أنه قد فشل في جعل هذه المؤسسات تحقق الأرباح، كما أنها لم تحسن من مردوديتها.

وبالتالي أظهرت النتائج أن عجز المؤسسات العمومية لا يرتبط بكبر حجمها، بل هناك عوامل أخرى ساهمت في هذا العجز، تمثلت في ضعف التسيير ونقص الإطارات المؤهلة في اتخاذ القرارات، إلى جانب غياب الاستخدام الأمثل لموارد هذه المؤسسات. إذ بعد هيكلة هذه الأخيرة إلى وحدات صغيرة ومتوسطة، استمر بعضها في تحقيق عجز مالي مما أدى إلى إغلاقها نهائيا، وبالتالي يمكن القول أن إعادة الهيكلة بهذا الشكل كانت قد سارت في اتجاه معاكس تماما لما كان متوقعا منها [1].

وعليه فإن سياسة إعادة الهيكلة التي عرفتها المؤسسات الاقتصادية العمومية لم تحقق النتائج المرجوة آنذاك، حيث ركزت على تصفية المؤسسات من ديونها وإعادة

---

(1) محمد بلقاسم حسن بهلول، مرجع سابق، ص 47.

هيكلتها العضوية، مما فسح المجال لظهور إصلاح مكمل وهو ما يعرف باستقلالية المؤسسة التي تعد حلقة من حلقات الإصلاح.

المطلب الثاني: استقلالية المؤسسات (1985-1989):

خلال منتصف الثمانينات شهدت السوق النفطية تراجعا كبيرا في الأسعار والتي أثرت بشكل كبير على برامج التنمية الاقتصادية والاجتماعية، بالإضافة إلى سوء تسيير المؤسسات العمومية وارتفاع أسعار المواد الأساسية، وندرة بعضها من السوق الوطنية، إلى جانب ارتفاع نسبة التضخم وانتشار السوق السوداء وهي بوادر انهيار الاقتصاد الوطني.

هذه النتائج هي دلالة على فشل الإصلاحات الهيكلية التي طبقت على المؤسسات العمومية مع مطلع الثمانينات، الشيء الذي دفع بالجزائر للبحث عن إستراتيجية جديدة تساهم في دعم الإصلاحات الاقتصادية[1]، من بينها إعطاء الحرية المطلقة لمسيري المؤسسات لاتخاذ القرارات وفق ما تمليه القواعد التجارية وميكانيزمات السوق في إطار الاستقلالية التامة للمؤسسات. ويقصد بالاستقلالية، منح المؤسسة مزيدا من الحرية والمبادرة في إطار العمل للتجسيد الفعلي للامركزية. [2]

إن مبدأ استقلالية المؤسسات يقوم على إعطاء المؤسسة قانونا أساسيا ووسائل عمل يجعلها تأخذ حرية المبادرة والتسيير من أجل استغلال طاقاتها الذاتية، وتنفيذ شؤونها في إطار المحاور الإستراتيجية التنموية المسطرة لها، كما أن المؤسسة تتحمل مسؤولية السوق إيجابا أم سلبا، وهذا كله يعتبر عملية مساعدة لدفع عجلة التنمية الاقتصادية.

---

(1) عمار زيتوني، مرجع سابق، ص 171.

(2) Ahmed Ibrahimi. Op.cit, P .412.

ومن من بين أهداف استقلالية المؤسسات نجد [1]:

- إعادة الاعتبار للمؤسسة الوطنية.
- منح المؤسسة حق إدارة الأعمال بنفسها عبر تنظيم العلاقات الاقتصادية واختيار المتعاملين.
- تشجيع روح المبادرة والابتكار وخلق نظام تحفيز يتماشى وأهداف المؤسسة.

ولكن رغم كل التدابير المتخذة قصد النهوض بالاقتصاد الوطني إلا أن أوضاع المؤسسات الصناعية لم يكن يسير في الاتجاه الصحيح. فحسب النتائج التي توصل إليها الديوان الوطني للإحصاء سنة 1989 نجد أن مستوى التأهيل في هذه المؤسسات يميل على العموم إلى مستوى متوسط، مع وجود عجز في المستخدمين المؤطرين خاصة على مستوى المؤسسات المحلية، وقد عبر حينها مسيري أكثر من 64% من المؤسسات المختارة عن نقص مستوى التأهيل بمؤسساتهم.[2] وهكذا فإن استقلالية المؤسسات لم تحقق الأهداف المنتظرة منها، سواء من ناحية تحسين المردودية أو فيما يخص استخدام الطاقات الإنتاجية. ونظرا لإفلاس العديد من الشركات الوطنية، بدأ التخطيط للمرور إلى مرحلة أخرى وهي الانتقال إلى الخوصصة.

المطلب الثالث: مرحلة الخوصصة (1990-1998):

تعتبر سنوات التسعينات مرحلة صعبة، لم تعرف البلاد أبدا إنزلاقات كالتي عرفتها خلال هذه الحقبة. فقد عرفت هذه المرحلة تطورات على جميع المستويات، السياسية، الاقتصادية، الاجتماعية والأمنية. فالظروف الأمنية كانت لازالت غير

(1) عمار زيتوني، مرجع سابق ، ص 172.

(2) O.N.S. Information Statistiques. N^0 03, 1989, P.30.

مستقرة بسبب الإرهاب الذي دمر ممتلكات المواطنين وكذا العديد من البنى التحتية في عدة مناطق من الوطن، وهو ما دفع بالعديد من العمال إلى البطالة الإجبارية وبالتالي ارتفاع عدد الفقراء نتيجة انعدام الدخل، إلى جانب ظاهرة الهجرة الجماعية من القرى نحو المدن وهو ما زاد من حدة الاكتظاظ الذي تعرفه المدن الجزائرية حاليا، بالإضافة إلى تدهور قيمة العملة مقارنة مع العملات الأجنبية. كل هذه العوامل كان لها الأثر الكبير على الاقتصاد الوطني وهو ما انعكس سلبا على المستوى المعيشي للأفراد.

وعليه في سنة 1990 أدركت الدولة أن النهوض باقتصادها هو التوجه نحو تحرير الاقتصاد الوطني بإتباع سياسة السوق الحرة من خلال ما يسمى باقتصاد السوق، حيث تعلب الدولة دور منظم ومسير من خلال ضبط السوق عن طريق القوانين لتفادي وجود احتكارات. ولهذا تعتبر الخوصصة إحدى الحلول المطبقة قصد التحكم في الإنفاق العام ورفع كفاءة المؤسسات، وينظر إليها على أنها وسيلة من وسائل زيادة الديمقراطية الاقتصادية.

إن الهدف من الخوصصة التي دخلت حيز التطبيق سنة 1995 هو تحرير السوق الوطنية وتشجيع المنافسة، ولعل من بين الأسباب التي دفعت بالدولة نحو سياسة الخوصصة هو المردود السلبي الذي وصل إليه القطاع العام في الجزائر.[1]

وبالرغم من أن الخوصصة لها آثار إيجابية مباشرة سواء على ميزانية الدولة بتوفير سيولة لمواجهة الديون الداخلية والخارجية غير المدفوعة، أو رفع الإنتاج الوطني من جديد وخفض نسبة البطالة من خلال إعادة النظر في طرق التسيير

(1) حسين، عمر. **الجات والخوصصة**. الجزائر: دار الكتاب الحديث، 1996، ص 103.

الصحيحة للاقتصاد الوطني، إلا أن عملية الخوصصة الحالية غير واضحة إذ تعترضها بعض الصعوبات الميدانية أهمها [1] :

– أنها تؤدي في الغالب إلى تسريح عدد كبير من العمال في المؤسسات التي تمت خوصصتها مما يزيد من حدة البطالة بما لها من انعكاسات اجتماعية سلبية.

– صعوبة التقييم الاقتصادي للمؤسسات في ظل غياب أسواق مالية ذات كفاءة مما يفتح المجال للتلاعب بالمال العام.

من خلال ما سبق فإن الوضعية التي يتميز بها الاقتصادي الوطني تتطلب حلولا محددة بواسطة استعمال قدرات صناعية لم تستغل، و بعث الطلب عن طريق المشاريع الكبرى، وإقامة مختلف أجهزة دعم الإنعاش. فانتشار الفقر، البطالة وكذا تفاقم أزمة السكن، كلها عوامل تتطلب بدورها حلولا وإصلاحا جذريا كهدف أساسي لتحقيق التنمية الاقتصادية وبالتالي رفع المستوى المعيشي للمجتمع.

المبحث الثالث: مرحلة إعادة توازن الاقتصاد الجزائري (1999–2016):

مع بداية الألفية الجديدة، عرف الاقتصاد الجزائري مرحلة جديدة من خلال جملة من التدابير التي اتخذتها الدولة قصد النهوض بالاقتصاد الوطني، والذي بدأ يسترجع توازنه خاصة مع عودة ارتفاع أسعار البترول وارتفاع احتياطات الصرف لتصل إلى 32.9 مليار دولار، حيث قدر النمو الاقتصادي بحوالي 6%. هذا التطور دفع بالجزائر إلى مراجعة مديونيتها التي تراجعت من 28 مليار دولار سنة 1999 إلى 22 مليار دولار سنة 2003.

(1) أحمين، شفير. " الإصلاحات الاقتصادية وآثارها على البطالة والتشغيل: حالة الجزائر". رسالة ماجستير. جامعة الجزائر، 2001، ص 213.

في ما يخص الأوضاع الاجتماعية، ومن أجل تحسين المستوى المعيشي للجزائريين قامت الدولة بإقرار زيادات في الأجور بما يتماشى مع القدرة الشرائية للمواطن، وكذا التشجيع على القروض الاستهلاكية التي تمكن الأفراد من توفير السيولة المادية قصد تلبية بعض الحاجيات التي لا يمكن توفيرها وامتلاكها من خلال الدخل الشهري.

كما شهدت هذه المرحلة عملية إعادة تأهيل المؤسسات الجزائرية عن طريق تحقيق بعض الميزات التنافسية التي تضمن لها البقاء والنمو في ذلك المحيط الاقتصادي الذي يتميز بالمنافسة. ومن هذا المنطلق، قامت وزارة الصناعة آنذاك بإعادة هيكلة المؤسسات العمومية والخاصة من جديد وفق برنامج وطني يمتد من سنة 2000 إلى غاية سنة 2008 وهذا من خلال تكييف أنظمة الإنتاج وتحديثها تماشيا مع التطورات التي تعرفها أنظمة الإنتاج في الدول المتقدمة، إلى جانب بعث المشاريع المتوقفة وكذا الانطلاق في المشاريع الكبرى، كمشاريع السكن وتشجيع الاستثمار الأجنبي لاسيما بعد الاستقرار وعودة الأمن. كل هذه المشاريع تدخل ضمن إطار مخطط الإنعاش الاقتصادي الذي امتد خلال فترة (2000-2004) وبرنامج دعم النمو الاقتصادي ما بين (2005-2009).[1]

ولكن مع نهاية سنة 2015 وبداية سنة 2016 دخلت الجزائر مرحلة جديدة نتيجة تراجع احتياطات الصرف بسبب تراجع أسعار النفط، التي انخفضت إلى ما دون 50 دولار، وبالتالي تبنت الدولة سياسة التقشف التي مست العديد من القطاعات كتوقيف بعض المشاريع الاقتصادية التي لم تنطلق بعد، وتقليص الدعم عن بعض

(1) محمد، مسعي. "سياسة الإنعاش الاقتصادي في الجزائر وأثرها على النمو". **مجلة الباحث**. 10 (2012)، ص ص 147-160.

المواد الواسعة الاستهلاك كالوقود، الكهرباء، وكذا زيادة الرسوم والضرائب على المؤسسات، فهذه الإجراءات كان لها انعكاس كبير على القدرة الشرائية للأفراد خاصة الفوضى التي يعرفها السوق الداخلي بسبب المضاربة ونقص المراقبة.

وإذا بقيت الأوضاع على حالها فإن الحد الأدنى للأجور الذي حدد بـ 18000 دج لا يمكن أن يغطي نفقات شخص واحد، لاسيما وأن بعض الدراسات تؤكد أن الدخل الأسري لا يجب أن يقل عن 24000 دج، وهو الدخل الذي يحقق الحد الأدنى للمعيشة في الجزائر، وبالتالي سوف يكون دافعا للأفراد للجوء إلى القروض بمختلف أنوعها لتلبية حاجياتهم التي هي في تزايد مستمر نتيجة التطور الذي يعرفه المجتمع في مجال الاستهلاك.

خلاصة:

من خلال ما سبق يمكن القول أن الاقتصاد الوطني مر بمراحل عدة كان الهدف منها هو المحاولة للنهوض بالاقتصادي الوطني من خلال تبني عدة استراتيجيات ارتبطت بشكل الأساسي بالتحولات التي شهدتها البلاد منذ الاستقلال إلى يومنا هذا.

وبالرغم من التخلي عن النهج الاشتراكي والتوجه نحو الانفتاح على السوق خلال فترة الثمانينات إلا أن تلك السياسة لم تفلح في تحقيق أهدافها، وما زاد من تأزم الوضع هو ما يعرف بالعشرية السوداء والتي انهار فيها الاقتصاد الوطني بشكل شبه كلي بسبب التخريب الذي طال البنية التحتية وكذا انهيار أسعار البترول، وبالتالي فقد كانت الدولة في كل مرحلة تقوم بإعادة النظر في تلك الاستراتيجيات بسبب عدم تحقيقها الهدف المنشود والمتمثل في بناء اقتصاد وطني قوي. وبالرغم من الارتفاع الكبير الذي عرفه سعر البترول خلال العشر سنوات الأخيرة، تبقى التبعية الاقتصادية مستمرة بسبب ضعف التخطيط وارتباط الاقتصاد الوطني بالمحروقات (البترول والغاز).

الفصل السادس

واقع القروض البنكية في الجزائر

الفصل السادس

واقع القروض البنكية في الجزائر

تمهيد:

بعد الاستقلال وجدت الجزائر نفسها أمام مؤسسات مالية موروثة عن الاستعمار وتبعيتها المطلقة للاقتصاد الفرنسي لاسيما وأن الجزائر كانت تفتقر للكفاءات التي كان من الممكن أن يعول عليها في تسيير مثل هذه المؤسسات، إضافة إلى كون اقتصادها لازال في بدايته، وبالتالي واجهتها عدة صعوبات خاصة حول كيفية تسييرها لهذه البنوك. وعليه فقد قامت بتأميم وإنشاء بنوك جزائرية وذلك من أجل مسايرة متطلبات التنمية الاقتصادية التي سطرتها الدولة من أجل النهوض بالاقتصاد الوطني.

وعليه سوف نتطرق في هذا الفصل الذي قسمناه لثلاث مباحث إلى مراحل تطور البنوك في الجزائر منذ الاستقلال، وكذا إبراز أنواع القروض البنكية التي تمنحها هذه البنوك وصولا إلى القرض الاستهلاكي الذي أصبح مطلبا للعديد من فئات المجتمع بمختلف مستوياتها المعيشية، وهو ما يدفعنا لتحيد الأسباب المؤدية إلى الاقتراض من البنوك.

المبحث الأول: نشأة وتطور البنوك في الجزائر:

لقد مرت البنوك في الجزائر بعدة مراحل، بداية بالتأميمات إلى غاية انفتاحها على القطاع الخاص. ويعتبر القطاع البنكي قطاعا حيويا ومهما في القطاع الاقتصادي، فهي منشآت مالية اقتصادية متخصصة موثوق بها تعمل في إدارة الأموال سواء كان في حفظ الأموال أو الإقراض أو الريع أو الشراء، فهي تعتبر أماكن التقاء عرض الأموال بالطلب عليها، كالبنوك وصناديق التوفير وشركات وهيئات التأمين والبورصات.

المطلب الأول: مرحلة استرجاع السيادة (1962-1965):

خلال هذه المرحلة قامت الدولة بإنشاء عدة مؤسسات مصرفية رئيسية وهي: الخزينة، البنك المركزي، الصندوق الجزائري للتنمية وكذلك الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط، حيث كان لكل من هذه المؤسسات مهمة موكلة إليها وفقا لاختصاص كل منها وهي كالآتي:

1 – الخزينة: تعود نشأت الخزينة إلى تاريخ أوت 1962، والتي أخذت على عاتقها تسيير الخزينة، مع منحها امتيازات هامة تتجسد في منح قروض للاستثمارات للقطاع الاقتصادي، وكذا قروض التجهيز الموجهة للقطاع الفلاحي المسير ذاتيا. (1)

2 –البنك المركزي الجزائري: يعتبر البنك المركزي منشأة مصرفية لا تضع الربح في اعتبارها بقدر ما تهدف إلى دعم النظام النقدي والاقتصادي في الدولة ، و نظرا

(1) Cherigui, Chahrazed. « Le financement du commerce exterieur par les banques algériennes ». Mémoire de Magistère. Faculté de droit de l'Université d'Oran, Algérie, 2013-2014, P.12.

لأهمية هذا الهدف فإن البنك المركزي يجب أن يكون ملكا للدولة، و في البلاد التي يكون فيها البنك المركزي غير تابع للدولة بصفة كاملة فإن الدولة تخضعه لرقابتها

بعد الاستقلال وبموجب القانون رقم 62- 144 بتاريخ 13 ديسمبر 1962 قامت الجزائر بإنشاء البنك المركزي الجزائري، والذي أسندت له وظيفة الإصدار النقدي ومراقبة تنظيم وتداول الكتلة النقدية، وتوجيه ومراقبة القروض، وكذا إعادة الخصم وتسيير احتياطات الصرف، كما تم تعزيز السلطة النقدية بإصدار عملة وطنية في 10 أفريل 1964 تحت اسم "الدينار الجزائري" والتي كانت مطابقة للقيمة الذهبية للفرنك الفرنسي آنذاك، وقد كلف البنك المركزي بشكل استثنائي خلال الفترة الممتدة ما بين (1963- 1964) بالمنح المباشر للقروض تحت شكل تسبيقات، وخاصة قروض الاستغلال للقطاع الفلاحي المسير ذاتيا الذي كان يعاني من عجز لتعويض البنوك وهيئات القرض التي امتنعت عن تمويل المشاريع الاقتصادية، ليتم توكيل البنك المركزي للقيام بتمويل هذه المشاريع.[1]

3-الصندوق الجزائري للتنمية (CAD): أنشأ الصندوق بتاريخ 07 ماي 1963، والذي تم منحه صلاحيات واسعة خاصة بصفته بنك أعمال إلا أنه لم يمارس تلك الصلاحيات كاملة. ومن مهامه أيضا تجميع الادخار المتوسط والطويل الأجل بالإضافة إلى تمويل الاستثمارات لتحقيق أهداف التنمية الاقتصادية للجزائر والتي كلف بها في سنة 1971 في إطار الإصلاح المالي، ليتحول بنك والذي أطلق عليه إسم

(1) République Algérienne Démocratique Populaire. Journal Officiel de la République Algérienne, 28 décembre 1962.

البنك الجزائري للتنمية (BAD) حيث تم إعطاءه صلاحيات أكبر خاصة في مجال التمويل الطويل الأجل. [1]

4- الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط (CNEP): أنشأت هذه المؤسسة بموجب القانون 227- 64 في أوت 1964 حيث أوكلت إليها مهمة تجميع ادخار العائلات وتمويل احتياجاتها للسلع المعمرة وخاصة السكن، كما تم استرجاع جميع أصول الصناديق التي كانت موجودة في السابق، كما تعمل المؤسسة على تمويل وإقراض الهيئات المحلية والاكتتاب في سندات التجهيز.

المطلب الثاني: مرحلة تأميم البنوك (1966- 1970):

تميزت هذه المرحلة بتأميم البنوك الأجنبية والتي نتج عنها ميلاد ثلاثة بنوك تجارية جزائرية وهي:

1 - البنك الوطني الجزائري (BNA):

أنشأ هذا البنك بموجب المرسوم رقم 66- 178 المؤرخ في 13 جوان 1966 لتمويل المشاريع الاقتصادية،وقد تم استرجاع أصول عدة مؤسسات كانت متواجدة سابقا مثل مؤسسات كل من القرض العقاري الجزائري والتونسي(CFAT) والقرض الصناعي والتجاري (CIC). ومن بين مهام هذا البنك ما يلي: [2]

- تنفيذ خطة الدولة في مجال الائتمان القصير والمتوسط.

- منح الائتمان الزراعي للقطاع المسير ذاتيا في الرقابة على وحدات الإنتاج الزراعي إلى غاية 1982، وهي السنة التي تم فيها تأسيس بنك الفلاحة والتنمية الريفية.

(1) Ammour, Benhalima. **Le système bancaire Algérien, texte et réalité**. Alger : Dahleb, 1997, P.56.

(2) شاكر القزويني، مرجع سابق، ص59.

- منح قروض للمنشآت الصناعية العمومية.

2 - القرض الشعبي الجزائري (CPA):

تأسس القرض الشعبي الجزائري بموجب المرسوم المؤرخ في 11 ماي 1967 وهو بنك ودائع وقد استرجع أصول البنك الشعبي، كما قام بإعادة النشاطات التي كانت تقوم بها بعض فروع البنوك الأجنبية كالصناعات التقليدية الحرفية، المهن الحرة، السياحة، الفنادق، الصيد، التعاونيات غير الفلاحية، تعاونيات التوزيع، التسويق والخدمات، قروض للمجاهدين والبيع بالتقسيط.

كما يقوم البنك بدور الوسيط للعمليات المالية للإدارات الحكومية (السندات العامة) من حيث الإصدار والفوائد وتقديم قروض للإدارات المحلية وتمويل مشتريات الدولة والولاية، البلدية والشركات الوطنية، كما أنه يقوم بجميع العمليات المصرفية الأخرى، ويمنح القروض الموجهة للاستهلاك والتي لم تدم طويلا حيث في سنة 1970 تم إلغاء هذا النوع من القروض.

3 - البنك الخارجي الجزائري (B.E.A):

تأسس هذا البنك بموجب الأمر رقم 67-204 الصادر بتاريخ 01 أكتوبر 1967. ومن بين مهام البنك:

- إبرام العقود الخاصة بالقروض مع العملاء الأجانب إلى جانب تنفيذ العمليات التجارية الخارجية.
- إعطاء ضمانات للمستوردين والمصدرين.
- منح قروض قصيرة الأجل لقطاع الصناعة والقطاع العام والخاص.
- يشارك مع البنوك الأخرى في منح القروض المتوسطة وطويلة الأجل.

- إعطاء المعلومات المتعلقة بالتجارة الخارجية.

أما المهمة الأساسية التي أنشأ بموجبها البنك الخارجي فهي التحكم في عمليات التجارة الخارجية، وتمثيل الجزائر على المستوى الدولي، كما يضمن تمويل المؤسسات الوطنية خاصة تلك المتعلقة بالاستغلال البترولي والصناعات التحويلية.

خلال هذه المرحلة تم تأميم كل البنوك والمؤسسات المالية، غير أن الطريقة التي تم تطبيقها المقدرة في القوانين الأولية لهذه البنوك الثلاثة لم تطبق بشكل تام في الواقع، وذلك بسبب تشابه الصلاحيات الممارسة من طرف البنوك سواء من ناحية العلاقات مع الخارج أو من ناحية القروض الموجهة للمؤسسات الصناعية والتجارية، هذا التشابه أدى إلى تقسيم البنوك الثلاثة تدريجيا نظرا لإنشائها على أساس معايير الانتماء للقطاع أو الفرع والتوازن المالي.

المطلب الثالث: مرحلة الإصلاح المالي وتمويل المؤسسات (1970-1982):

شهدت فترة ما بعد الإستقلال عدة نقائص في عملية التمويل وهو ما دفع الجهات النقدية المختصة إلى اتخاذ عدة إجراءات مالية وذلك ابتداء من سنة 1970. وعليه سوف نتطرق في هذا المطلب إلى النقائص التي دفعت إلى الإصلاح المالي والمبادئ التي قام عليها هذا الإصلاح في بداية السبعينات.

1- غياب قانون مصرفي عضوي: لم تعرف المرحلة السابقة أي قبل سنة 1970 أي قانون يتعلق بتنظيم دور الوساطة المالية، ولكن كانت هناك قوانين مبعثرة وغير متماسكة وعدم انسجام في القانون التشريعي، وهو ما انعكس على الجانب التطبيقي.

2-التدخل المباشر للوساطة المالية: لقد كان لهذه الوساطة أثر كبير في التمويل الاقتصادي بسبب التدخل المباشر للخزينة العامة، والتي كانت تمنح القروض لتمويل

الاستثمارات، وبالرغم من أهمية الموارد المالية التي كانت تتمتع بها البنوك إلا أن عملياتها الإقراضية كانت خاصة بقروض الاستغلال والتي كانت محصورة في مجالات معينة.

3- ظهور النزاعات: لقد عرفت هذه الفترة (فترة الإصلاح المالي وتمويل المؤسسات) نزاعات على مستوى السلطات النقدية إذ لم يحدد بالضبط مهام البنك المركزي وحالات تدخل وزارة المالية، حيث كان هناك تناقض بين هذه الأخيرة والبنك المركزي في الأوامر المتخذة من طرفهما. أما على مستوى البنوك الأولية فالنزاعات كانت بسبب جمع الودائع، ومنح القروض، ونظرا لعدم وضوح التخصصات وعدم احترامها من طرف كل بنك، فقد سادت الفوضى في تحديد مهام البنك التجاري بشكل دقيق، بالإضافة إلى وجود خلل في توزيع البنوك على مستوى التراب الوطني.

فالبنك الوطني الجزائري مثلا كان يحوز على أكبر قدر من الشبابيك المصرفية، وهو ما سمح له على جذب أكبر حجم ممكن من الودائع، وبالتالي تغطية أكبر للقروض، حيث كان يجمع 30% من الودائع ويقدم حوالي 65 % على شكل قروض.

المطلب الرابع: مرحلة إعادة هيكلة البنوك (1982- 1985):

بداية من سنة 1982 قامت الدولة بإعادة هيكلة البنوك ومؤسسات القطاع العام (الصناعة، النقل، التجارة، السياحة، البناء والأشغال العمومية...الخ) والتي نتج عنها إنشاء مصرفين جديدين وهما:

1 - بنك الفلاحة والتنمية الريفية (BADR): تم إنشاؤه في 16 مارس 1982[1]، وأخذ صلاحيات البنك الوطني الجزائري في ميدان تمويل القطاع الفلاحي وكذا القطاع

(1) http://www.badr-bank.dz

الفلاحي الصناعي والتي كانت موطنة لدى هذا الأخير سابقا. فالمادة الأولى من قانون تأسيسه نصت على أنه بنك للإيداع والتنمية ويندرج تلقائيا في قائمة البنوك، أما المادة الرابعة فقد بينت مهمة هذا البنك والتي تتمثل خاصة في تنفيذ جميع العمليات المصرفية و الاعتمادات المالية على اختلاف أشكالها بالإضافة إلى المساهمة في تنمية القطاع الفلاحي وتشجيع الفلاحة التقليدية والزراعة الصناعية.

2 – بنك التنمية المحلية (B.D.L): يأتي هذا البنك ثانيا خلال مرحلة إعادة هيكلة النظام المصرفي في الجزائر، حيث أنشأ في 30 أفريل 1985[1] لتولى جزء من العمليات المصرفية التي كان يقوم بها القرض الشعبي الجزائري، كما يقوم هذا البنك بممارسة نشاط مصرفي تقليدي ونشاط متخصص وذلك عن طريق جمع أموال التوفير الوطني إلى جانب توزيع القروض على القطاعات العامة والخاصة وكذلك القيام بعمليات الصرف والتجارة الخارجية. بالإضافة إلى ذلك يساهم البنك في التنمية الإقتصادية والاجتماعية للجماعات المحلية بحيث يقوم بتمويل المؤسسات والشركات العامة ذات الطابع الاقتصادي تحت وصاية البلديات والولايات، كما يمارس بنك التنمية المحلية احتكار عمليات الإقراض بالرهن والذي كان يمارس في تلك الفترة من قبل صناديق قروض البلديات.

وعليه فإنه بعد عملية إعادة هيكلة البنوك فقد أصبحت تتكون من:

– البنك المركزي.

– بنك الإستثمارات (البنك الجزائري للتنمية).

(1) République Algérienne Démocratique Populaire. Journal Officiel de la République Algérienne. JORA, N° 19 , 1 mai 1985. P.387.

– القرض الشعبي الجزائري، البنك الخارجي الجزائري والبنك الوطني الجزائري، حيث تقوم هذه البنوك بتمويل القطاع الصناعي، التجاري وقطاع الخدمات.

– بنك الفلاحة والتنمية الريفية والذي أوكلت له مهمة تمويل القطاع الفلاحي والذي كان في ما مضى من اختصاص البنك الوطني الجزائري.

– بنك التنمية الريفية مكلف بتمويل المؤسسات العامة الصغيرة والمتوسطة.

– الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط والذي كان موجه للسكن.

للإشارة فإن البنوك الثلاثة (القرض الشعبي الجزائري، البنك الخارجي الجزائري والبنك الوطني الجزائري يمكنها أيضا القيام بعمليات تمويل القطاع الخاص.

من خلال ما سبق يتضح أن السياسة النقدية المتبعة خلال هذه المرحلة كانت تستعمل في مجالات ضيقة ومحصورة، وبالتالي لم تحقق الأهداف المرجوة منها. فتكلفة القرض كانت تحدد إداريا من طرف وزارة المالية، حيث كانت هذه الأخيرة تقوم بتحديد سعر الفائدة وكذا العمولات المستحقة للبنوك والمرتبطة بالقروض.

المطلب الخامس : تطور البنوك في ظل الإصلاحات (1986 – 2000):

عرفت هذه المرحلة تعاقب إصدار قوانين وإجراءات لتنظيم عمل الجهاز المصرفي، حيث صدر سنة 1986 القانون المتعلق بنظام البنوك والقرض لتليها القوانين المتعلقة بالاستقلالية والصادرة في جانفي 1988، وأخيرا القانون المتعلق بالنقد والقرض الصادر في أفريل 1990. وعليه سوف نتطرق إلى التطورات التي شهدها الجهاز المصرفي خلال هذه المرحلة كما يلي:

أولا- إصلاحات النظام المصرفي (1986-1988):

تميزت هذه المرحلة بإدخال تغييرات جديدة من خلال إعطاء مرونة أكبر للنظام المصرفي ومنح استقلالية نسبية له، ويعتبر القانون المتعلق بنظام البنوك والقرض الصادر في 19 أوت 1986 الأول منذ الاستقلال الذي نظم ووضع حدا للنصوص التنظيمية المبعثرة والغامضة التي كانت تسير النشاط المصرفي في السابق. وبالرغم من ذلك نجد أن مضمون هذا القانون يبرز أحكام متناقضة بين التخطيط والاستقلالية في النظام المالي، نظرا لصدوره في فترة تتميز بالتخطيط المركزي، وهو ما نجده في المادة 10 التي تعتبر المنظومة المصرفية أداة تطبيق للسياسة التي تقررها الحكومة في مجال جمع الموارد وترقية الادخار في إطار المخطط الوطني للتنمية.[1] أما المواد الأخرى من نفس القانون فقد جاءت متوافقة مع متطلبات طرق التسيير المصرفي وخاصة استقلالية المؤسسات المصرفية.

و تمثلت هذه الإجراءات في توضيح امتياز الإصدار، شكل المنظومة المصرفية، المخطط الوطني للقرض، تحديد العلاقات بالمؤسسات الدولية، نظام القرض الذي يحلل عمليات القرض وعلاقات البنوك مع العملاء والمؤسسات العمومية، والوسائل المحاسبية وأخيرا الضمانات والامتيازات.

لقد كان لهذا القانون دفعا جديدا للبنك المركزي حيث نص في المادة 19 على تكليف البنك المركزي بإعداد وتنفيذ المخطط الوطني للقرض وتنظيم ومراقبة نشاط امتياز الإصدار، بالإضافة إلى تسيير أدوات السياسة التنفيذية وتحديد الحدود القصوى لعمليات إعادة الخصم المخصصة لمؤسسات القرض. أما وظيفة مؤسسات القرض

---

(1) الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية. **الجريدة الرسمية الجمهورية الجزائرية**. العدد 34، 19 أوت 1986. الجزائر: المطبعة الرسمية، ص ص 14-25.

(البنوك) التي تتمثل في جمع الموارد وتوزيع القروض فيجب أن تتم في ظل أهداف المخطط الوطني للقرض الذي يكون منسجما مع أهداف المخطط الوطني للتنمية، كما يمكن لمؤسسات القرض إصدار سندات قروض متوسطة وطويلة الأجل على المستوى الوطني للاكتتاب فيها لدى الأفراد، وكان أول بنك أصدر مثل هذه السندات هو بنك الفلاحة والتنمية الريفية على شكل السندات الذهبية وسندات القمح الذهبي.

كما تميزت الفترة ما بين 1987 و1988 بانسحاب الخزينة من إجراء تمويل الاستثمارات والمؤسسات العمومية، ويشكل هذا القرار خطوة هامة في إعادة التأهيل للوظائف الأساسية للنظام المصرفي، كما استفادت المؤسسات بالاستقلالية المالية. هذه اللامركزية سمحت للبنك والمؤسسات طالبة القرض بالتفاوض مباشرة، إلا أن المديونية المتبقية على المؤسسات تجاه البنوك، وكذلك ارتباط البنوك الكبير بإعادة التمويل المباشر من البنك المركزي جمد تطبيق كل مبادرة تشجع الاستقلالية الحقيقية للتسيير.

وفي 12 جانفي 1988، صدر قانون رقم 88-01 الصادر والمتضمن القانون التوجيهي للمؤسسات العمومية الاقتصادية، ثم القانون المعدل والمتمم للقانون 86-12 والذي أعطى للبنوك في إطار التنظيم الجديد للاقتصاد، وبموجب هذا القانون يمنح البنك شخصية معنوية تجارية تخضع لمبدأ الاستقلالية المالية والتوازن المحاسبي أي يخضع لقواعد التجارة ويعمل على تحقيق مبدأ الربحية والسيولة[1]، ويدعم هذا القانون أكثر دور البنك المركزي خاصة في إدارة أدوات السياسة النقدية. [2]

---

(1) الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية. **الجريدة الرسمية الجمهورية الجزائرية**. العدد 02، 13 جانفي 1988. الجزائر: المطبعة الرسمية، ص 39

(2) رضوان، سوامس. " العلاقة بين البنك والمؤسسة على ضوء الإصلاحات المالية والنقدية الجارية في الجزائر". ورقة مقدمة إلى الملتقى الوطني الأول حول "المؤسسة الاقتصادية الجزائرية و تحديات المناخ الاقتصادي الجديد" 22 و23 أفريل 2003، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، ص 166. (http//:Manifest.univ-ouragla.dz)

ثانيا- إصلاحات النظام المصرفي (1990-2001) :

قصد مواكبة التحولات الاقتصادية التي يشهدها العالم في ظل اقتصاد السوق، عمدت الجزائر إلى إعادة النظر في منظومتها المصرفية التي عرفت عدة إصلاحات أهمها إصلاحات سنة 1990 المتمثلة في قانون النقد والقرض 90-10 وكذا المرسوم الرئاسي 11-03 المعدل لقانون النقد والقرض وهو ما جعلها تتماشى مع المحيط المصرفي والاقتصادي، بالإضافة إلى منح البنوك دورا جديدا في تعبئة الموارد المالية والتي تسمح لها باحتلال مكانة مرموقة بين البنوك المحترفة[1]. ويتضمن القانون ثلاثة مستويات من السلطة لتنظيم الوظيفة المصرفية وهي: مجلس النقد والقرض، بنك الجزائر واللجنة المصرفية.[2]

هذه الإصلاحات التي شهدها الجهاز المصرفي بصدور قانون 10/90 المتعلق بالنقد والقرض يعتبر منعطفا أساسيا لسلسة الإصلاحات المصرفية التي اتبعتها الجزائر لتحقيق الانتعاش الاقتصادي وكذلك إعادة النظر في الجهاز المصرفي من خلال إحداث تغيير جذري في النظام البنكي.

كما سمح صدور هذا القانون الذي شجع تطور القطاع المصرفي بإنشاء عدة مؤسسات مالية جديدة وهي مؤسسات خاصة بتمويل قطاع السكن وهي:

- الصندوق الوطني للسكن CNL
- شركة تمويل الرهن العقاري SRH

(1) محمد الطاهر قادري و البشير جعيد و عبد الكريم كاكي. مرجع سابق، ص 8.

(2) كمال، عايشي. "أداء النظام المصرفي الجزائري في ضوء التحولات الاقتصادية". **مجلة العلوم الإنسانية**، 10 (نوفمبر، 2006)، ص 10.

- صندوق ضمان القروض العقارية CGCH
- صندوق الترقية العقارية CGPE

خلال هذه المرحلة تم تحويل الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط إلى بنك (CNEP-Bank)، وكذا إعادة هيكلة بنك التنمية الجزائري BAD وإنشاء صندوق التجهيزات العمومية وصندوق ضمان الصفقات العمومية. كما تم تأسيس بنك خاص وهو بنك البركة الجزائري في 6 ديسمبر 1990 أي بعد صدور القانون لمدة اقل من ستة أشهر وهو مؤسسة مختلطة جزائرية وسعودية بنسبة 51% للطرف الجزائري و49% للطرف السعودي وتعمل بصيغ إسلامية، وكانت أول مؤسسة مالية تم الترخيص لها هي البنك الاتحادي (UNIONBANK) في 7 ماي 1995 بمساهمة رؤوس أموال خاصة وأجنبية وهي على شكل بنك للأعمال.

وفي 28 جوان 1997 قام مجلس النقد والقرض بإصدار قرار يسمح بإنشاء شركة متخصصة في القروض الآجلة، والتي قام بتأسيسها الصندوق الوطني للتعاضدية الفلاحية والمؤسسة الوطنية للعتاد الفلاحي ومؤسسة التسويق الفلاحي والتي أوكلت لها مهمة تمويل وتجهيز القطاع الفلاحي وقطاع الصيد البحري.

وفي نفس التاريخ تم الترخيص لإنشاء بنوك خاصة من بينها:

- البنك التجاري والصناعي الجزائري BCIA
- البنك الدولي الجزائري AIB
- بنك الخليفة K.B
- البنك العام للبحر الأبيض المتوسط BGM
- المجمع الجزائري البنكي CAB

كما تم اعتماد بنوك خاصة دولية من بينها:

- سيتي بنك الجزائري CB فرع من سيتي بنك نيويورك.
- البنك العربي الجزائري BAA
- الشركة العامة الجزائرية SGA
- ناتكسي الجزائر فرع من مجموعة Natexis France
- بنك الريان.

ونظرا لوجود عدد من النقائص في التطبيق العملي لقانون النقد والقرض 10/90 المؤرخ في 14 أفريل 1990 قامت الدولة بإجراء عدد من التعديلات على القانون بإصدار الأمر 01/01 المؤرخ في 04 ذي الحجة 1421 الموافق لـ 27 فيفري 2001 أين تم الفصل بين إدارة بنك الجزائر ومجلس النقد والقرض.[1]

المبحث الثاني: القروض الاستهلاكية في الجزائر:

إن المجتمع الجزائري وعلى غرار العديد من المجتمعات في العالم، عرف تحولا ملحوظا في نمطه المعيشي، وبالتالي فإن تزايد حاجياته دفعته للبحث عن مصادر تمويل والمتمثلة في الاقتراض من البنوك. والإقراض يعتبر المحور الأساسي لعمل البنوك وبالأخص البنوك التجارية، فهي تعتمد على إيرادات أو فوائد القروض، ووظيفة البنك في الإقراض هي مد الغير برأسمال على شكل نقود أو في شكل ائتمان مصرفي. ومن بين هذه القروض نجد القرض الاستهلاكي الموجه بشكل أساسي إلى الأفراد.

(1) الطاهر لطرش، مرجع سابق، ص 203.

المطلب الأول: مراحل تطور القرض الاستهلاكي:

إن ظهور القروض الاستهلاكية في المجتمع الجزائري يعود إلى فترة الستينيات من القرن الماضي، إلا أن الظروف الاقتصادية أنذاك أدت إلى تم توقيف العمل بهوذلك منذ سنة 1970. في بداية القرن الحالي أعادت الحكومة الجزائرية العمل بالقروض الاستهلاكية تماشيا مع تطورات السوق إلى جانب تطور الثقافة الاستهلاكية للمجتمع.

لقد عرفت القروض الموجهة للأفراد والأسر لاسيما القروض الموجهة لتمويل شراء العقارات والسيارات نموا ملحوظا خلال السنوات الثلاث (2005-2007)، فقد تجاوزت 220 مليار دج سنة 2007، منها 160 مليار دج كقروض عقارية و60 مليار دج لشراء السيارات، في حين لم تتجاوز قيمة القروض البنكية 70 مليار دج سنة 2006. وحسب بيانات البنك الوطني فقد ارتفعت قيمة القروض الموجهة إلى الأسر إلى 465.1 مليار دينار في ديسمبر 2015، مقابل 404 مليار دينار سنة 2014.[1] علما أن البنوك الخاصة هي أكبر مستفيد من القروض الاستهلاكية والتي أغلبها موجهة لشراء السيارات.

لقد بلغت قروض السيارات التي منحها بنك البركة وحده سنة 2007 ما يقارب 24000 قرض مقابل 18000 قرض سنة 2006. وبالرغم من أهمية هذه القروض بالنسبة لبعض الأسر إلا أنها لم تتوقع العواقب فيما بعد، حيث تشير التقارير إلى أن ما نسبته 2.5% من مجموع المقترضين لم يلتزموا بتسديد القرض الاستهلاكي، خاصة وأن العديد من الأسر تحصلت على أكثر من قرض كون أن البنوك الجزائرية لا تملك

(1) Banque d'Algérie. « Tendances monétaires et financières au 4ème trimestre de 2015, sous l'effet du choc externe », 2015, p.9. (http://www.bank-of-algeria.dz/pdf/nc51_4etrimestre2015.pdf)

شبكة وطنية موحدة تساعدها في تحديد المقترضين، بحيث كان يتم الاعتماد على التصريح الشرفي الذي يقدم من طرف كل فرد أو عائلة تقوم بطلب للحصول على قرض استهلاك أو قرض عقاري، من أي بنك من البنوك المتواجدة على المستوى الوطني.

وبالرغم من الطلب المتزايد على القروض الاستهلاكية، إلا أن الدولة قامت سنة 2009 بتوقيف العمل به وذلك بمقتضى المادة 75 من قانون المالية التكميلي، لتعود من جديد سنة 2016، بحجة دعم القدرة الشرائية للأفراد والأسر وكذا في محاولة لتوجيه الاستهلاك نحو الإنتاج الوطني في محاولة لإنقاض المؤسسات الوطنية من الإفلاس والتي لم تستطع مسايرة التطور نتيجة المنافسة التي تواجهها بسبب السلع المستوردة.

لقد تضمن المرسوم التنفيذي المتعلق بالقرض الاستهلاكي 21 مادة تتعلق بمجال تطبيقه وأهلية المؤسسات و المواد التي سيشملها هذا القرض، إضافة إلى تحديد بعض الأحكام التي تتعلق بكيفية التعويض المسبق في حال عجز المستدين عن التسديد، وكذا شروط منح القرض الاستهلاكي للأشخاص والموجه بشكل أساسي للإنتاج الوطني في إطار إعادة بعث الأنشطة الاقتصادية.

المطلب الثاني: شروط منح القرض الاستهلاكي:

بالنسبة للمؤسسات المؤهلة للقرض الاستهلاكي، فقد تم تحديدها في المادة الرابعة، وهي تلك المؤسسات التي تنشط في مجال الإنتاج أو الخدمات على مستوى التراب الوطني والتي تستعمل كذلك الفواتير في مبيعاتها.[1]

ومن أجل تفادي وقوع الأفراد المقترضين في المديونية، فقد نص القانون على أن المبلغ الدي يتم تسديه شهريا لا يمكن أن يتجاوز 30% من الدخل الصافي للشخص الدائن،[2] علما أن النسبة كانت في السابق تصل إلى غاية 50% في بعض البنوك، وبالتالي لا يبقى للمقترض إلا نصف الراتب، وهو ما ينعكس على قدرته الشرائية ومنه تدني مستواه المعيشي بسبب عدم تمكنه من توفير الحاجيات التي كان باستطاعته توفيرها من قبل.

في ما يخص مدة القرض، فقد تم تحديده بمدة تفوق ثلاثة أشهر في حين لا تتجاوز 60 شهرا أي 5 سنوات، أما بالنسبة للبيع والشراء فلا يمكن التعاقد بين البائع والزبون على أي دين أو إلتزام ما لم يستفد الزبون من قبول مسبق للقرض، كما لا يمكن للبائع أن يتحصل على أي مدفوعات بأي صفة كانت ما لم يتحقق فعليا هذا الشرط. كما يجب لعقد القرض أو وصل الخدمات أن يحدد إن كان القرض يغطي كليا أو جزئيا قيمة السلعة أو الخدمة المقدمة في هذا الإطار. ونص القانون أيضا على إمكانية التعويض الكلي أو الجزئي المسبق للقرض من طرف الدائن قبل انتهاء المدة

---

(1) الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية. **الجريدة الرسمية الجمهورية الجزائرية**. العدد 1، 06 جانفي 2016، الجزائر: المطبعة الرسمية، ص ص 19–20.

(2) نفس المرجع، ص20.

المنصوص عليها في العقد، وفي حالة فسخ العقد من طرف البائع فهو ملزم بضمان تعويض المستدين في أجل لا يتجاوز 30 يوما.

ونظرا لكون العديد من أفراد المجتمع لا يستطيعون تلبية جميع متطلباتهم من خلال الدخل الشهري، فقد عرف القرض الاستهلاكي منذ دخوله حيز التنفيذ تزايدا في عدد طالبي هذا النوع من القروض، فبنك البركة مثلا وفي مدة شهرين استلم قرابة 3000 طلب معظمها موجه لاقتناء السيارات أو الأجهزة الكهرومنزلية.

المبحث الثالث: أسباب انتشار ظاهرة القروض البنكية في الجزائر:

لقد تباينت الآراء حول أسباب نمو ظاهرة القروض البنكية في المجتمع، ما بين إلقاء المسؤولية على المقترض وبين من يؤكد أن حجم الإغراءات التي تقدمها البنوك هي الدافع الرئيسي لذلك. لأنه لو ظلت الظروف على هذا النحو سترتفع نسبة الإقبال على القروض بشكل كبير لأن الشاب غير قادر على تسيير أموره المعيشية بالطريقة التي يرغب فيها هذا من جهة، ومن جهة أخرى لو تم اعتماد طريقة تخصيص جزء من الراتب للتوفير فإن هذه الطريقة لن تجدي في ظل الظروف الحالية وغلاء المعيشة، وبذلك سيضيع عمر الإنسان ولن يتمكن من تحقيق كل ما يحتاج إليه ويرغب فيه.

في الواقع، هناك العديد من الأسباب التي تدفع الفرد أو الأسرة الجزائرية إلى التوجه نحو البنوك من أجل الحصول على قرض لتلبية حاجياتها والتي تختلف حسب الأولويات. حيث تلجأ الأسر غالبا إلى الاقتراض بسبب عجز الأجرة الشهرية عن الاستجابة لكافة المتطلبات الحياتية المختلفة حتى بوجود راتب الزوجين معا، فيما يرى آخرون أن التسهيلات الكثيرة التي تقدمها بعض المؤسسات المالية وتقليص حجم

الفائدة عن الدين، حفزت البعض على الاستفادة من القروض دون التفكير في سلبياته المحتملة.

المطلب الأول: الأسباب الاجتماعية والاقتصادية:

من بين أسباب انتشار ظاهرة اللجوء إلى القروض هو تراجع القدرة الشرائية للعديد من أفراد المجتمع والتي أصبحت لا تغطي الحاجيات والمتطلبات في ظل انخفاض قيمة العملة المحلية، ناهيك عن جهل ذات الأسر بالعواقب السلبية للقرض الاستهلاكي، خاصة الذي يتعامل بالفوائد، التي غالبا ما تنحصر نسبتها ما بين 1% و8%، حيث أن هذه الفائدة هي التي تشكل عائقا كبيرا أمام المستهلك طيلة مدة تسديد القرض، التي تختلف مدتها هي الأخرى حسب قيمة القرض الممنوح ودخل الزبون المستفيد. هذا الأخير يعتقد أن الأمور تسير لصالحه متى صرف القرض ولكنه يجد نفسه مقيدا قبيل التسديد الكلي للقرض، لأنه يبقى مدانا ومطالبا بتسديد القرض في آجاله المحددة.

بالمقابل، تراجعت نسبة الادخار والتوفير كثيرا، فالفرد الجزائري أصبح اليوم لا يفكر في الادخار بسبب كثرة المغريات في الأسواق وميله للشراء دون تفكير. كما أن أسعار المنتجات ازدادت بأكثر من الضعف في السنوات القليلة الماضية أمام كثرة الطلب وقلة العرض، خاصة من المنتوج الوطني، وهو ما يعتبرونه سببا آخر في اللجوء إلى التقسيط أو حتى الاستفادة من القروض الاستهلاكية.

ويعتبر ارتفاع مستوى المعيشة لبعض فئات المجتمع والتغير الذي حصل في نوعية ونمط الحياة أحد الأسباب التي تدفع إلى الاقتراض، إضافة إلى أن عامل الارتباط العائلي والإصرار على السكن في بيت العائلة قد أصبح من الماضي لأن

الجيل الحالي بدأ يبحث عن الاستقلالية والسعي إلى فتح بيت مستقل للسكن بعد الزواج، وهو ظل انعدام الموارد المالية فإن البنك هو المصدر الآمن من أجل الحصول على قرض عقاري لشراء المنزل، ولكن مع اقتراب موعد السداد تبدأ الأزمة الحقيقية جراء تراكم الديون، وعندما يعجز المقترض عن السداد يلجأ إلى الاقتراض من جهات أخرى من أجل سداد كل المبالغ المترتبة عليه، خاصة إذا كانت الفوائد عالية.

إن الحديث عن أزمة السكن في الجزائر ينجر عنه حديث عن أزمات أخرى، وهو ما دفع الدولة لوضع مشكلة السكن على هرم الأولويات، من خلال إيجاد الحلول الكفيلة للتخفيف من حدتها. من هنا، جاءت العديد من المقترحات الهادفة لطرح خيارات أمام الراغبين في اقتناء سكن، بدءا بتجربة البيع بالإيجار أو تقديم قروض بفوائد منخفضة حسب الدخل وذلك تماشيا مع المستوى المعيشي للفرد، وغيرها من المقترحات والتي تسعى كلها لاحترام طبيعة دخل الفرد، مع الإبقاء على السكن الاجتماعي لأصحاب الدخل الضعيف، غير أن الملاحظ هو ارتباط كل هذه الصيغ بالبيع، حتى تلك التي ارتبطت بتسمية الإيجار، والتي هي في الحقيقة لا تخلوا من المساهمة بقسط من المبلغ الإجمالي لاقتناء المسكن.

وبالرغم من تعدد صيغ السكن (كالسكن الترقوي المدعم بعد ما كان يطلق عليه بالسكن التساهمي وكذا السكن الترقوي وسكنات البيع بالإيجار) والتي من المفروض أن تقوم بالتخفيف من حدة الأزمة الخانقة التي يعاني منها الجزائري منذ عقود، إلا أن إصرار الدولة على حصر عمليات اقتناء المساكن على البيع، وبالتالي ضرورة دفع أقساط شهرية لتسديد مبلغ السكن، يجد المقتني نفسه رهن هذه الأقساط، لاسيما إذا أدركنا مستوى الرواتب التي يتقاضها الإطار المتوسط في المؤسسات الوطنية العمومية

والخاصة، وهو ما يفرض على العائلات العيش براتب لا يكاد يكفي لدفع الأقساط الشهرية.

إن أكثر الأشخاص الذين يواجهون هذه المشكلة هم فئة الرواتب الضعيفة التي تعتبر من أهم الأسباب التي تشجعهم على الاقتراض، في ظل تزايد ضغوط الحياة المعيشية، وعدم تناسب الرواتب مع معدلات التضخم، خاصة مع ارتفاع أسعار أغلب المواد الاستهلاكية.

المطلب الثاني: الأسباب الثقافية:

إن البعد الثقافي يلعب دورا هاما في تحديد ومعرفة توجهات أفراد المجتمع، وهو يعد من بين الأسباب الرئيسية المؤدية للجوء إلى الاقتراض، نظرا لكون المجتمع الجزائري متشبع بالثقافات الأجنبية بصفة عامة والثقافة الغربية بصفة خاصة. فظاهرة تقليد الآخرين جعلت من الأفراد يستعملون شتى أنواع الطرق للحصول على مبتغاهم وتحقيق طموحاتهم دون مراعاة الأولويات ومتطلبات أسرهم.

فالقروض الاستهلاكية مثلا لم تكن منتشرة في الجزائر بهذا الشكل كون المجتمع الجزائري كان يعتمد على الادخار من خلال توفير الأموال لوقت الحاجة، إلا أن الظروف تغيرت وأصبح الفرد الجزائري ينظر أبعد من ذلك من خلال سعيه لتوفير بعض من الكماليات والتي أحيانا لا تكون ضرورية، ولكن ثقافة التقليد التي أصبحت تسيطر على أفكار الكثير من فئات المجتمع جعلتهم يبحثون عن مصادر مالية تحقق متطلباتهم والمتمثلة في القروض البنكية.

المطلب الثالث: التسهيلات من طرف البنوك:

تعتبر القروض التي تمنحها البنوك أحد المصادر الأساسية لنشاطاتها نظرا لما تجنيه من أرباح من خلال الفوائد المفروضة على المقترضين، وبالتالي فالبنوك تسعى بكل الأشكال إلى جلب أكبر عدد من الزبائن في إطار المنافسة مع باقي البنوك. وفي هذا الصدد، يقول الدكتور أحمد البنا، "إن القروض التي يلجأ إليها بعض الشباب بدافع الظروف المعيشية الصعبة إضافة إلى التسهيلات والمغريات التي تقدمها البنوك للمواطنين والتي تعد من أهم الأسباب التي تشجعهم على الإقبال عليها".[1]

لقد تفاقمت هذه الظاهرة بشكل كبير وأصبحت آثارها الاجتماعية والاقتصادية كبيرة، حيث أن البنوك مازالت مستمرة في تقديم أكبر قدر من التسهيلات لاسيما القروض الشخصية وإقناع الأفراد والأسر على الاقتراض دون مراعاة دخل الفرد عند منحه القرض، إذ تطبق نسبة 30% وفقط، وهو ما يؤدي أحيانا إلى عدم السداد ودخول بعض الأفراد في مشكلات مع البنوك.

(1) سمية، سعد، " 90 % **من سكان الإمارات مدينون للبنوك**"، 27 ماي 2008. (http://www.alkhaleej.ae)

خلاصة:

من خلال ما سبق، لاحظنا وجود العديد من الأسباب والدوافع التي تقف وراء لجوء الأفراد نحو الاقتراض من البنوك، وبالتالي يمكن القول أن المسؤولية يتحملها ثلاثة أطراف مجتمعين، فكل منها يساهم بشكل أو بآخر في تعميق مشكلة تنامي ظاهرة الاقتراض: أولا، المستهلك نفسه، فهو المعني بالدرجة الأولى كونه الذي يتحمل تبعات قراراته. ثانيا، البنك المركزي، فقد كانت رقابته على القروض ضعيفة حتى فترة قريبة جدا عندما بدأ بتشديد شروط الاقتراض. ثالثا، البنوك التجارية التي كانت تسعى بشتى الطرق إلى تشجيع المواطنين على الاقتراض من خلال الإعلانات الترويجية والتي تصور الاقتراض وكأنه سلعة من الممكن الحصول عليها بسهولة.

وبالتالي يمكن القول أن هناك حلقة بين البنك والزبون، وذلك من خلال المعادلة التالية: المقترض يسدد القرض مع فوائده دون تأخير= المقترض يجدد الاقتراض = المقترض راض عن برنامج القروض= استدامة المؤسسة الاقراضية المالية = ايجابية في التأثير الاقتصادي والاجتماعي على المقترضين.

الفصل السابع

علاقة القروض البنكية بالاستهلاك الأسري

الفصل السابع
علاقة القروض البنكية بالاستهلاك الأسري

تمهيد:

في ظل التحولات التي يشهدها العالم في جميع المجالات لاسيما الاقتصادية منها نتيجة التطور والتقدم التكنولوجي، بحيث أصبح نمط الحياة في العصر الحالي يختلف كثيرا عن ما كان عليه في الماضي وذلك بسبب اتساع حاجات الأسرة ومطالبها المتزايدة.

والجزائر تعتبر من بين الدول التي تعاني من الإفراط في الإنفاق الاستهلاكي على حساب الادخار والاستثمار، فمعظم الأفراد ينفقون كل رواتبهم على استهلاك السلع والخدمات بطريقة مبالغ فيها سواء كانت كما أو نوعا. فمن حيث الكمية يشتري الأفراد كميات كبيرة من السلع تفوق حاجياتهم اليومية، بالإضافة إلى ثقافة تغيير ما يملكونه من مقتنيات شخصية بشكل سريع.

لهذا سوف نتطرق في هذا الفصل إلى تطور الاستهلاك في الجزائر منذ ثمانينات القرن الماضي باعتبار تلك الفترة ارتبطت بالانفتاح على السوق لاسيما السلع المستوردة، وهو ما كان عاملا لدفع الأسر بالاتجاه نحو الاقتراض من البنوك، إلى جانب تحديد العوامل المتحكمة في الثقافة الاستهلاكية وكذا تبيان انعكاسات القروض على المقترضين وأسرهم.

المبحث الأول: الواقع الاستهلاكي في الجزائر:

يتسم المجتمع الجزائري بكونه مجتمع يميل إلى الرفاهية والنوعية في الاستهلاك، لاسيما وأن دخل الفرد كلما ارتفع كلما زاد معدل الاستهلاك بنسب متعادلة ومتزايدة. فمنذ تبني الحكومة الجزائرية قرارا يسمح للبنوك بمنح القروض الاستهلاكية، تم ملاحظة الإقبال الكبير على هذا النوع من القروض قصد تلبية حاجيات لم يكن الفرد يستطيع إمتلاكها نظرا للدخل المحدود الذي لا يسمح له بتوفير الأموال اللازمة لذلك، وهو ما أدى إلى تغير في النمط الإستهلاكي للفرد والأسرة ككل. وعليه ارتأينا في هذا المبحث التطرق إلى مراحل تطور الاستهلاك في الجزائر منذ سنة 1980 باعتبارها المرحلة التي بدأت الجزائر تتخلى فيها عن الاقتصاد الاشتراكي ودخولها مرحلة جديدة من الانفتاح الاقتصادي.

المطلب الأول: تطور استهلاك الأسرة خلال الفترة (1980-1989) :

عرفت هذه الفترة تطبيق المخطط الخماسي الأول في إطار الإصلاحات التي باشرتها الدولة آنذاك، حيث سجلت فيه المداخيل الإجمالية للعائلات ارتفاعا محسوسا قدرت نسبتها 63,64%، كما تزامنت هذه الفترة بارتفاع كبير في الأسعار لاسيما المواد الغذائية والتي تمثل تقريبا نصف النفقات الاستهلاكية للأسر. فمثلا خلال سنتي 1980 و1981 عرفت أسعار المواد الاستهلاكية زيادة كبيرة بحيث انتقل مؤشر الأسعار من 9,2% سنة 1980 إلى 14,7% سنة 1981. [1]

هذه التغيرات دفعت بالدولة في سنة 1982 إلى تدارك الوضع من خلال دعم القدرة الشرائية للمستهلك حيث تم إنشاء صندوق دعم الأسعار لاسيما المواد الأساسية

(1) حوصلة إحصائية 1962-2011، الأرقام الاستدلالية للأسعار، ص 102. (http://www.ons.dz)

ذات الاستهلاك الواسع كالحليب، السكر، الدقيق والزيت، والذي وضع تحت وصاية وتسيير الخزينة العمومية. وفي نفس السنة تم تخصيص مبلغ بين 2,3 إلى 3,9 مليار دج في إطار قانون المالية والموجه لدعم أسعار المواد ذات الاستهلاك الواسع، وهو ما أثر على نسبة النمو السنوي للأسعار التي سجلت حدودا معتدلة 6,2 % سنة 1982 و6% سنة 1983، وهو ما شجع الأسر الجزائرية على زيادة نفقاتها الاستهلاكية.[1]

وبداية من سنة 1985، عرفت هذه الفترة انخفاضا حادا في أسعار البترول وهو ما يعرف بالصدمة البترولية، وهو ما أثر على قيمة العملة الوطنية و كذا على أسعار المواد الغذائية، وهو ما انعكس سلبا على القدرة الشرائية للمستهلك والتي ازدادت حدتها بعد أحداث أكتوبر 1988 نتيجة التخريب الذي طال المنشآت الاقتصادية للدولة وحتى ممتلكات المواطنين، بالإضافة إلى توقف سير الإنتاج خلال فترة طويلة داخل عدة شركات ومؤسسات، وبالتالي تكبدت الدولة خسائر فادحة والتي سوف يدفع ثمنها المواطن.

ولتدارك الأوضاع، قامت الدولة بمراجعة النصوص المرتبطة بالأجر وإعادة تنظيم الأجور القاعدية قصد التحكم في التطور العام للدخل فصد تحسين المستوى المعيشي للأفراد، إلا أن هذا التحسن لم يدم طويلا لترتفع الأسعار من جديد سنة 1989 بنسبة 9,3%.[2]

المطلب الثاني: تطور استهلاك الأسرة خلال الفترة (1990-2000):

تأثرت هذه المرحلة بانخفاض أسعار المحروقات والتي نتج عنها نظام اقتصادي ضعيف، بسبب تراجع المداخيل لتمويل الاقتصاد الوطني، وهو ما دفع

(1) حوصلة إحصائية 1962-2011، المرجع السابق، ص 102.

(2) نفس المرجع، ص 102.

بالحكومة إلى تطبيق مجموعة من الإصلاحات الاقتصادية قصد تغيير طريقة تسيير الاقتصاد من خلال البحث عن مصادر مالية جديدة بعيدا عن الإيرادات النفطية.

كما عرفت هذه المرحلة تراجعا في القدرة الشرائية مقارنة مع السنوات السابقة بسبب الاختلال الموجود بين العرض والطلب والذي نتج عنه ارتفاع في مستوى الأسعار لاسيما المواد الاستهلاكية، حيث كان مؤشر الأسعار سنة 1990 يقارب 17,9% ليرتفع في غضون سنتين أي سنة 1992 ليصبح 31,7% ، وهو ما أدى إلى تراجع في الاستهلاك من قبل العائلات التي لديها دخل ضعيف والذي أصبح لا يتماشى مع متطلبات الحياة. في هذا الإطار كان لزاما على الدولة مراجعة شبكة الأجور قصد حماية القدرة الشرائية للفئات الضعيفة، والتي بموجبها تم إعادة النظر في الأجر الأدنى كما تم رفع المنح العائلية وإعفاء الأفراد ذوي الدخول التي تقل عن 3800دج من الضريبة. [1]

لكن مع بداية سنة 1996 بدأ مؤشر الأسعار في الإنخفاض ليصل إلى حدود 18,7% ، ليتراجع بعد سنة واحدة إلى غاية 5,7% سنة. خلال هذه الفترة باشرت الدولة العديد من الإصلاحات والتدابير قصد حماية القدرة الشرائية للأسرة الجزائرية بحيث انخفض مؤشر الأسعار إلى أدنى مستوى له بنسبة 0,3% وهذا منذ سنة 1971. [2]

كما شهدت هذه المرحلة (1990-2000) بعض الصعوبات في شتى مجالات الحياة نظرا لكون الظروف الأمنية التي كانت تمر بها البلاد انعكست سلبا على التنمية الاقتصادية وعلى الظروف المعيشية للمجتمع. لكن بداية من من الثلاثي الأخير لسنة

(1) المرجع السابق، ص 102.

(2) نفس المرجع، ص 102.

1999 شهدت هذه المرحلة ارتفاعا في أسعار البترول وعودة المداخيل إلى الخزينة العمومية ومباشرة النشاط الاقتصادي التنموي، حيث عرفت ارتفاعا في حجم الإنفاق العام ضمن ما سمي بمخطط دعم الإنعاش الاقتصادي.

المطلب الثالث: تطور استهلاك الأسرة خلال الفترة (2001-2016):

لقد سجل الاقتراض بشكل عام مؤشرا خطيرا في السنوات الأخيرة، إذ تعتبر شريحة الشباب هي الأكثر اقتراضا من البنوك التجارية خاصة في إطار القروض الخاصة بتشغيل الشباب، رغم أن الإحصائيات تشير إلى أن المئات منهم متابعون قضائيا، وأن أكثرهم معرضون لدخول السجن. ولعل السبب وراء التهافت وراء هذه القروض ربما يعود إلى سبب قلة الوعي، أو استيعاب خطورة الاقتراض عليه وعلى أفراد أسرته، وقد يكون هناك دوافع للاقتراض نتيجة الانفتاح التجاري والاقتصادي والتطور العمراني والصناعي، بالإضافة إلى النزعة الاستهلاكية الفردية من داخل الذات، والضغوط النفسية من نظرة المجتمع، وتزداد هذه الآفة خطورة بسبب غياب الوعي الاستهلاكي عند شريحة كبيرة من الشباب، فكيف يجمع الشاب بين تلبية حوائجه الشخصية والكمالية وكثير من المتطلبات متزامنا مع غلاء المعيشة المستمر.

خلال هذه الفترة ارتفعت نسبة الإنفاق العمومي من الناتج المحلي الخام من 28,31% سنة 2000 إلى حوالي 34,87% سنة 2003، إلى جانب تحفيز المشاريع الاستثمارية العمومية الكبرى.

لقد تميزت هذه الفترة أيضا بانخفاض في نسبة البطالة إلى أكثر من النصف خلال السنوات العشر الأولى، بالإضافة إلى تراجع معدلات التضخم إلى أدنى مستوياتها حيث بلغت 0,33 % سنة 2000 إلى 1,64% سنة 2005 .

وفي دراسة قامت بها المركزية النقابية في سنة 2005 من خلال جرد احتياجات عائلة جزائرية معدل أفرادها لا يتجاوز 7 أفراد، وبالرغم من أن الدراسة أحصت فقط استهلاك المواد الغذائية الأساسية كالخبز والحليب والعجائن ودفع فواتير الكهرباء والغاز والماء والدواء، فإن النتيجة العامة للدراسة بينت أنه إذ لضمان مستوى معيشة مقبول فإنه يجب أن لا يقل الدخل الشهري للأسرة عن 24,790دج.(1)

ومع بداية سنة 2006، عرفت هذه المرحلة زيادة في الاستهلاك لدى العائلات الجزائرية، إذ تشير المعطيات المتحصل عليها من الديوان الوطني للإحصاء، نجد أن الإستهلاك السنوي انتقل من 2,3% سنة 2006 إلى 3,9% سنة 2010،[2] وهذا يعود إلى الزيادات في الأجور، وهو ما شجع العائلات الجزائرية على الادخار، حيث كانت نسبة المدخرين سنة 2006 لا تتجاوز 19,5% لترتفع إلى 25% سنة 2010،[3] وهو ما يفسر تحسن الدخل الفردي وبالتالي تحسن المستوى المعيشي. ولعل هذا التحسن يعود بشكل أساسي إلى الارتفاع في أسعار البترول التي تعد المصدر الأساسي لمداخيل الدولة. هذا التحسن كان له انعكاس كبير على زيادة الاستهلاك، حيث ارتفع إنفاق الأسر الجزائرية على الغذاء بثلاث مرات خلال الفترة (2000-2011) من 683 مليار دج إلى 1875 مليار دج.

غير أن هذا التحسن بدأ في التراجع بسبب انخفاض الميزان التجاري وتراجع احتياطات الصرف نتيجة الانخفاض المفاجئ لأسعار النفط والتي انعكست بشكل مباشر عل القدرة الشرائية للأسر الجزائرية التي دخلت مرحلة جديدة من التقشف الذي

---

(1) نقلا عن: منصوري، الزين. "تداعيات سياسات الإصلاح الاقتصادي على مستوى الفقر: حالة الجزائر"، جامعة سعد دحلب، البليدة، (2008)، ص 6.

(2) حوصلة إحصائية 1962-2011، مرجع سابق، ص 102.

(3) نفس المرجع، ص 102.

فرضته الدولة لتجاوز الأزمة، والذي تزامن مع ارتفاع أسعار المواد الاستهلاكية في السنوات الأخيرة وهو ما يوضحه الشكل البياني المبين أسفله:

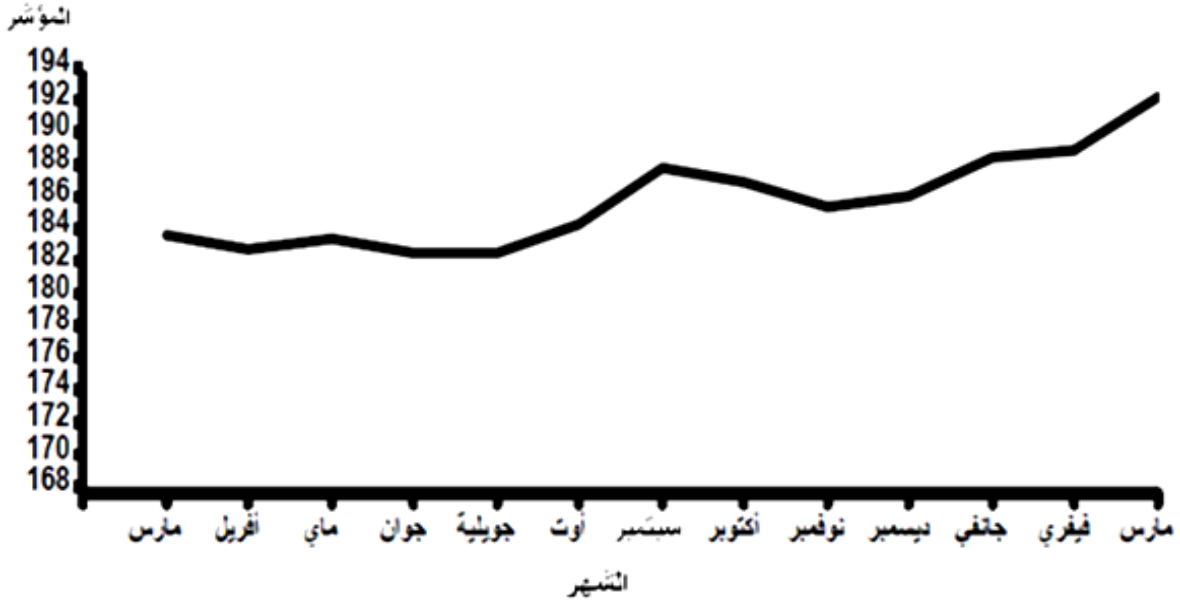

المصدر: الديوان الوطني للإحصاء http//:www.ons.dz

الشكل رقم (2): التطور الشهري للمؤشر العام لأسعار الاستهلاك بين مارس 2015 ومارس 2016

حسب المنحنى البياني للمؤشر الوطني لأسعار الاستهلاك على المستوى الوطني للفترة الممتدة ما بين شهر مارس 2015 إلى غاية نفس الشهر لسنة 2016، نلاحظ أن الأسعار غير مستقرة، بحيث نجد هناك تغير طفيف في الأسعار خلال الأشهر الأولى الممتدة ما بين شهر مارس وجويلية 2015، لترتفع مباشرة إلى غاية شهر سبتمبر، علما أن هذه الفترة تزامنت مع شهر رمضان الذي ترتفع فيه الأسعار بشكل كبير، لتعود بعدها الأسعار إلى الانخفاض خلال أشهر سبتمبر وأكتوبر ونوفمبر من سنة 2015، إلا أن ذلك الانخفاض لم يدم طويلا حيث عادت الأسعار إلى

الارتفاع من جديد بداية من شهر نوفمبر إلى غاية نهاية الثلاثي الأول من سنة 2016.

هذه التطورات في أسعار المواد الاستهلاكية والتي لم تشهد أي استقرار طيلة السنة، تم تبريرها من طرف الدولة على أساس وجود المضاربة في الأسعار من طرف التجار، إلا أنه في الواقع هناك عوامل أخرى ساهمت في ارتفاع الأسعار من بينها انعدام الرقابة المستمرة على الأسواق والتي هي من مهام الدولة التي من المفروض هي التي تقوم بتنظيم السوق وحركة التجارة. ففي الدول المتقدمة مثلا والمعروفة بالاقتصاد الحر تقوم الدولة بمراقبة الأسعار وهذا بناء على العرض والطلب.

وعليه يمكن القول أن هذا الارتفاع في أسعار المواد الاستهلاكية في الجزائر له انعكاسات سلبية على القدرة الشرائية للأفراد خاصة وأن الأجور لم تتغير منذ سنوات، وبالتالي تصبح عملية التخطيط لميزانية الأسرة صعبة. فالفرد الذي تحصل على قرض بنكي يجد نفسه أمام معضلتين، الأولى تسديد القرض والثانية تلبية متطلباته وحاجيات أسرته.

وبما أن مجتمع الدراسة يتمثل في الفئات التي تسكن بالجزائر العاصمة، فمؤشر الأسعار بهذه المدينة يختلف عن باقي المدن الجزائرية نتيجة الطلب المتزايد على المواد الاستهلاكية وهو ما يبينه المنحى أسفله.

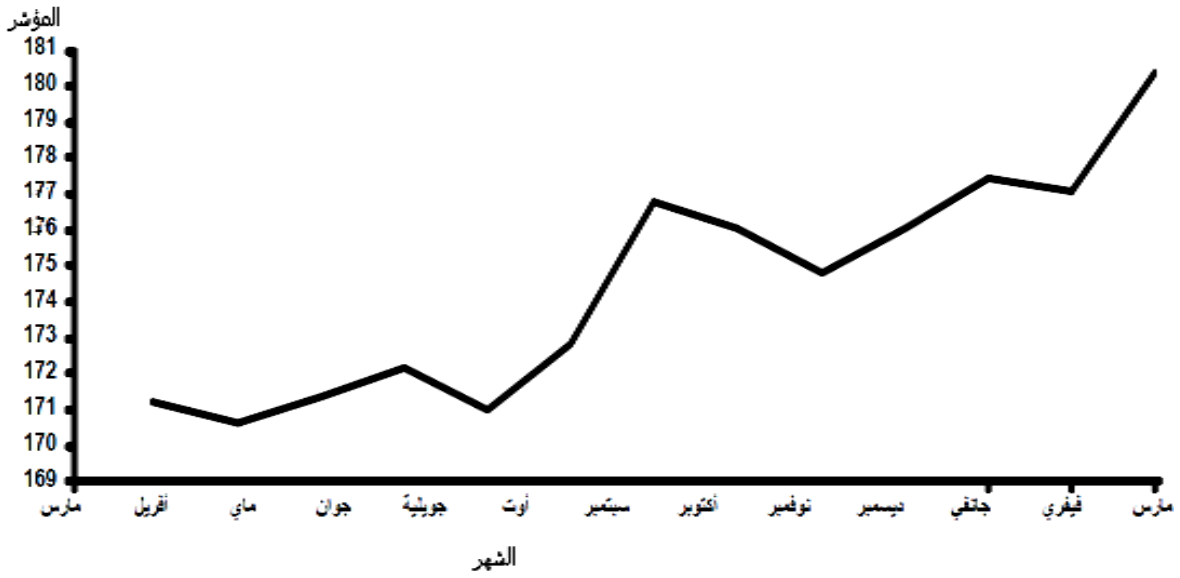

المصدر: الديوان الوطني للإحصاء http//:www.ons.dz

الشكل رقم (3): التطور الشهري لمؤشر أسعار الاستهلاك للجزائر العاصمة بين مارس 2015 ومارس 2016

نلاحظ من خلال المنحنى البياني الذي يبين لنا التطور الشهري لمؤشر الأسعار لولاية الجزائر باعتبارها المجال المكاني للدراسة الميدانية، أن الفترة الممتدة بين شهر مارس 2015 ومارس 2016 لم تعرف خلالها الأسعار أي استقرار، حيث نلاحظ صعود المؤشر بشكل كبير خلال بعض الأشهر ليعود إلى النزول بشكل كبير خلال الأشهر الأخرى، ثم ليرتفع من جديد خلال الثلاثي الأول من سنة 2016، وهو ما يبين التذبذب الذي تعرفه أسعار المواد الاستهلاكية والتي تؤثر بدورها على المستوى المعيشي للأفراد.

هذا التغير في الأسعار سوف ينعكس على الأفراد المقترضين سلبا بسبب إلتزامهم بتسديد القروض التي تحصلوا عليها من طرف البنك، إذ هناك العديد من الأسر لم تستطع دفع مستحقاتها بشكل منتظم نتيجة زيادة المصاريف بسبب الارتفاع

المفاجئ في الأسعار، وهو ما يؤثر عليها بحيث لا تستطيع ضبط ميزانيتها والتحكم فيها.

المبحث الثاني: العوامل المتحكمة في الثقافة الاستهلاكية:

يطرح نمط سلوك المستهلك الجزائري الكثير من الأسئلة خصوصا مع انتشار الكثير من العادات الاستهلاكية غير المتوافقة مع الحاجة أو القدرة للفرد على سد حاجياته، لاسيما وأن السلوك الاستهلاكي لا يتوافر بمجرد توافر الرغبة، بل يجب أن تكون مصحوبة بتوافر القدرة الشرائية.

المطلب الأول: تنامي الاستهلاك الترفي:

تشير الدراسات الاجتماعية إلى أن الاستهلاك لا يقتصر فقط على الجوانب المادية، وإنما هناك جوانب معنوية تؤثر على الثقافة الاستهلاكية تستخدم أساليب متعددة لتحريك الرغبات والطموحات، لإعداد جمهور مستعد لاستهلاك السلع المستوردة وفي الوقت نفسه نشر مضامين الثقافة الغربية[1]، وهذا من خلال تحريك رغبات الأفراد وخلق طموحات استهلاكية بغض النظر عن الحاجة إليها.

إن التقليد والعادة في أنماط الاستهلاك يعدان سمة غالبة لدى المستهلكين في غالبية المجتمعات، إلا أن التقليد في الاستهلاك لدى الأفراد والأسر الجزائرية يتعدى الحدود، حيث تعتبر السلع الأجنبية رمزا للمكانة الاجتماعية التي تميز بين الأفراد والأسر.[2]

---

(1) زيد بن محمد، الرماني. **الواقع الاستهلاكي للعالم الإسلامي**. مكة المكرمة: مطابع رابطة العالم الإسلامي، 2015، ص 20.

(2) أحمد، سلامي. "مدخرات القطاع العائلي في الجزائر بين الواقع والطموح دراسة تحليلية للفترة (1970-2013)". **المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية**. 02 (جوان، 2015)، ص 58.

إن التطور التكنولوجي الذي يشهده العالم اليوم كان له الأثر المباشر على الواقع الاستهلاكي في المجتمع الجزائري، كونه يتسم بالتجديد من خلال البحث عن ما هو جديد في الأسواق والذي يكون غالبا على حساب قدرته الشرائية.

وبالرغم من أن التقليد في الاستهلاك أمر طبيعي لدى الإنسان، إلا أن محاولة ترشيد هذه العادة أمر مطلوب حتى لا يتحمل المجتمع التبعات السلبية لمثل هذه العادة، لذا ينبغي التركيز على بناء الثقافة الاستهلاكية السليمة لدى أفراد المجتمع، والتي ستعمل على تعديل وتوجيه السلوك الاستهلاكي إلى ممارسات جيدة، كما أن الثقافة الاستهلاكية بشكل خاص ستتحكم في إشباع الرغبات الاستهلاكية وفقا للحاجة والقدرة.[1] وفي هذا السياق، فإنه من الواجب التركيز على التوعية الاستهلاكية لدى شرائح المستهلكين وفئاتهم حتى تتمكن من التحكم في مواردهم المالية سواء على مستوى الفرد أو الأسرة.[2]

ويرى الكثير من المحللين أن الاقتراض بهدف الاستهلاك الترفي خطأ كبير لأنه يجعل الفرد عالة على المجتمع، وأن الاستهلاك الترفي ظاهرة منتشرة في المجتمع، وهو ما يدفع إلى توعية الأسر قصد تكييف أحوالهم لمواجهة التزامات الاستهلاك والخدمات مما يدفعهم إلى ترشيد السلوكيات بما يتوافق مع إمكاناتهم.

---

(1) أحمد، إبراهيم. **إدارة الحياة في ترشيد الاستهلاك**. مصر: الدار الأكاديمية للعلوم، 2010 ، ص74 .

(2) وضاح نجيب، رجب. **التضخم والكساد: الأسباب والحلول وفق مبادئ الاقتصاد الإسلامي**. ط 1. عمان: دار النفائس للنشر، 2011 ، ص 105 .

المطلب الثاني: العوامل الاقتصادية:

لقد ساهم التحول نحو اقتصاد السوق، في العديد من بلدان العالم، خاصة في ظل العولمة، في خلق ثقافة الاستهلاك من أجل الترغيب وإثارة العواطف وتحريكها لاقتناء السلع المتداولة في الأسواق، فكلما زاد الاستهلاك زادت القدرة الإنتاجية وزاد الفائض الاقتصادي لصالح القوى الاقتصادية العالمية وبالتالي دعم قدراتها الاقتصادية والسياسية.[1]

إن تحرير السوق عن طريق الخصخصة وإعادة الهيكلة والدخول في التجارة الحرة وتطبيق اتفاقية منظمة التجارة العالمية، كلها تعتبر جزءا من دعم ثقافة الاستهلاك وتنميتها. ولعل المنافسة الاقتصادية بين الدول تجعلها تبحث عن أسواق لترويج منتجاتها المختلفة وذلك باستعمال كل الطرق سواء من خلال الجودة في الانتاج أو عن طريق تخفيض الأسعار حتى تكون في متناول الجميع. وبما أن الجزائر دولة تعتمد على الاستيراد أكثر من الإنتاج، فقد أصبحت سوقا للسلع الأجنبية في ظل ضعف الإنتاج الوطني، وهو ما دفع بالدولة لتغيير ثقافة الاستهلاك لدى المجتمع الجزائري من خلال تحفيزه على الاستهلاك المحلي وذلك من خلال تمكينه للحصول على القروض الاستهلاكية.

المطلب الثالث: العوامل الثقافية:

لقد شهدت الدول النامية تحولات كبرى في السنوات الأخيرة، وأدى الانفتاح الثقافي إلى بروز مظاهر ثقافية مرتبطة بالسلع الاستهلاكية ولم تستطع تلك البلدان مجاراة المنافسة المفروضة في ظل الانفتاح والعولمة، مما جعلها تستسلم لقوة التيارات

(1) جهاد، عودة. **معضلة الحداثة من منظور مقارن**. مصر: المكتب العربي للمعارف، 2015، ص 223.

الثقافية الاستهلاكية المتدفقة، القادرة على التحكم في عقول الناس. فقد ظهر ذلك من خلال انتشار الثقافة الاستهلاكية الغربية والتي تقوم من خلالها الكثير الشركات العملاقة بتوفير الاحتياجات الاستهلاكية لكل شرائح المجتمعات في العالم، وذلك من خلال وسائل عدة كاستخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

ورغم أن الثقافة الاستهلاكية تختلف من مجتمع لآخر، إلا أن المجتمع الجزائري أصبح رهينة للثقافة الغربية لاسيما خلال فترة التسعينات حين دخل العالم مرحلة إلغاء الحواجز بين الشعوب، وبناء السوق العالمي الموحد وتشكلت ثقافة عالمية واحدة منتشرة في كل أنحاء العالم في إطار ما يعرف بالعولمة، حيث أصبح للسلع المادية دلالات اجتماعية ورمزية تتجاوز قيمتها المادية. وهكذا لعبت عدة عوامل في انتشار ثقافة استهلاكية موحدة ومعممة لأسباب أهمها:

- التوسع في عمليات الاستيراد على حساب الإنتاج.

- دعم الشركات الكبرى في نشر تلك الثقافة الاستهلاكية وترسيخها في عقول كافة الفئات والشرائح الاجتماعية.

- دور وسائل الإعلام والإعلان في نشر الثقافة الاستهلاكية وتغلغلها في داخل المؤسسات الاجتماعية المختلفة.

- امتلاك الشركات المتعددة الجنسيات لتكنولوجيا المعلومات ووسائل الاتصال، مما ساعد هذه الشركات على إعادة تشكيل أذواق المستهلكين، وترغيبهم في السلع المنتجة، ودفعهم نحو نزعات استهلاكية لا حدود لها.

المطلب الرابع: وسائل الإعلام:

على ضوء ما تقدم فإن ثقافة الاستهلاك قد ارتبطت برموز وصور ومعان للتفوق والرفاهية، وقد لعبت وسائل الإعلام دورا بالغ الأهمية وخاصة من خلال الإعلانات في نشر وتدوين ثقافة الاستهلاك الغربية وهي القيم التي تؤكد عليها ثقافة الاستهلاك الغربي ذاتها. إن هذه الإعلانات تؤدى إلى استنزاف الموارد المالية للأفراد من خلال الاستهلاك، فقد نجح الإعلان الذي اعتمد على قوة ونفوذ وسائل الإعلام في الوصول إلى أغلبية سكان العالم وفي مختلف الطبقات والثقافات وصارت السلع الاستهلاكية وأسماء وعلامات الشركات الكبرى متعددة الجنسيات جزءا من الثقافة المتداولة بين البشر رغم اختلاف لغاتهم وثقافاتهم. [1]

كما فرض الإعلان نوعا من الهيمنة على الأسواق العالمية، وعلى المستهلكين من خلال توحيد وتنميط الأذواق، وخلق إجماع زائف على استهلاك سلع وخدمات قد لا يكون الفرد أو المجتمع في حاجة إليها، أو قد لا تتفق مع احتياجاته وأوضاعه المعيشية. فالإعلان وسيلة من وسائل التأثير في السلوك، من خلال نشر معلومات عن السلع أو الخدمات والتعريف بها في وسائل الإعلام المختلفة، لخلق حالة من الرضا النفسي بقصد بيعها أو المساعدة في بيعها أو الترويج لها.

إن انتشار ثقافة الاستهلاك عبر آلية الإعلان، وحب التملك، والمحاكاة وتقليد الآخرين بدأت تتجسد في الكثير من المجتمعات وهو الأمر الذي ترتب عليه تشكل منظومة قيمية استهلاكية تتماشى وقيم الثقافة الغربية عموما، حيث تظهر رغبات

(1) سماح، الحسين القاضي. **تلفزيون الواقع ونشر الثقافة الاستهلاكية**. عمان: دار جليس الزمان، 2010، ص 84.

واحتياجات مصطنعة وغير ضرورية وتصبح الرغبة في تقليد الآخرين من ضمن الاحتياجات.

إضافة إلى ذلك، فإن الإعلانات تشغل معظم الناس وخاصة في أوقات فراغهم، مما أدت بطبيعة الحال إلى تزايد القدرة الاستهلاكية من خلال اقتناء منتجات جديدة تخلق باستمرار عن طريق الإعلانات بزيادة الوقت الذي يقضى في مشاهدة برامج التلفزيون، خاصة النساء والأطفال، وبالتالي ينعكس هذا على المجتمع ككل. وعليه، فإن عامل المحاكاة والتقليد يعد أحد الأسباب التي تدفع إلى زيادة الاستهلاك، وفي هذا الصدد قال إبن خلدون: "المغلوب مولع بتقليد الغالب".[1]

من خلال ما سبق، يمكن القول أن الثقافة بشكل عام تعد أحد العوامل المؤثرة في القرار الاستهلاكي، وفي هذا الإطار قسم المختصين الثقافة نوعين: ثقافة أصيلة تستمد قيمها من المبادئ الراسخة في المجتمع، وثقافة فرعية تخص فئة معينة دون غيرها. لهذا فإن التوعية الاستهلاكية ينبغي أن تركز على الثقافة الأصيلة في مجتمعنا، تلك الثقافة التي تحث على الاعتدال في الإنفاق والاستهلاك، لأن إبراز مثل هذه القيم سيساعد على القضاء على العادات الاستهلاكية السيئة وعادات التبذير التي تنتشر في المجتمع، وبالتالي توجيه الموارد المالية إلى الحاجات الأكثر نفعا.

(1) نقلا عن: الأسد صالح علي، الأسد. **إنفجار الفضائيات العربية : الأبعاد و الأهداف و التأثيرات الثقافية**. عمان: دار غيداء للنشر والتوزيع، ص 195.

المبحث الثالث: الإنفاق الاستهلاكي للأسرة وعلاقته بالدخل:

يتأثر الاستهلاك كمتغير بالعوامل الإقتصادية قبل العوامل الاجتماعية، كما يمكن أن تؤدي العوامل الإقتصادية إلى ذوبان العوامل الاجتماعية. ومن بين هذه العوامل نجد الدخل، الذي يعتبر من أهم العناصر التي تؤثر وتتأثر بالاستهلاك، فإذا لم يتوفر الفرد على دخل كاف فإنه يضطر لإنفاق مدخراته أو الاستعانة بالآخرين، وقد يضطر لبيع جزء من ثروته كالممتلكات العقارية وغيرها أو اللجوء إلى الاقتراض من البنوك، وبالتالي هناك علاقة قوية بين الدخل والاستهلاك إذ كلما ازداد الدخل يزداد الاستهلاك والعكس صحيح.

المطلب الأول: الإنفاق الاستهلاكي للأسرة:

يؤدي ارتفاع الدخل إلى تغير في سلوك الاستهلاك لدى الأفراد وذلك بزيادة نسبة الإنفاق الاستهلاكي لديهم، إلا أن هذه الزيادة متوافقة على مقدار الدخل ونسبة الزيادة فيه، أما بالنسبة للأسرة التي تحصل على دخل متوسط أو ضعيف فنجد أنه في حالة الزيادة في الدخل قد تؤدي إلى زيادة الإنفاق على الاستهلاك بالنسبة نفسها أو بنسبة أكبر، وذلك لأحد السببين:

- إما لأن الأسرة لازالت تعاني من بعض الحرمان ولازالت احتياجاتها الأساسية من غذاء وملبس ومسكن غير مشبعة، وبالتالي فإنها قد توجه كل الزيادة في الدخل للإنفاق في إشباع هذه الحاجات. فمثلا قد تكون الأسرة مقيمة في مسكن صغير أو غير مناسب وتتطلع إلى تغير أو تجديد المسكن وتنتظر الفرصة المناسبة لتحقيق هذا التطلع، وبالتالي فإن زيادة دخل مثل هذه الأسرة قد يدفعها إلى توجيه كل الزيادة للإنفاق على المسكن الجديد أو تحسين وتجديد المسكن الحالي.

– وإما لأن زيادة دخل الأسرة قد ترتب عليه انتقالها إلى فئة أو طبقة أعلى مما يدفعها إلى محاولة مسايرة الأنماط الاستهلاكية للطبقة الجديدة بما يترتب عليه أحيانا من زيادة الإنفاق على الاستهلاك بما يزيد عن الزيادة في الدخل ويتم ذلك عن طريق الشراء الآجل أو سحب جزء من المدخرات السابقة وتوجيهها للإنفاق الاستهلاكي.

في ما يخص للأسر المرتفعة الدخل، فإننا نجد أن زيادة دخل هذه الأسر قد يؤدي إلى زيادة الإنفاق على الاستهلاك ولكن بنسبة أقل، حيث إن هذه الأسرة تكون قد قامت مسبقا بإشباع العديد من الحاجيات، وبالتالي فإن الزيادة في الدخل لن توجه بالكامل للإنفاق الاستهلاكي وإنما سيبقى منها فائض يمكن توجيهه إلى الادخار أو الاستثمار.[1]

إذا يمكن القول أنه إذا كانت الأسرة فقيرة وازداد دخلها الشهري بمقدار معين، فإن ذلك يؤثر تأثيرا كبيرا في نمطها الاستهلاكي، أما إذا كانت الأسرة غنية وارتفع دخلها بالمقدار السابق، فإن هذا التغيير البسيط لن يترتب عليه تغيير كبير في النمط الاستهلاكي.

وفي هذا الإطار، يرى ملتون فريدمان رئيس المدرسة النقدية (مدرسة شيكاغو) والذي قدم تفسيرا حول العلاقة بين الدخل والاستهلاك، بأن الاستهلاك العائلي مرتبط لحد كبير بالدخل المتوقع الحصول عليه خلال فترة طويلة في المستقبل والمعروف بالدخل الدائم، فالفرد ينفق حسب دخله الدائم وفي حالة ما انخفض دخله فلن يخفض استهلاكه وقد يضطر للاستدانة، وبالمقابل إذا زاد الدخل لفرد ما خلال الفترة القصيرة فلن يزداد الاستهلاك وإنما يخصص للادخار أي يتحدد استهلاك الفرد أو العائلة

(1) رواء زكي الطويل، مرجع سابق، ص 187.

بالدخل الدائم وليس الدخل الحالي، وكل ما يحصل في الفترة القصيرة لا يعبر عن العلاقة بين الدخل والاستهلاك[1].

وفي تقرير أعده الديوان الوطني للإحصائيات، من خلال عملية المسح المطبقة على 12 ألف عائلة خلال سنة كاملة، كشف من خلال النتائج التي تحصل عليها أن معدل النفقة الشهرية للأسرة الجزائرية يقدر بـ 59,700 دج، حيث يخصص منها ما يقارب 25,000 دينارا للنفقات الغذائية، كما أظهرت النتائج أن نفقات الجزائريين تضاعفت ثلاث مرات خلال العشر سنوات الأخيرة.

وحسب التقرير فإن من بين الأسباب التي تقف وراء ارتفاع الاستهلاك هو الإشهار من خلال القنوات التلفزيونية التي حولت المشاهد إلى مستهلك، فنجد أن ما يقارب 64% من الدخل الشهري للأسرة يوجه للألبسة والأحذية والهاتف والإنترنت والنقل، وهو ما يعكس التحول الذي تعرفه الأسرة الجزائرية التي أصبحت تهتم بالكماليات أكثر من الضروريات.

وفي تحقيق حول مؤشر الأسعار الاستهلاكية بولاية الجزائر، كشف التقرير أن الأسعار ارتفعت خلال شهر جانفي 2015 بـ4,7% مقارنة بنفس الشهر من سنة 2014.[2] فالفرد الجزائري أصبح ينفق أكثر من دخله الشهري، بسبب عدم مراعاته للأولويات، فالعديد من العائلات التي تقطن البيوت القصديرية تجدها تملك سيارات فاخره، وترى العامل البسيط يستدين من أجل شراء تلفزيون أو مكيف هواء من النوع

(1) Friedman, Milton. "Quantity Theory of Money." The New Palgrave: A Dictionary of Economics. First Edition. Eds. John Eatwell, Murray Milgate and Peter Newman. Palgrave Macmillan, 1987.

(http://www.dictionaryofeconomics.com/article?id=pde1987_X001813)

(2) « Indice des prix à la consommation, Ville d'Alger ». **ONS.** Alger, février 2015.

الرفيع، وهذا ما جعل المستهلك يغرق في اقتناء الكثير من الأغذية والأجهزة الكمالية على حساب قدرته الاقتصادية، ما يدفع بالعديد من العائلات البحث عن مصادر مالية من أجل الاستدانة والتي تحولت إلى ظاهرة سلبية نظرا لعدم التزام أصحابها بتسديد ديونهم.

المطلب الثاني: تطور الأجور في الجزائر:

إن الإنفاق الاستهلاكي مرتبط بشكل أساسي بالدخل والمتمثل لدى العديد من أفراد المجتمع في الأجر والذي يتم تحديده وفق معايير مرتبطة بالاقتصاد والظروف المعيشية، ولهذا تقوم الدول بتحديد الأجر الأدنى الذي يبدأ منه سلم الأجور والمعروف باسم الحد الأدنى للأجر الوطني المضمون، ويقصد به في أغلبية الدول بالأجر الأدنى الذي يتقاضاه كافة العمال في كافة القطاعات دون استثناء، والذي يتم تحديده من قبل الحكومة بمقتضى نصوص تنظيمية، مبنية على اعتبارات مالية واقتصادية واجتماعية تتعلق بشكل أساسي بتطور الأسعار الاستهلاكية في البلاد وتطور مستوى المعيشة، وبالتالي يمكن للأجير تغطية حاجيات عائلته الأساسية، وهو ما يعني أن هذا الحد من الأجر يكفي لضروريات الحياة، إذ يعتبر الحد الأدنى للأجر الوطني المضمون في نظر الخبراء هو المحدد لمستوى المعيشة وللقدرة الشرائية للفرد.

لقد تطورت الأجور في الجزائر بشكل كبير نظرا للظروف الاقتصادية والاجتماعية التي مرت بها البلاد والتي انعكست على القدرة الشرائية للأفراد والأسر، وهو ما دفع الدولة إلى مراجعة شبكة الأجور قصد رفع المستوى المعيشي، والتي نلاحظها من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم (1):

تطور الأجر الوطني الأدنى المضمون

السنة	أ.و.أ.م / الوحدة دج
01 جانفي 1990	1000
01 جانفي 1991	1800
01 جويلية 1991	2000
01 أفريل 1992	2500
01 جانفي 1994	4000
01 ماي 1997	4800
01 جانفي 1998	5400
01 سبتمبر 1998	6000
01 جانفي 2001	8000
01 جانفي 2004	10.000
01 جانفي 2007	12.000
01 جانفي 2010	15.000
01 جانفي 2012	18.000

المصدر: الديوان الوطني للإحصاء (ONS)

من خلال بيانات الجدول المبين أعلاه، نلاحظ أن الحد الأدنى للأجر الوطني المضمون تضاعف بـ 18 مرة منذ سنة 1990، بحيث انتقل من 1000 دج إلى 10 آلاف دينار سنة 2004 ثم 18 ألف دج سنة 2012.

للإشارة فإن متوسط الأجر الشهري لسنة 2011 كان يقدر بـ52056 دج بالنسبة للإطارات، و 33210 دج بالنسبة للعمال المديرين و 21666 دج بالنسبة للعامل البسيط والذي يمثل 59,6% من المجموع الكلي للأفراد العاملين. وخلص التقرير بأن ما يقارب 51,8% من الأجراء تقل مداخلهم أو تساوي 25000 دج شهريا، في حين نجد نسبة 15,6% من العمال أجرهم لا يتعدى الأجر القاعدي الذي كان يقدر بـ15000 دج.[1]

وبالرغم من الزيادات الأخيرة في الأجور التي شملت مختلف القطاعات، والمنح التي استفاد منها العمال بأثر رجعي، بالإضافة إلى رفع الأجر القاعدي إلى 18000 دج، فإن كل هذا ساهم في زيادة الاستهلاك، على غرار الإقبال على شراء السيارات، وتأثيث البيوت، واقتناء الأجهزة الالكترونية، كالهواتف النقالة التي تلازم مختلف فئات المجتمع الجزائري، وهو ما ساهم في ارتفاع نفقات العائلة حيث نجد أفراد الأسرة الواحدة ينفقون شهريا ما بين 2000 دج إلى 5000 دج على الهاتف وكذا الانترنت والتي أصبحت هي الأخرى أكثر من ضرورة.

وفي هذا الإطار، وحسب إحصائيات الديوان الوطني للإحصائيات، فإن الهاتف النقال زاد في نفقات العائلة الجزائرية بنسبة 20%، وأن النفقات الغذائية شكلت نسبة 40% من النفقات الإجمالية للعائلات الجزائرية، حيث تضاعفت النفقات الإجمالية السنوية للعائلات الجزائرية ثلاث مرات تقريبا خلال العقد الأخير، حيث أنها انتقلت

(1) Collection statistique, « Revenus salariaux et caractéristiques individuelles : enquête sur les dépenses de consommation et le niveau de vie des ménages -2011- », n° 189, Alger : ONS, novembre 2014, p. 4.

من أكثر من 1.500 مليار دينار سنة 2000 إلى حوالي 4.490 مليار دينار سنة 2011. [1]

بصفة عامة يمكن القول أن ارتفاع الدخل يؤدي إلى التغير في سلوك الإستهلاك لدى الأفراد، حيث يرتفع الإنفاق على كثير من المواد الغذائية وكذا على الكماليات والتي تحولت إلى ضروريات، وكذلك الانخفاض في مستوى الدخل يؤدي إلى تغيير في سلوك الاستهلاك لدى الأفراد، حيث يقول المفكر الأماني ارنست انجل "أنه كلما كانت الحصة الغذائية في الميزانية مرتفعة كلما كانت العائلة فقيرة، والعكس صحيح"،

المبحث الرابع: الآثار الاقتصادية والاجتماعية الناجمة عن القروض البنكية:

لقد شهدت السنوات الأخيرة زيادة نسبة المقترضين حول العالم، وهذا يدل على عدم كفاية الدخل الفردي في كثير من الأحيان ورغبة المقترض في سد احتياجاته المادية بسرعة، كما يدل على تغير أنماط الحياة لدى معظم شعوب العالم وإلى تراجع فكرة التوفير الشخصي التي ظلت حتى الثمانينيات من القرن الماضي هي الأساس في تمويل المشاريع الشخصية للأفراد.

وفي الجزائر فقد تفاقمت ظاهرة اللجوء إلى الاقتراض من البنوك بشكل كبير وأصبحت آثارها الاجتماعية والاقتصادية تزداد أكثر خاصة إذا كانت القروض طويلة الأجل. وعليه، تلعب الجهات التي تقدم التمويل دورا بارزا في إتاحة الفرصة للأفراد لسد حاجاتهم وبناء ثروات رأسمالية ودعم الاقتصاد الوطني، إلا أن هذا المشهد لا

(1) Collection statistique, Op.cit, p. 4.

يخلو من عيوب غير مرغوب فيها، ولا بد من الوقوف عندها لما لها من آثار سلبية اقتصاديا واجتماعيا.

المطلب الأول: الأثر الاقتصادي:

تتلخص الآثار الاقتصادية في أن نسبة كبيرة من القروض الاستهلاكية قد اتجهت بالأفراد نحو شراء منتجات استهلاكية وأصبح مدى أو فرصة شراء أصول رأسمالية ضيقا، وفي حالات عدة يضطر المستهلكون أو المقترضون فيها إلى بيع أملاك وأصول موروثة بغرض الوفاء بالتزاماتهم تجاه مقرضيهم من البنوك أو من الآخرين، كما أن بعض الحالات تبين أن صافي الدخل الشهري لبعض الأفراد المدينين قد لا يتجاوز 20 ألف دينار بعد الاقتطاع من الراتب الشهري، وهو ما يؤدي إلى تراجع الاستهلاك والذي بدوره يؤدي لاحقا إلى ركود في الأسواق بسبب انخفاض القدرة الشرائية لهذه الشريحة الواسعة من المقترضين.

في هذا الإطار، أكدت الباحثة مارجريت جريفتس Margaret Griffiths في دراسة حول القروض الاستهلاكية في أستراليا، أن الكثير من المقترضين يواجهون صعوبات مالية في الوفاء بمستحقات تلك القروض، كما التزايد الذي تشهده القروض الاستهلاكية ليس في مصلحة المستهلكين أو الاقتصاد نظرا لآثاره السلبية على الأمد الطويل، المتمثلة في انخفاض الاستهلاك نتيجة للوفاء بالتزامات سداد القروض.[1]

وفي نفس السياق ترى أولني Olney أن الانخفاض في الاستهلاك سببه العقوبات المسلطة على المقترضين المتعثرين في تسديد ديونهم اتجاه البنوك، مما يفسر الانخفاض الكبير في الاستهلاك. ففي العشرينات من القرن الماضي كان المستهلكون لا

(1) Carl, Packman. **Payday Lending: Global Growth of the High-Cost Credit Market.** London: Palgrave Macmillan, 2014, P.79.

يستطيعون الوفاء بالديون المضمونة، مما أدى إلى فقدان تلك الضمانات المتمثلة أساسا في الأصول، ولذا سعى المستهلكون إلى خفض الاستهلاك للوفاء بالتزاماتهم في تلك الفترة. [1]

وبالرغم من أن القرض الاستهلاكي يؤدي إلى زيادة الاستهلاك على المدى القصير، إلا أنه مع بداية تسديد القرض والذي يتم اقتطاعه من الراتب، تبدأ آثاره الاقتصادية بالظهور من خلال انخفاض المستوى المعيشي للعديد من الأفراد والأسر. هذا الإنخفاض يعود إلى العديد من المؤشرات، فمثلا عند لجوء الدولة إلى زيادة إيراداتها المحلية من خلال فرض الضرائب على السلع الاستهلاكية والخدمات سوف يؤدي إلى ارتفاع أسعار هذه السلع والذي بدوره يؤدي إلى انخفاض المستوى المعيشي للأفراد، والذي يؤدي بدوره إلى ارتفاع نسب الفقر بين أفراد المجتمع، كما يؤدي إلى تغير في طبيعة العلاقات الاجتماعية بين الأفراد من حيث لجوء الأفراد مثلا إلى عادات اجتماعية أو تصرفات جديدة بهدف التكيف مع أوضاعهم وظروفهم المالية الجديدة لتنعكس على مستوى وظروفهم وأحوالهم الاجتماعية والمعيشية.[2]

وبما أن مستوى المعيشة يقاس بمتوسط نصيب الفرد من الدخل القومي فإنه كلما كان المتوسط عاليا كلما دل ذلك على ارتفاع مستوى المعيشة والعكس صحيح، حيث أنه كلما انخفض المتوسط كلما دل على انخفاض مستوى المعيشة، ولهذا لا بد

(1) Donncha, Marron. **Consumer Credit in the United States: A Sociological Perspective from the 19th Century to thepresent.** United States of America: Donncha Marron, 2009, P.60.

(2) محمد، خصاونة. **المالية العامة: النظرية والتطبيق**. عمان: دار المناهج للنشر والتوزيع، 2014، ص 19.

أن تعمل التنمية الاقتصادية على الرفع من متوسط دخل الفرد حتى يتسنى رفع مستوى المعيشة.[1]

إن المستوى المعيشي مرتبط بالقدرة الشرائية، فعندما ينعكس ارتفاع الأسعار على تراجع كمية المشتريات وقيمة المصاريف التي كان الفرد ينفقها عليها طيلة فترة زمنية بفضل راتبه الشهري، فهذا يعني أن قدرته الشرائية انخفضت، كون الدخل أصبح لا يكفي لتوفير وتلبية الاحتياجات التي كانت في متناوله سابقا.

وبالتالي فإن انخفاض المستوى المعيشي للأسرة، لاسيما إذا كان مرتبطا بالاقتراض، له أثار عديدة كإعادة ترتيب الأدوار بين أفرادها، كإعادة توزيع سلطة القرار داخل الأسرة وهو ما قد يؤدي إلى ارتفاع القدرة التفاوضية للزوجة خاصة في حالة مساعدتها للزوج ودعم حصتها من اتخاذ القرار، ونفس الشيء بالنسبة لكل عضو يساهم في الميزانية كالأبناء، وهو ما يحدث أحيانا تضاربا نسبيا بين الأسر في الصلاحيات ما ينتج عنه من خلافات زوجية حول الأولويات في ترتيب شؤون الأسرة وتوجيه تربية الأبناء وانعكاس كل ذلك على استقرار العائلة.[2]

من جهة أخرى، فإن تحميل المقترض بأعباء مالية تتجاوز قدرته المالية على السداد قد يترتب عليه إرهاقه أو تعثره بسداد مبلغ القرض، خاصة إذا كانت قيمة القرض لا تتناسب مع حالته المالية، وهو ما يجعل من الغير ضحية في كثير من

---

(1) محمد الطاهر، قادري، البشير جعيد وعبد الكريم كاكي. **المصارف الإسلامية بين الواقع والمأمول**. بيروت: مكتبة حسن العصرية للطباعة والنشر والتوزيع، 2014، ص 61.

(2) صباح، عياشي. " الاستقرار الأسري وعلاقته بمقاييس التكافؤ والتكامل بين الزوجين في ظل مختلف التغيرات التي عرفها المجتمع الجزائري: دراسة ميدانية عبر مختلف مناطق الوطن". أطروحة دكتوراه. جامعة الجزائر، 2008، ص 247.

الأحيان، للاعتقاد بيسر وقدرة المقترض المالية على الوفاء بمبلغ القرض.[1] بالرغم من وجود أنواع للضغوط، فقد اتفق أغلب الباحثين على أن أبرز الضغوط الأسرية الخارجية هي الضغوط الأسرية الاقتصادية، إذ تعتبر من أشد الضغوط وطأة، حيث يرى Conger كونجر إن انخفاض دخل الأسرة يقترن بالتغيرات المالية السلبية والخسائر المالية المتتالية التي تؤثر عليها، لأن الأزمات الاقتصادية تؤثر على الانفعالات والسلوكيات والعلاقات داخل الأسرة.[2]

المطلب الثاني: الأثر الاجتماعي:

أكد العديد من المختصين أن الآثار الاجتماعية السلبية للقروض كثيرة، منها التفكك الأسري والمتابعات القضائية. فالاقتراض العشوائي دون التخطيط له أصبح مشكلة اجتماعية واقتصادية في المجتمع الجزائري في السنوات الأخيرة، نظرا لما تسببه من آثار اجتماعية قد تهدد الاستقرار الأسري، بسبب الخلافات الأسرية بين الأفراد وفي بعض الأحيان تخلق مشكلات قانونية بسبب العجز عن وفاء القروض البنكية.

كذلك تكمن الآثار الاجتماعية السلبية للقروض في تعميم ثقافة الاستهلاك إلى درجة أنها تهدد بزعزعة أمن واستقرار كثير من الأسر نتيجة النمط الاستهلاكي الذي أصبح يتجاوز الإمكانيات المادية لمعظمهم، وتوسعهم في الاعتماد على القروض والاستدانة من الغير. كما يمكن لهذا الوضع أن يزداد تأزما وأن يؤدي إلى أزمات معيشية أكبر في حال تعثر هؤلاء المقترضين في تسديد ديونهم، لاسيما في حال

---

(1) خالد، عشان عزارة الضفيري. "المسؤولية المدنية للبنك عن عمليات القروض الاستهلاكية تجاه العميل المقترض: دراسة في القانون الفرنسي والكويتي". **مجلة الشريعة والقانون**، 29 (جانفي، 2012).

(2) Conger .R et al. "Economic pressure in African American families: a replication and extension of the family stress model". **Development al psychology**, (March, 2002), p.207.

ارتفاع أسعار المواد الغذائية وغيرها من المواد الأساسية التي لا يمكن الاستغناء عنها. وبالتالي فالأثر يكون على الفرد بشكل خاص وعلى الأسرة بشكل عام.

أولا- الأثر الفردي:

إن أولى حاجات الإنسان الأساسية هي حاجته إلى المأكل، الملبس والمسكن، وهي قاعدة الهرم في نظرية الحاجات الإنسانية عند "ماسلو"، ولا شك أن أي نقص يطرأ عليها يصيب الإنسان بالاضطراب والشعور بالخلل. من هنا، يبحث رب الأسرة عن مصادر المال حتى يستطيع سد هذه الحاجات، لكنه بسبب قلة دخله وأحيانا عدم إتقانه لإدارة النفقات وكثرة المصاريف، مما يدفعه للدخول في نفق الديون، وهو ما يخلق قائمة من المشاكل النفسية والانفعالية والتي تنعكس على نفسية الشخص، فالهم والاكتئاب، الخوف والاضطراب، تقوده بالتالي إلى أخطاء سلوكية على المستوى الشخصي كضعف التركيز وعدم النظام، وقد يظهر ذلك حتى في مظهره الشخصي بشكل عام، وقد تسوء حال بعضهم من خلال تعاطي الخمور والمخدرات ليدخلوا في متاهة لا مخرج لها. كما أن لآثار النفسية قد تكون لها انعكاسات صحية كالضغط الداخلي خاصة إذا لم يستطع المديون تلبية حاجيات أسرته بسبب ديونه المتراكمة، وهو ما يساهم في ضعف الاستقرار الأسري.

ثانيا- الأثر الأسري:

إن الأثر الفردي قد تكون له انعكاسات سلبية على الأسرة ككل، فالمقترض قد تراوده فكرة أن الأسرة من زوجة وأبناء قد أوصلوه إلى ما هو عليه وذلك عندما يطالبونه بتوفير حاجيات بما يحقق لهم الحياة الكريمة، فيكثر الجدال والنزاع مما يؤدي إلى توتر داخل الأسرة وعلى طريقة عيشها وراحتها، وبالتالي تدخل الأسرة في حالة من الشعور بالنقص، وقد يصيبها بالتشاؤم والسلبية تجاه المجتمع والحياة، وبالتالي

فالقروض تكون أحيان عائقا أما تقدم السر في مختلف المجالات، وتجعلها تكافح لتبقى لا لترقى.

حسب بعض الدراسات فإن مصادر الضغوط الأسرية عديدة ومتنوعة، فقد حدد كل من بومان Bauman، هاريس Harris، ماك كوبن Mccubbin و باترسن Patterson ستة مجالات لمصادر الضغوط الأسرية والمتمثلة في: التغير في عدد أفراد الأسرة، في أدوراهم، في أساليب معيشتهم كفقدان دخل أو ثروة، في المسؤوليات المرتبطة بالشؤون العائلية أو المرتبطة بالرعاية الصحية، قضايا إدمان المخدرات وقضايا الصدام مع القانون. (1)

فحسب هذا التصنيف، يمكن القول أنه كلما ارتفع عدد أفراد الأسرة زادت حاجياتها والتي بدورها تتطلب المزيد من السيولة المادية، والتي في حالة عدم توفيرها سوف تنعكس على العلاقات الأسرية بسبب عدم تلبية الدخل لمتطلباتها، كما أن أغلب الأبناء يمكن أن ينحرفوا بسبب الخلافات التي قد تنتج بين أوليائهم والتي تدفعهم إلى تعاطي الممنوعات والتي بدورها قد تؤدي إلى الوقوع في المشاكل والتي قد تجرهم إلى العدالة وربما السجون. وعليه، فقد تم تصنيف الضغوط الأسرية إلى ثلاثة أنواع وهي:(2)

أ- الضغوط النفسية داخل الأسرة: وهي الضغوط التي تتعلق بالجوانب النفسية الانفعالية للأفراد داخلها، وتنشأ هذه الضغوط من البيئة الداخلية للأسرة والتي تعد المنطقة الأولى لمصادر الضغوط الأسرية.

---

(1) نقلا عن: بوروبي رجاح فريدة. مرجع سابق، ص 7.

(2) نفس المرجع، ص 8.

ب–الضغوط الداخلية المنشأ في الأسرة: وهي الضغوط التي تتعلق بالتفاعل بين أفرادها، وهي تلك الأشياء أو الأحداث التي يحتك بها النظام الأسري الداخلي بالبيئة الخارجية بطريقة مباشرة.

ج– الضغوط الخارجية المنشأ في الأسرة: وهي الضغوط التي منشأها خارجي أي مصادرها خارج نظام الأسرة من البيئة المحيطة بها، وهي كل الأحداث التي تقع بين النظام الأسري وبين البيئة المحيطة به.[1]

إن ما يسود الحياة الأسرية من ضغوط قد تمتد لفترة طويلة وهو ما يهدد البناء الأساسي لنظام الأسرة إلى الحد الذي يفكك كيانها، ويؤدي بها إلى عدم الاستقرار وعدم القيام بوظائفها.[2] حيث يؤكد المختصون أن للضغوط الأسرية آثار خطيرة، حيث يمكن أن تصبح لكل فرد من أفراد الأسرة ردود فعل شديدة الضغط، إلى جانب انخفاض مستوى تقدير الذات وعدم الاستقرار والإحساس بالتوتر وعدم الثقة بالنفس، وعلى مستوى العائلة فإن خطر وآثار الضغوط الأسرية يؤدي إلى تفكك الأسرة. ويشير نومان Neuman إلى أنه إذا لم يستطع أفراد الأسرة التحكم في مواقف حياتهم فإن استمرارية تأثير الضغط يمكن أن يؤدي إلى تحطم نظام الأسرة[3]. وفي نفس السياق يؤكد Hill هيل أن الأزمات التي تمر بها الأسرة يمكن أن تؤدي إلى نتائج عديدة مثل الانتحار، الطلاق، الهروب والإصابة بالأمراض النفسية.[4]

كما يظهر الضغط في معظم أنشطة أفراد الأسرة اليومية، وهو ما يتطلب التحكم في مستويات الضغوط التي قد تتسبب في تغيير نظام الأسرة سواء من داخلها

---

(1) Karen Mischke, Berkey and Shirley Hanson, op.cit, p.38.

(2) Betty, Neuman. **The Neuman, system model**. B. Neuman , 1989, P.89.

(3) أماني عبد المقصود وتهاني محمد عثمان. مرجع سابق، 2007، ص9.

(4) نقلا عن: فيولا، الببلاوي. "ضغوط الحياة في الأسرة مدخل الإرشاد والأزمات" ورقة مقدمة إلى المؤتمر السنوي الثامن لمركز الإرشاد النفسي، جامعة عين شمس، القاهرة، 2001، ص 614.

أو خارجها، وقد تنجح بعض الأسر في التكيف مع الضغوط المتعددة، بينما البعض الآخر من الأسر قد يفشل في ذلك، ومعظم النظم الأسرية تتعرض إلى حد ما إلى ضغوطات متشابهة خلال دورة حياتها، إلا أن البعض منها تكون أكثر نجاحا في إدارة الضغوط عن الأخرى، بحيث تحول هذه الضغوط إلى قوى ايجابية دافعة، وهي الأسر التي تحافظ على ثبات نظامها وصلابتها، بينما نجد أسر أخرى تواجه نفس المتطلبات والمصاعب إلا أنها تفقد القدرة على التحكم أو التصرف بأساليب تعرض تماسك الأسرة للخطر.[1]

وفي هذا السياق أكد الباحث صباح عياشي من خلال دراسة أجراها حول الاستقرار الأسري وعلاقته بمقاييس التكافؤ والتكامل بين الزوجين في ظل مختلف التغيرات التي عرفها المجتمع الجزائري، أن الانخفاض في المستوى المعيشي لا يمس فقط ميزانية الأسرة من خلال التقليل من المصاريف، بل أن هذا الانخفاض له انعكاس سلبي على التنظيم الداخلي للأسرة كإضعاف مكانة رب الأسرة أمام عجزه عن تلبية حاجيات العائلة بمفرده.[2]

ولمواجهة الضغوط أو على الأقل الحد منها، يستخدم أفراد الأسرة كمجموعة عدة أساليب إما لمواجهة الظروف الصعبة التي يمرون بها أو على الأقل التأقلم معها، فلا تكون الاستجابة روتينية وتلقائية بل مناسبة للموقف الذي يواجه الأسرة، وبالتالي فلا يمكن مواجهة تلك الضغوطات ما لم تكن هناك استجابات معرفية وانفعالية وسلوكية من طرف الأسرة كوحدة. [3]

---

(1) Karen Mischke, Berkey and Shirley Hanson, op.cit, P 42

(2) صباح عياشي، مرجع سابق، ص 246.

(3) فريدة بوروبي رجاح ، مرجع سابق، ص 9.

خلاصة:

بالرغم من تنوع القروض البنكية، إلا أننا نجد أن أغلب القروض المتحصل عليها في إطار القرض الاستهلاكي لا تعود بمصلحة لصاحبها بل تسبب له الضرر، لاسيما إذا كانت تلك القروض لا تحقق عوائد مالية وبالتالي يمكن أن تؤثر سلبا على جوانب الحياة الأخرى، وهنا يكون الضرر أكبر. فالقروض البنكية لا تقتصر على فئة معينة من المجتمع فقط وإنما كل من لديه دخل يمكنه أن يتحصل على القرض، إلا أن مدة وكيفية تسديد القرض هي التي تختلف، ولهذا نجد حتى المتقاعدين لا يزالوا مرتبطين بالقروض البنكية وهذا مؤشر له آثار سلبية على المستوى المعيشي لهذه الفئة والتي أغلبها تراجع دخلها بسبب التقاعد، إضافة إلى كون الراتب لا يتماشى مع القدرة الشرائية.

وعليه فإن القروض البنكية التي يلجأ إليها الفرد، لتوفير حاجاته الضرورية من بناء منزل وشراء سيارة، وزواج، وغيرها ليصل بذلك إلى الحياة الكريمة التي يسعى لها كل فرد في ظل تدني مستوى دخله المادي، قد تنعكس عليه مستقبلا نظرا لعدم إلمامه بالعواقب التي تنتظره.

الفصل الثامن

الدراسة الميدانية

الفصــل الثامن
الدراســة الميدانيـة

تمهيد:

نتطرق في هذا الفصل إلى الدراسة الميدانية والتي تم من خلالها جمع معطيات الدراسة عن طريق الاستبيان وفق شروط وخصائص فرضتها طبيعة الموضوع. وعليه تم تقسيم هذا الفصل إلى مبحثين: المبحث الأول عبارة عن عرض لخصائص أفراد عينة الدراسة، أما المبحث الثاني فقد خصصناه لعرض وتحليل بيانات الدراسة الميدانية انطلاقا من الفرضيات التي تم طرحها في بداية الدراسة.

المبحث الأول: خصائص عينة الدراسة

الجدول رقم (2): يبين توزيع أفراد العينة حسب السن

السن	التكرار	%
29 -20	24	%8,60
39-30	52	%18,64
49-40	129	%46,24
59-50	44	%15,77
60 فأكثر	30	%10,75
المجموع	279	%100

نلاحظ من خلال النتائج المتحصل عليها في الجدول رقم (2) والمتعلق بتوزيع أفراد العينة حسب السن، أن أعلى فئة عمرية هي للأفراد الذين يتراوح سنهم ما بين 40–49 سنة والبالغ عددهم 129 ، أي بنسبة قدرها 46,24%، لتليها فئة السن التي تقع ما بين 30–39 سنة والمقدرة بنسبة 18,64%، بينما الفئة التي يتراوح سنها ما بين 50–59 سنة فقد قدرت نسبتها 15,77%، في حين نجد أن فئة السن التي تتراوح ما بين 60 سنة فأكثر قد بلغت نسبتهم 10,75%، أما فئة المبحوثين الذين يتراوح سنهم ما بين 20–29 سنة والتي تعد الفئة الأقل فهم لا يمثلون سوى 8,6% من المجموع الكلي لأفراد العينة.

وعليه، حسب البيانات المشار إليها في الجدول، يتضح لنا أن النسبة الأكبر من المبحوثين هم من الكهول حيث يمثلون متوسط سن أفراد العينة أي من 40 إلى 49 سنة، وبالتالي فهي الفئة الأكثر توجها نحو الاقتراض مقارنة بباقي المبحوثين.

الجدول رقم (3): يبين توزيع أفراد العينة حسب الجنس

الجنس	التكرار	%
ذكر	231	%82,80
أنثى	48	%17,20
المجموع	279	%100

تشير المعطيات المبينة في الجدول رقم (3) أن عدد الذكور أكبر بكثير من العنصر النسوي، أي بنسبة قدرها 82,8% مقارنة بعدد الإناث اللواتي لم تتجاوز نسبتهن 17,20%.

وبالتالي فإن الذكور يمثلون الأغلبية من مجموع الأفراد المبحوثين وهو ما يفسر أن الإناث أقل توجها نحو الاقتراض مقارنة بالرجال.

الجدول رقم (4): يبين توزيع أفراد العينة حسب الحالة المدنية

الحالة العائلية	التكرار	%
أعزب	41	%14,70
متزوج	220	%78,85
مطلق	10	%3,58
أرمل	8	%2,87
المجموع	279	%100

من خلال بيانات الجدول رقم (4) يتضح لنا أن غالبية المبحوثين متزوجون والبالغ عددهم 220 مبحوث أي ما نسبته 78,85% من مجموع أفراد العينة، ثم تأتي بعدها فئة العزاب بنسبة 14,70%، بينما فئة المطلقين والأرامل فقد بلغت نسبتهم على التوالي 3,58% و2,87%.

ومنه نستنتج أن المتزوجين هم الأفراد الأكثر توجها نحو الاقتراض بسبب كثرة الالتزامات العائلية مقارنة مع باقي المبحوثين.

الجدول رقم (5): يبين توزيع أفراد العينة حسب المستوى التعليمي

المستوى التعليمي	التكرار	%
ابتدائي	4	%1,43
متوسط	14	%5,02
ثانوي	29	%10,39
جامعي	222	%79,57
دراسات عليا	10	%3,58
المجموع	279	%100

من خلال النتائج المتحصل عليها في الجدول رقم (5)، نلاحظ أن أكبر نسبة ممثلة في الأفراد الذين لديهم مستوى تعليمي جامعي بنسبة قدرت بـ 79,57%، لتليها الفئة التي لديها مستوى ثانوي والتي لم تتجاوز نسبتها 10,39%، ثم المبحوثين الذين لديهم مستوى المتوسط والمقدرة نسبتهم بـ 5,02%، أما الأفراد الذين لديهم دراسات عليا فقد بلغ عددهم 10 أفراد أي بنسبة 3,58%، وأخيرا فئة المستوى الابتدائي والتي بلغت نسبتها 1,43% وهي أقل نسبة مقارنة مع باقي المبحوثين.

بناء على هذه النتائج، يمكن القول أن أغلبية المبحوثين الممثلين بفئة الجامعيين هم الفئة الأكثر اقتراضا من البنوك مقارنة مع باقي أفراد العينة، وبالتالي فإن مجتمع البحث لديه مستوى تعليمي لا بأس به.

الجدول رقم (6): يبين توزيع أفراد العينة حسب المهنة

المهنة	التكرار	%
موظف في القطاع العمومي	204	%73,12
موظف في القطاع الخاص	49	%17,56
متقاعد	26	%9,32
المجموع	279	%100

تشير النتائج المتحصل عليها في الجدول رقم (6) أن ما يقارب ثلثي أفراد العينة يعملون في القطاع العمومي، حيث بلغت نسبتهم 73,12%، بينما نجد 17,56% من مجموع المبحوثين موظفون في القطاع الخاص، أما باقي المبحوثين والممثلين في فئة المتقاعدين فقد بلغت نسبتهم 9,32% وهي نسبة أقل مقارنة بموظفي القطاع العمومي والخاص.

إن هذه النتائج تبين أن أغلب المقترضين موظفون في القطاع العمومي الذي يوفر عملا مستقرا و راتبا مضمونا، والذي من خلاله يمكن تسديد قيمة القرض المتحصل عليه وهذا عكس القطاع الخاص، أما المتقاعدين فهم أقل إقبالا على القروض البنكية.

الجدول رقم (7): يبين توزيع أفراد العينة حسب عدد الأبناء

العدد	التكرار	%
بدون أطفال	35	%12,54
2-1	52	%18,64
4-3	153	%54,84
6-5	35	%12,54
7 فأكثر	4	%1,43
المجموع	279	%100

من خلال النتائج المتحصل عليها في الجدول رقم (7)، نلاحظ أن غالبية المبحوثين لديهم من 3 إلى 4 أبناء بنسبة قدرت بـ 54,84%، لتليها الفئة التي لديها طفل إلى طفلين والمقدرة نسبتهم بـ 18,64%، في حين نجد ما نسبته 12,54% ممثلة في الفئة التي لديها من 5 إلى 6 أبناء، وهي نفس النسبة بالنسبة للفئة التي ليس لديها أطفال، أما المبحوثين الذين لديهم 7 أبناء فأكثر فإن نسبتهم لم تتجاوز 1,43% من مجموع أفراد العينة.

ومنه نستنتج أن أكثر من نصف مجتمع البحث والمقدر عددهم بـ 153 فردا لديهم إما ثلاث أبناء أو أربع أبناء، وهو ما يفسر ميل الجزائريين إلى تحديد النسل وهذا لعدة اعتبارات مرتبطة بظروف كل أسرة على حدا.

إن لكثرة عدد أفراد الأسرة أو قلتها تأثيرا كبيرا في مستوى المعيشة وطبيعة الاستهلاك، فعلى أساس دخل حقيقي معين يرتفع مستوى معيشة الأسرة كلما قل عدد أفرادها، وبذلك فإن الأسرة الصغيرة تنفق مقدارا قليلا على الطعام والمسكن بينما تنفق جزءا كبيرا من الدخل على السلع والخدمات الكمالية وشبه الكمالية.

الجدول رقم (8) يبين توزيع أفراد العينة حسب ملكية السكن

ملكية السكن	التكرار	%
ملك	165	%59,13
مستأجر	40	%14,34
سكن وظيفي	28	%10,04
لا أملك	46	%16,49
المجموع	279	%100

من خلال النتائج المتحصل عليها في الجدول رقم (8)، نلاحظ أن أغلب أفراد العينة يملكون سكنا حيث قدرت نسبتهم بـ 59,13%، في حين نجد ما نسبته 16,49% لا يملكون سكنا، لتليها فئة المستأجرين بنسبة 14,34%، وأخيرا الفئة التي لديها سكن وظيفي والمقدرة بنسبة 10,04%.

وعليه نستنتج أن مالكي السكن يمثلون النسبة الأكبر في هذه الدراسة مقارنة مع باقي المبحوثين، وهو ما يفسر أن الظروف المعيشية لهذه الفئة أفضل نظرا لوجود سكن دائم يأوي أفراد الأسرة، وهو نفس الشيء بالنسبة للأفراد الذين لديهم فيلا والذين تكون نفقاتهم الشهرية أقل مقارنة مع فئة المستأجرين التي تعتبر الأكثر تضررا نظرا

لكونها تقوم بتخصيص جزء من دخلها لدفع مستحقات الإيجار وهو ما ينعكس سلبا على مستواها المعيشي.

الجدول رقم (9): يبين سن أفراد العينة حسب الجنس

الجنس / السن	ذكر		أنثى		المجموع	
	التكرار	%	التكرار	%	التكرار	%
20- 29 سنة	11	%45,83	13	%54,17	24	%100
30-39 سنة	35	%67,30	17	%32,70	52	%100
40-49 سنة	125	%96,90	4	%3,10	129	%100
50-59 سنة	42	%95,45	2	%4,55	44	%100
60 سنة فأكثر	18	%60	12	%40	30	%100
المجموع	231	%82,80	48	%17,20	279	%100

من خلال المعطيات المتحصل عليها في الجدول رقم (9)، نلاحظ أن فئة الذكور والذين تتراوح أعمارهم ما بين 40 و49 سنة يمثلون أعلى نسبة والمقدرة بـ96,90%، مقابل الإناث من نفس السن والتي لم تتجاوز نسبتهن 3,10%، لتليها الفئة التي يتراوح سنها ما بين 50 و59 سنة أين بلغت نسبة الذكور 95,45% في حين لم تتجاوز نسبة الإناث 4,55%، وبالنسبة للفئة التي تتراوح أعمارها ما بين 30

و39 سنة فقد بينت النتائج أن نسبة الذكور أكبر من نسبة الإناث والمقدرة بـ67,30% في حين بلغت نسبة الإناث 32,70 %. بينما نجد فئة الأعمار ما بين 20 و 29 سنة وهي الفئة الشابة، حيث قدرت نسبة الإناث 54,17% مقابل الذكور الذين لم تتجاوز نسبتهم 45,83%.

نستنتج من خلال نتائج الجدول أن مختلف فئات سن أفراد العينة هم ذكور، كما أن الفئة العمرية التي تتراوح ما بين 40 و49 سنة والمتمثلة في سن الكهولة هي الأكثر إقبالا على القروض البنكية وهذا لعدة اعتبارات من بينها أن أغلبهم متزوجون نظرا لسنهم (أنظر الجدول رقم 4)، وبالتالي فمتطلبات عيشهم تزداد.

كما لاحظنا إقبال الذكور أكثر من الإناث على القروض البنكية في مختلف الفئات العمرية، ماعدا الفئة التي تتراوح أعمارها ما بين 20 و 29 سنة والتي كانت نسبة الإناث أكبر من نسبة الذكور، والذي يمكن تفسيره على أساس أن الإناث في هذا السن أصبحن يفكرن في تأمين مستقبلهن كالرجال كتوفير السكن والسيارة وغيرها من الضروريات التي أصبح الإنسان لا يمكن أن يستغني عنها.

الجدول رقم (10): يبين مهنة أفراد العينة حسب الجنس

الجنس / المهنة	ذكر		أنثى		المجموع	
	التكرار	%	التكرار	%	التكرار	%
موظف في القطاع العمومي	170	%83,33	34	%16,67	204	%100
موظف في القطاع الخاص	46	%93,88	3	%6,12	49	%100
متقاعد	15	%57,70	11	%42,30	26	%100
المجموع	231	%82,80	48	%17,20	279	%100

تشير البيانات المتحصل عليها في الجدول رقم (10) أن القطاع العمومي يستحوذ على أكبر نسبة من أفراد العينة لكلا الجنسين، حيث قدرت نسبة الذكور بـ83,33% ونسبة الإناث 16,67% ، أما القطاع الخاص فقد بلغت نسبة الذكور 93,88% في حين لم تتجاوز نسبة الإناث 6,12% وهي أقل نسبة من مجموع أفراد العينة، وفي ما يخص فئة المتقاعدين فقدرت نسبة الذكور 57,70 % والإناث 42,30%.

وعليه يمكن القول، أن أغلبية المبحوثين الذكور هم موظفون في القطاع الخاص عكس الجنس اللطيف اللواتي أغلبهن يعملن في القطاع العمومي، ولعل العمل في مؤسسات الدولة يعد مطلبا للعديد من فئات المجتمع وذلك بحثا عن الاستقرار في

العمل مقارنة بالقطاع الخاص، خاصة وأن الحصول على القرض يتطلب الاستقرار في العمل لضمان تسديد أقساط القرض المتحصل عليه من طرف البنك.

أما المتقاعدين والذين كانوا موظفين في السابق فإن أغلبيتهم ذكور رغم أن التقاعد يؤثر بشكل كبير على الدخل الشهري للفرد من ناحيتين، الأولى تدني الدخل بسبب التقاعد والثانية الاقتطاع الشهري الموجه لتسديد القرض، وبالتالي لا يتبقى الكثير من المال لتلبية حاجيات الأسرة وهو ما يؤثر بشكل مباشر على مستواها المعيشي.

الجدول رقم (11): يبين المستوى التعليمي لأفراد العينة حسب الجنس

الجنس / المستوى التعليمي	ذكر		أنثى		المجموع	
	التكرار	%	التكرار	%	التكرار	%
ابتدائي	2	%50	2	%50	4	%100
متوسط	10	%71,42	4	%28,58	14	%100
ثانوي	27	%93,10	2	%6,90	29	%100
جامعي	185	%83,33	37	%16,67	222	%100
دراسات عليا	7	%70	3	%30	10	%100
المجموع	231	%82,80	48	%17,20	279	%100

نلاحظ من خلال قراءة الجدول رقم (11) أن أغلبية أفراد العينة الذين لديهم مستوى جامعي هم ذكور والمقدرة نسبتهم بـ 83,33% وهي أعلى نسبة مقارنة مع الإناث بنسبة 16,67%، لتليها الفئة التي لديها مستوى ثانوي والمقدرة بـ 93,10% بالنسبة للذكور و6,90% بالنسبة للعنصر النسوي.

أما الفئة التي لديها مستوى متوسط فنجد الرجال يمثلون نسبة 71,42% مقابل 28,58% للإناث. في ما يخص مستوى الدراسات العليا فقدرت نسبة المبحوثين 70% للرجال و30% للإناث، وأخيرا الفئة التي لديها مستوى الإبتدائي فقد جاءت النتائج متساوية لكلا الجنسين والمتمثلة في نسبة 50% لكل منهما.

ومنه نستنتج أن المستوى التعليمي للذكور استحوذ على أعلى نسبة مقارنة مع الإناث في جميع المستويات، ماعدا المستوى الابتدائي فقد جاءت النسب متساوية بين الذكور والإناث، كما أن أعلى نسبة للذكور كانت في المستوى الثانوي، وبالتالي فالاقتراض لا يتحدد بالمستوى التعليمي وإنما الحاجة هي التي تدفع الأفراد للاقتراض من البنوك.

المبحث الثاني: عرض وتحليل بيانات الدراسة الميدانية:

خلال هذا المبحث سوف نقوم بتحليل النتائج المتحصل عليها من الدراسة الميدانية وذلك انطلاقا من الفرضيات التي تم طرحها للتأكد من صحتها أو خطأها قصد معرفة أثر القروض البنكية على المستوى المعيشي للفرد.

المطلب الأول: عرض وتحليل بيانات الفرضية الأولى:

الجدول رقم (12): يبين توزيع أفراد العينة حسب الدخل الشهري للفرد

الدخل الشهري	التكرار	%
من 12.000 إلى أقل من 20.000 دج	13	%4,66
من 20.000 إلى أقل من 40.000 دج	214	%76,70
من 40.000 إلى أقل من 60.000 دج	42	%15,05
60.000 دج فأكثر	10	%3,58
المجموع	279	%100

تشير البيانات المتحصل عليها في الجدول رقم (12)، أن أعلى نسبة هي للفئة التي يتراوح دخلها من 20.000 إلى أقل من 40.000 دج والتي قدرت بـ 76,70%، وتأتي في المرتبة الثانية الفئة التي يتراوح دخلها من 40.000 إلى أقل من 60.000 دج، في حين نجد فئة المبحوثين الذين لديهم راتب من 12.000 إلى أقل من 20.000 دج لم تتجاوز نسبتهم 4,66%، وأخيرا الأفراد المبحوثين الذين لديهم راتب 60.000 دج فأكثر والمقدرة نسبتهم 3,58%.

وبناء على ذلك، نستنتج أن غالبية المبحوثين لديهم دخل من 20.000 إلى أقل من 40.000 دج، لاسيما وأن أغلب المبحوثين موظفون في القطاع العمومي (أنظر الجدول رقم 5)، وهو أجر الموظف الجامعي البسيط، وبالتالي فهؤلاء المبحوثين يلجأون للقرض قصد تلبية حاجياتهم والتي لا يمكن الحصول عليها بالاعتماد على الراتب الشهري. من جانب آخر لاحظنا أن النسبة أقل بكثير بالنسبة للمبحوثين الذين دخلهم يتراوح من 12.000 إلى أقل من 20.000 دج وهذا بسبب عدم قدرة هذه الفئة على الاقتراض من البنوك بسبب الاقتطاع الشهري من الراتب الذي يعد بسيطا وبالتالي أغلبيتهم يتفادون الاقتراض، عكس الفئة التي لديها راتب يتجاوز 60.000 دج والتي لديها إمكانية الادخار وعدم اللجوء إلى البنوك إلا في حالات الضرورة.

الجدول رقم (13): يبين الدخل الشهري حسب المهنة

المهنة / الدخل الشهري	القطاع العمومي	القطاع الخاص	متقاعد	المجموع
	التكرار %	التكرار %	التكرار %	التكرار %
من 12000 إلى أقل من 20000 دج	7 %53,84	- -	6 %46,16	13 %100
من 20000 إلى أقل من 40000 دج	158 %73,83	42 %19,62	14 %6,54	214 %100
من 40000 إلى أقل من 60000 دج	33 %78,58	7 %16,66	2 %4,76	42 %100
60000 دج فأكثر	6 %60	- -	4 %40	10 %100
المجموع	204 %73,12	49 %17,56	26 %9,32	279 %100

تؤكد البيانات الواردة في الجدول رقم (13) الذي يبين الدخل الشهري لأفراد العينة حسب المهنة، أن الفئة التي تتقاضى أجر شهري والذي يتراوح ما بين 20.000دج و40000دج تمثلها أعلى نسبة في القطاع العمومي والمقدرة بـ73,83% مقابل ما نسبته 19,62% في القطاع الخاص و6,54% بالنسبة للمتقاعدين.

كما نلاحظ أن الفئة التي يتراوح دخلها الشهري ما بين 40.000 دج و60.000 دج تتمثل في الأفراد الذين يعملون في القطاع العمومي وهذا بنسبة 78,58% ثم تليها نسبة 16,66% بالنسبة للمبحوثين الذين يشتغلون في القطاع الخاص، أما أفراد العينة المتقاعدين فلم تتجاوز نسبتهم 4,76% وهي الأقل مقارنة بباقي أفراد العينة.

بالنسبة للفئة يتراوح دخلها الشهري ما بين 12000 دج و20000 دج تشير النتائج إلى أن ما نسبته 53,84% ينتمون إلى القطاع العمومي وما يقارب 46,16% بالنسبة للمتقاعدين. أما الفئة التي يتجاوز دخلها الشهري 60000 دج فقد بلغت نسبة المبحوثين الذي يعملون في القطاع العمومي 60% مقابل ما نسبته 40% بالنسبة لفئة المتقاعدين.

ومنه نستنتج أن أعلى النسب هي للفئة التي تعمل في القطاع العمومي لاسيما أفراد العينة الذين يتجاوز دخلهم الشهري 40000 دج وهو الأجر المتوسط الذي يتقاضاه أي عامل بمستوى جامعي في القطاع العمومي، كما لاحظنا أن أقل النسب ممثلة في الفئة التي تعمل في القطاع الخاص أو فئة المتقاعدين.

وبما أن أفراد مجتمع الدراسة هم من المقترضين فإن الأجر المتحصل عليه كلما كان أقل كلما كان تأثيره أكبر بسبب التزام المبحوثين بتسديد القرض البنكي وهو

ما ينعكس سلبا على المستوى المعيشي للأفراد خاصة بسبب الظروف المعيشية الصعبة التي يمر بها المجتمع الجزائري نتيجة تدهور القدرة الشرائية وارتفاع الأسعار، لاسيما وأن الفرد لديه التزامين، أحدهما اتجاه البنك والثاني لتلبية حاجياته وحاجيات أسرته.

الجدول رقم (14): يبين توزيع أفراد العينة حسب تعدد مداخيل الأسرة

المداخيل	التكرار	%
دخل واحد	208	%74,55
أكثر من دخل	71	%25,45
المجموع	279	%100

بناءا على المعطيات المتحصل عليها في الجدول رقم (14) الذي يوضح ما إذا كان للمبحوثين أكثر من دخل، نجد أن أغلبية أفراد العينة لديهم مصدر مالي واحد والمقدرة نسبتهم بـ74,55% مقارنة مع باقي أفراد العينة البالغ عددهم 71 فردا أي ما نسبته 25,45%.

إن هذه النتائج تبين لنا أن غالبية المقترضين يعتمدون على راتبهم الشهري الذي يعد المصدر الوحيد للدخل من أجل تسديد أقساط القرض المتحصل عليه من البنك، أما باقي المبحوثين فلديهم مصادر دخل أخرى تساعدهم على تسديد ديونهم وبالتالي فهم أقل تأثرا مقارنة مع الفئة التي لديها دخل واحد.

الجدول رقم (15): يبين ما إذا كان كلا الزوجين يعملان

العمل	التكرار	%
نعم	71	%32,27
لا	149	%67,73
المجموع	220	%100

يتضح من خلال الجدول رقم (15) الخاص بالمتزوجين، أن أغلبية المبحوثين المتزوجين يعملون بمفردهم وهذا بنسبة 67,73% أما المبحوثين (ذكور وإناث) الذين لديهم زوجة عاملة أو زوج عامل فقد بلغت نسبتهم 32,27% من مجموع أفراد عينة المتزوجين.

وعليه، يمكن القول أن أعلى نسبة مثلتها فئة المتزوجين الذين لديهم دخل واحد كونهم يعملون بمفردهم، عكس الفئة التي يعمل فيها كلا الزوجين، وهو ما يساعد الزوجين على الاقتراض قصد الحصول على قرض أكبر من خلال جمع راتب كل منهما، وبالتالي تكون وضعيتهم أفضل مقارنة بباقي المبحوثين الذين لديهم زوجات ماكثات بالبيت.

الجدول رقم: (16) يبين توزيع أفراد العينة حسب الدخل الشهري للزوج

الدخل الشهري	التكرار	%
من 12.000 إلى أقل من 20.000 دج	11	%68,75
من 20.000 إلى 40.000 دج	5	%31,25
المجموع	16	%100

يتضح من خلال بيانات الجدول رقم (16) أن الأزواج لديهم راتب يتراوح ما بين 12.000 إلى أقل من 20.000 دج والمقدرة نسبتهم 68.75%، في حين نجد فئة الأزواج الذين لديهم دخل شهري من 20.000 إلى أقل من 40.000 دج لم تتجاوز نسبتهم 31,25%.

نستنتج مما تقدم أن أغلبية الزوجات اللواتي لديهن زوج يعمل لا يتجاوز راتبه 20.000 دج، وبالتالي يمكن القول أن ضعف راتب الزوج يزيد من أهمية راتب الزوجة لاسيما وأن راتب الزوج وحده لا يكفي لتسديد القرض البنكي.

الجدول رقم: (17) يبين توزيع أفراد العينة حسب الدخل الشهري للزوجة

الدخل الشهري	التكرار	%
من 12.000 إلى أقل من 20.000 دج	23	%41,81
من 20.000 إلى أقل من 40.000 دج	27	%49,09
من 40.000 دج إلى 60.000 دج	5	%9,10
المجموع	55	%100

حسب المعطيات المبينة في الجدول رقم (17) نلاحظ أن أعلى نسبة مثلتها فئة الزوجات اللواتي يتقاضين راتب شهري يتراوح ما بين 20.000 دج و40.000 دج أي ما نسبته 49,09%، في حين نجد نسبة الفئة التي لديها دخل شهري لا يتجاوز 20.000 دج تقدر بـ 41,81%، أما أقل نسبة فتمثلها الفئة التي لديها دخل يتراوح ما بين 40.000 دج و 60.000 دج وهذا بنسبة 9,10%.

وعليه نستنتج أن قرابة نصف عدد أفراد العينة المتمثل في الزوجات العاملات لديهن رواتب محترمة والتي من خلالها يساعدن أزواجهن في تدبير شؤون البيت وكذا تسديد القرض البنكي. وبالتالي فالوضع الاجتماعي لهذه الفئة أفضل بكثير مقارنة مع الأفراد المبحوثين الذين يعملون بمفردهم.

الجدول رقم (18): يبين توزيع أفراد العينة حسب سبب الإقتراض

السبب	التكرار	%
شراء شقة	186	%66,67
بناء مسكن	10	%3,58
شراء قطعة أرض	6	%2,15
شراء سيارة	29	%10,39
شراء أثاث وأجهزة كهرومنزلية	34	%12,19
ترميم بيت	14	%5,02
المجموع	279	%100

يوضح الجدول رقم (18) أن ما نسبته 66,67% من المبحوثين يرون أن سبب لجوئهم للاقتراض هو بغرض شراء شقة، وأن ما نسبته 12,19% أكدوا بأنهم تحصلوا على القرض لشراء الآثاث والأجهزة الكهرومنزلية، لتأتي بعدها الفئة التي اقترضت لشراء سيارة والمقدرة بنسبة 10,39%، وبالنسبة المبحوثين الذين أرجعوا سبب الاقتراض إلى ترميم البيت فلم تتجاوز نسبتهم 5,02%، في حين نجد الفئة التي كانت إجاباتها بناء مسكن أو شراء قطعة أرض فقد بلغت نسبتهم 3,58% و2,15% على التوالي.

ومنه يمكن القول أن أغلبية أفراد عينة الدراسة تحصلوا على قرض عقاري بهدف شراء شقة، وهو ما يفسر اتجاه الجزائريين نحو الاقتراض قصد توفير سكن عائلي الذي يعد مطلبا ملحا لجميع فئات المجتمع.

الجدول رقم (19) يبين العلاقة بين أسباب لجوء أفراد العينة إلى لاقتراض مع تعدد المداخيل

الدخل الشهري / أسباب الاقتراض	دخل واحد		أكثر من دخل		المجموع	
	التكرار	%	التكرار	%	التكرار	%
شراء شقة	64	%34.41	122	%65.59	186	%100
بناء مسكن	10	%100	-	-	10	%100
شراء قطعة أرض	6	%100	-	-	6	%100
شراء سيارة	29	%100	-	-	29	%100
شراء أثاث وأجهزة كهرومنزلية	28	%82.35	6	%17.65	34	%100
ترميم بيت	14	%100	-	-	14	%100
المجموع	151	%54.12	128	%45.88	279	%100

من خلال المعطيات المتحصل عليها في الجدول رقم (19) نلاحظ أن ما نسبته 100% تمثلها الفئة التي كان سبب حصولها على القرض هو من أجل بناء مسكن، وهي نفس النتيجة بالنسبة لشراء سيارة أو شراء قطعة أرض أو ترميم بيت، علما أن هذه الفئة لديها مصدر دخل واحد. ثم تأتي في المرتبة الثانية فئة المبحوثين الذين لديهم مصدر دخل واحد والذين أكدوا من خلال إجاباتهم أن سبب اللجوء إلى

الاقتراض هو من أجل شراء الآثاث والأجهزة الكهرومنزلية والمقدرة نسبتهم بـ82.35%.

أما المبحوثين الذين لديهم أكثر من دخل فقد بلغت نسبة أفراد العينة الذين أرجعوا سبب اقتراضهم من البنك هو لشراء شقة والمقدرة نسبتهم بـ 65.59%، مقابل ما نسبته 34.41% بالنسبة للمبحوثين الذين لديهم دخل واحد، بينما نجد أقل نسبة وهي 17.65% مثلتها الفئة التي لديها أكثر من دخل والتي أكدت أن السبب الرئيسي وراء الاقتراض هو من أجل شراء الآثاث والأجهزة الكهرومنزلية.

من خلال هذه المعطيات نستنتج أن أغلبية أفراد العينة لديهم دخل واحد، وبالتالي فإن سبب لجوئهم إلى الاقتراض هو عدم استطاعتهم توفير الأموال اللازمة قصد الحصول على ما يريدون كون الدخل وحده لا يكفي لتلبية متطلباتهم.

الجدول رقم (20): يبين العلاقة بين أسباب الاقتراض والدخل الشهري للمبحوثين

الدخل الشهري / أسباب الاقتراض	من 12000 إلى أقل من 20000 دج		من 20000 إلى أقل من 40000 دج		من 40000 إلى أقل من 60000 دج		60000 دج فأكثر		المجموع	
	التكرار	%	التكرار	%	التكرار	%	التكرار	%	التكرار	%
شراء شقة	2	%1.08	134	%72.04	41	%22.04	9	%4.84	186	%100
بناء مسكن	–	–	10	%100	–	–	–	–	10	%100
شراء قطعة أرض	–	–	6	%100	–	–	–	–	6	%100
شراء سيارة	–	–	29	%100	–	–	–	–	29	%100
شراء أثاث وأجهزة كهرومنزلية	9	%26.47	25	%73.53	–	–	–	–	34	%100
ترميم بيت	2	%14.29	10	%71.43	1	%7.14	1	%7.14	14	%100
المجموع	13	%4.66	214	%76.70	42	%15.05	10	%3.59	279	%100

تشير البيانات المتحصل عليها في الجدول رقم (20) أن أفراد العينة الذين اقترضوا من البنك لأجل بناء مسكن والذين يتراوح دخلهم من 20.000 دج إلى أقل من 40.000 دج قد بلغت نسبتهم 100%، وهي نفس النتيجة بالنسبة للأفراد الذين تحصلوا على القرض لشراء قطعة أرض أو شراء سيارة. في حين نجد تقارب في النتيجة بالنسبة لأفراد العينة الذين لديهم دخل من 20.000 دج إلى أقل من 40.000 دج والذين

أكدوا في إجاباتهم أن سبب الاقتراض هو من أجل شراء الأثاث والأجهزة الكهرومنزلية وذلك بنسبة 73.53%، ثم نسبة 72.04% بالنسبة لشراء شقة و71.43% بالنسبة لترميم بيت.

بالنسبة لأفراد العينة الذين يتراوح دخلهم ما بين 12.000 دج إلى أقل من 20.000 دج والذين اقترضوا لشراء شقة فلم تتجاوز نسبتهم 1.08% مقارنة مع الفئة التي يتراوح دخلها ما بين 40.000 دج وأقل من 60.000 دج والمقدرة نسبتها بـ22.04%، ثم 4.84% بالنسبة للفئة التي لديها دخل يقدر بـ 60.000 دج فأكثر.

كما لاحظنا من خلال معطيات الجدول رقم (20) أن الفئة التي اقترضت من أجل ترميم بيت قد جاءت نسبهم متساوية بين الفئة يتراوح دخلها ما بين 40000 دج و60000 دج والفئة التي يقدر دخلها بـ 60000 دج فأكثر، حيث قدرت نسبت كلا الفئتين 7.14%.

وعليه نستنتج أنه كلما ارتفع الدخل الشهري للمبحوثين كلما تراجعت نسبة الاقتراض من البنوك، وبالتالي فسبب الاقتراض يعود بالدرجة الأولى إلى ضعف الدخل والذي تمثله الفئة التي لديها دخل متوسط والذي لا يتجاوز 40000 دج، لاسيما وأن أغلب القروض المتحصل عليها هي قروض عقارية والتي هي في غالب الأحيان قروض كبيرة والتي لا يمكن لصاحب الدخل المتوسط أن يوفرها من خلال دخله الشهري.

الجدول رقم (21): يبين توزيع أفراد العينة حسب نوع القرض

نوع القرض	التكرار	%
قرض استهلاكي	63	%21,15
قرض عقاري	216	%78,85
المجموع	279	%100

من خلال النتائج المتحصل عليها في الجدول رقم (21) نجد أن نسبة 78,85% من مجموع أفراد عينة الدراسة قد تحصلوا على قرض عقاري، في حين نجد ما نسبته 21,15% من المبحوثين تحصلوا على قروض استهلاكية.

ومنه نستنتج أن أعلى نسبة من المبحوثين والذين يمثلون الأغلبية لديهم قروض عقارية والموجهة إما لشراء شقة أو لبناء مسكن فردي أو لشراء قطعة أرض، وبالتالي فقيمة القرض المتحصل عليه تختلف بحسب نوع القرض وكذا حسب الراتب الشهري لكل فرد.

الجدول رقم (22): يبين حجم القرض المتحصل عليه من قبل المبحوثين

حجم القرض	التكرار	%
كبير	73	%26,16
متوسط	143	%51,25
صغير	63	%22,58
المجموع	279	%100

حسب المعطيات المتحصل عليها في الجدول رقم (22) نلاحظ أن أكثر من نصف المبحوثين والمقدرة نسبتهم بـ 51,25% قد تحصلوا على قرض متوسط، وأن ما نسبته 26,16% تحصلوا على قروض كبيرة، أما الأفراد الذين تحصلوا على قروض صغيرة فقد بلغت نسبتهم 22,58%.

نستنتج من خلال هذه الإجابات أن أعلى نسبة هي الفئة التي تحصلت على قرض متوسط باعتبار أن أغلبية أفراد العينة لديها دخل متوسط (الجدول رقم 12)، وهو ما يفسر لجوء مجتمع البحث إلى هذا النوع من القروض قصد توفير السيولة المادية التي تسمح لهم بتحقيق متطلباتهم واحتياجاتهم والتي تختلف من فرد لآخر. تجدر الإشارة إلى وجود حساسية في ذكر القيمة الحقيقية للقرض البنكي من طرف المبحوثين والذين يفضلون ذكر حجم القرض على ذكر قيمة مبلغ القرض، وهو ما دفعنا لاختيار هذا النوع من التساؤلات حتى لا يكون هناك إحراجا لهم.

الجدول رقم (23): يبين العلاقة بين الدخل ونوع القرض

نوع القرض / الدخل الشهري	قرض عقاري		قرض استهلاكي		المجموع	
	التكرار	%	التكرار	%	التكرار	%
من 12000 إلى أقل من 20000 دج	4	%30,77	9	%69,23	13	%100
من 20000 إلى أقل من 40000 دج	160	%74,77	54	%25,23	214	%100
من 40000 إلى أقل من 60000 دج	42	%100	–	–	42	%100
60000 فأكثر دج	10	%100	–	–	10	%100
المجموع	216	%77,42	63	%22,58	279	%100

حسب المعطيات المبينة في الجدول رقم (23) نلاحظ أن أعلى نسبة تمثلها الفئة التي تحصلت على قرض عقاري والتي يتراوح دخلها الشهري ما بين 20.000دج و40.000 دج والمقدرة بـ 74,77%، بينما نجد المبحوثين الذين تحصلوا على القرض الاستهلاكي لنفس الفئة لم تتجاوز نسبتهم 25,23%.

في حين نجد العكس بالنسبة للفئة التي يتراوح دخلها الشهري ما بين 12.000دج و 20.000 دج حيث بينت النتائج أن الفئة التي تحصلت على القرض الاستهلاكي تمثل الأغلبية وهذا بنسبة 69,23% مقارنة مع المبحوثين من نفس الفئة المتحصلين على القرض العقاري والذين لم تتجاوز نسبتهم 30,77%. أما المبحوثين

الذين يتجاوز دخلهم 40.000 دج فأكثر، فنلاحظ أنهم تحصلوا كلهم على القرض العقاري أي ما نسبته 100%

وعليه يمكن القول أن مجتمع الدراسة يميل بشكل كبير نحو القروض العقارية أكثر من القروض الاستهلاكية لاسيما وأن هذه الأخيرة دخلت حيز التنفيذ مؤخرا سنة 2016 وهذا بعد أن تم إلغائها سنة 2009، علما أن الهدف من هذه القروض هو توجيه المستهلك الجزائري نحو اقتناء المنتوج الجزائري.

كما نلاحظ أن المبحوثين الذين تجاوز دخلهم الشهري 40000 دج لم يلجأؤ إلى القروض الاستهلاكية باعتبار أن الدخل الشهري يكفي لاقتناء السلع الاستهلاكية، عكس باقي أفراد العينة الذين يجدون أنفسهم مجبرين للتقدم إلى البنوك قصد الحصول على قرض استهلاكي بسبب ضعف الدخل الشهري.

تجدر الإشارة إلى كون مختلف فئات مجتمع البحث قد تحصلوا على القرض العقاري أملا في الحصول على سكن خاصة في السنوات الأخيرة التي عرفت إقبالا كبيرا على جميع صيغ السكن (السكن الترقوي، السكن الترقوي المدعم أو سكنات البيع بالإيجار) سواء لدى الخواص أو المشاريع التي تنجزها الدولة والتي قدمت بعض التسهيلات والضمانات لاسيما برنامج سكنات عدل.

الجدول رقم (24): يبين العلاقة بين الدخل وحجم القرض

حجم القرض / الدخل	صغير	متوسط	كبير	المجموع
	التكرار %	التكرار %	التكرار %	التكرار %
من 12000 إلى أقل من 20000 دج	9 %69,23	4 %30,77	– –	13 %100
من 20000 إلى أقل من 40000 دج	54 %25,23	130 %60,75	30 %14,02	214 %100
من 40000 إلى أقل من 60000 دج	– –	8 %19,05	34 %80,95	42 %100
60000 فأكثر دج	– –	1 %10	9 %90	10 %100
المجموع	63 %22,58	143 %51,25	73 %26,17	279 %100

يتضح من خلال بيانات الجدول رقم (24) أن ما نسبته 69,23% يمثلها أفراد العينة الذين يتراوح دخلهم ما بين 12000 دج و20000 دج، في حين نجد المبحوثين من نفس الفئة والذين تحصلوا على قرض متوسط لا تتجاوز نسبتهم 30,77%.

أما بالنسبة للمبحوثين الذين تحصلوا على قرض متوسط والذي يتراوح دخلهم ما بين 20000 دج و 40000 دج فيمثلون ما نسبته 60,75% وهي أعلى نسبة مقارنة مع باقي المبحوثين من نفس فئة الدخل. كما نلاحظ أن الأفراد الذين يتراوح دخلهم ما بين 12000 دج و40000 دج أغلبهم تحصلوا على قروض صغيرة ومتوسطة عكس الفئة التي تجاوز دخلها 40000 دج والتي تحصلت على قروض متوسطة وكبيرة.

كما قدرت نسبة المتحصلين على قرض كبير بـ 80,95% بالنسبة للفئة التي يتراوح دخلها ما بين 40000 دج و 60000 دج، وما نسبته 90% وهي أعلى نسبة والممثلة في الفئة التي لديها دخل 60000 دج فأكثر.

وعليه يمكن تفسير التوجه نحو القروض بمختلف أحجامها إلى كون البنك يمنح القرض حسب الراتب الشهري للأفراد وكذا حسب مدة تسديد القرض، حيث كلما زاد الدخل الشهري كلما تم السماح للمقترض بالحصول على قرض أكبر ومدة أطول. أما الأفراد الذين تحصلوا على قرض صغير والموجه بشكل أساسي نحو الاستهلاك فنجد أن أصحاب الدخل الضعيف هم الأكثر توجها نحو هذا النوع من القروض.

المطلب الثاني: عرض وتحليل بيانات الفرضية الثانية:

الجدول رقم (25) يبين مدى التزام المبحوثين بتسديد القرض

مدى الالتزام بتسديد القرض	التكرار	%
نعم	107	%38,35
أحيانا	109	%39,07
لا	63	%22,58
المجموع	279	%100

نحاول من خلال هذا الجدول التعرف على مدى التزام المقترضين من البنوك بتسديد أقساط القرض، حيث تشير البيانات المتحصل عليها في الجدول رقم (25) أن نسبة المبحوثين الذي يلتزمون بآجال تسديد القرض هي 38,35%، وهي نسبة أقل

بقليل من الفئة التي تسدد القرض أحيانا والتي تمثل نسبة 39,07%، أما فئة المبحوثين الذين لا يحترمون الآجال المحددة لتسديد القرض فلم تتجاوز نسبتهم 22,58%.

وعليه يمكن القول أن أغلبية المقترضين يسددون قروضهم بشكل عادي، ولكن أحيانا هناك تأخر في تسديدها وذلك يعود لعدة أسباب خاصة وأن نفقات الأسرة تختلف من فترة لأخرى، وأحيانا هناك أولويات تجعل من الفرد يلجأ إليها وهذا على حساب تسديد القرض المتحصل عليه من طرف البنك، رغم أن التأخر في تسديده يعرض صاحبه لدفع غرامة مالية وبالتالي تزيد من حدة المصاريف التي تنعكس سلبا على القدرة الشرائية للفرد.

الجدول رقم (26): يبين مدى تلبية الدخل لحاجيات الأسرة

تلبية الدخل	التكرار	%
يلبي	13	%4,66
يلبي قليلا	49	%17,56
لا يلبي	217	%77,78
المجموع	279	%100

يتضح من خلال النتائج المتحصل عليها في الجدول رقم (26) أن أعلى نسبة هي 77,78% ممثلة في فئة المبحوثين الذين أكدوا أن الدخل الشهري لا يلبي حاجيات أسرهم، ثم تأتي في المرتبة الثانية فئة المبحوثين الذين يرون أن الدخل يلبي

قليلا حاجياتهم وهذا بنسبة 17,56%، أما الفئة التي أكدت بأن الدخل يلبي متطلباتهم وحاجياتهم الأسرية فلم تتجاوز نسبتهم 4,66%.

وعليه يمكن القول أن النسبة الأكبر من أفراد العينة لا يكفيهم الراتب الشهري المتحصل عليه لتلبية متطلبات وحاجيات أسرهم التي تكون أحيانا ضرورية ولا يمكن الاستغناء عنها وهذا لعدة أسباب، وهو ما يضعهم في موقف حرج خاصة وأن أغلبية أفراد العينة متزوجون ولهم أولاد. فالاقتطاع الشهري من الراتب قصد دفع مستحقاتهم تجاه البنك يؤدي إلى نقص السيولة المادية والتي يمكن أن تطول وذلك حسب مدة القرض المتحصل عليه من البنك، وهو ما يزيد من معانات الأسرة.

الجدول رقم (27): يبين سبب عدم تلبية الدخل لحاجيات الأسرة (متعدد الإجابات)

السبب	التكرار	%
غلاء المعيشة	179	38,91%
بسبب الإيجار	24	5,21%
زيادة نفقات الأسرة	3	0,66%
بسبب تسديد القرض	214	46,52%
أخرى	40	8,70%
المجموع	460	%100

وفقا للنتائج المتحصل عليها في الجدول رقم (27) نلاحظ أن المبحوثين والمقدرة نسبتهم بـ 46,52% أكدوا أن القرض المتحصل عليه من البنك يعد السبب

الأول في عدم تلبية الدخل لحاجيات الأسرة نتيجة التزامهم بتسديد القرض شهريا، لتليها نسبة 38,91% من أفراد العينة الذين أرجعوا السبب إلى غلاء المعيشة ، بينما نجد ما نسبته 5,21% ترى أن دفع مستحقات الإيجار بالإضافة إلى تسديد القرض المتحصل عليه جعل من الراتب الشهري لا يكفي لتلبية حاجيات الفرد وأسرته، أما الأفراد الذين يرون أن عدم تلبية الدخل يعود إلى أسباب أخرى غير التي ذكرناها فقد بلغت نسبتهم 8,70%، ومن بين هذه الأسباب هو تخصيص مبلغ شهري لتعليم الأبناء سواء في الروضة بالنسبة للأطفال الصغار أو المدارس الخاصة بالنسبة للأفراد المتمدرسين، وفي الأخير قدرت نسبة المبحثين الذين يرون أن السبب يعود إلى زيادة نفقات الأسرة بـ 0,66 % وهذا يختلف من أسرة لأخرى حسب متطلباتها المعيشية وكذا حسب عدد أفرادها.

وعليه، نستنتج أن الدخل الشهري الذي يتحصل عليه أفراد عينة الدراسة أصبح لا يكفي لتلبية حاجيات ومتطلبات أغلبية المبحوثين وأسرهم نتيجة الظروف المعيشية التي تمر بها بسبب تسديد القرض البنكي من جهة وغلاء المعيشة من جهة أخرى، ونتيجة عدة عوامل خاصة كارتفاع الأسعار والتي أصبحت لا تتماشى مع القدرة الشرائية للأفراد.

الجدول رقم (28): يبين العلاقة بين تلبية الدخل لحاجيات الأسرة وحجم القرض

حجم القرض / تلبية الدخل	صغير		متوسط		كبير		المجموع	
	التكرار	%	لتكرار	%	التكرار	%	التكرار	%
يلبي	–	–	–		13	%100	13	%100
يلبي قليلا	14	%28,57	17	%34,70	18	%36,73	49	%100
لا يلبي	49	%22,58	126	%58,06	42	%19,36	217	%100
المجموع	63	%22,58	143	%51,25	73	%26,17	279	100

من خلال المعطيات المتحصل عليها في الجدول رقم (28) نلاحظ أن أغلبية أفراد العينة أكدوا من خلال إجاباتهم أن الدخل الشهري لا يلبي حاجياتهم بسبب حجم القرض المتحصل عليه، فقد جاءت في المرتبة الأولى الفئة التي تحصلت على قرض متوسط بنسبة 58,06%، ثم القرض الصغير بنسبة 22,58% أما المبحوثين الذين تحصلوا على قرض كبير فقد قدرت نسبتهم 19,36%.

في حين أكد كل أفراد العينة بنسبة 100% أن حصولهم على القرض لم يؤثر على دخلهم الشهري وأنه رغم حصولهم على قرض كبير فالدخل يلبي حاجياتهم. في ما يخص إجابات أفراد العينة الذين يرون أن الدخل يلبي قليلا حاجياتهم، فقد جاءت إجاباتهم متقاربة لاسيما الذين تحصلوا على قروض ذات حجم متوسط أو كبير، حيث

قدرت نسبتهم 36,73% بالنسبة لأصحاب القروض الكبيرة و 34,70% بالنسبة للمبحوثين المتحصلين على قرض متوسط.

وعليه نستنتج أن حصول المبحوثين على القرض البنكي كان له تأثير سلبي على المداخيل، لاسيما وأنهم أجراء وبالتالي تتقلص المداخيل بسبب تخصيص قسط منه لتسديد القرض البنكي وهو ما قد يدفع بالبعض إلى الاستدانة من أفراد آخرين، وبالتالي دخولهم في دوامة الديون التي لا يحمد عقباها في حالة عدم الالتزام بالتسديد.

كما لا حظنا أن أغلب المبحوثين تحصلوا على قرض ذو حجم متوسط وهذا يعود إلى كون أغلبيتم لديهم دخل يتراوح ما بين 20.000 دج و 40.000 دج وبالتالي لا يسمح لهم راتبهم الحصول على قرض بنكي أكبر، عكس أصاحب الدخل 60.000 دج فأكثر والذين لم يكن للقرض أي تأثير على الدخل باعتباره كافيا لتلبية حاجياتهم.

الجدول رقم (29): يبين العلاقة بين تلبية الدخل ونوع القرض

نوع القرض / تلبية الدخل	قرض عقاري		قرض استهلاكي		المجموع	
	التكرار	%	التكرار	%	التكرار	%
يلبي	13	%100	–	–	13	%100
يلبي قليلا	35	%71,43	14	%28,57	49	%100
لا يلبي	168	%77,42	49	%22,58	217	%100
المجموع	216	%77,42	63	%22,58	279	%100

تشير البيانات المتحصل عليها في الجدول رقم (29) أن كل أفراد العينة الذين تحصلوا على قرض عقاري يرون بأن الدخل يلبي حاجياتهم وهذا بنسبة 100%، بينما نجد ما نسبته 71,43% من المبحوثين الذين تحصلوا على نفس نوع القرض يرون أن الدخل يلبي قليلا حاجياتهم، عكس الفئة التي تحصلت على القرض الاستهلاكي التي لم تتجاوز نسبتهم 28,57%، في حين أكد المبحوثين الذين تحصلوا على القرض العقاري بأن الدخل لا يلبي حاجياتهم حيث قدرت نسبتهم 77,42، وهي أعلى نسبة مقارنة مع باقي المبحوثين الذين تحصلوا على نفس نوع القرض، وتقابلها نسبة 22,58% من مجموع أفراد العينة التي أكدت بأن الدخل لا يلبي حاجياتهم.

ومنه نستنتج أن النسبة الأكبر تمثلها الفئة التي تحصلت على القرض العقاري، وهو ما يفسر إقبال هؤلاء المبحوثين على هذا النوع من القروض المرتبط بشكل أساسي بالسكن والذي أصبح من الضروريات لدى الأفراد والأسر الجزائرية التي تفضل الاستقلالية في السكن. كما أن القرض الاستهلاكي وإن كان أقل أهمية مقارنة مع القرض العقاري إلا أنه يؤثر بشكل كبير على المستوى المعيشي للأفراد نظرا لكونه يشجع على الاستهلاك، من خلال اللجوء إلى شراء سلع كمالية قد لا تكون ضرورية والتي سوف يكون ثمنها أكبر من سعرها بسبب الفائدة التي يفرضها البنك على المقترض.

الجدول رقم (30) يبين نسبة الاقتطاع الشهري من الراتب

مقدار مبلغ تسديد القرض	التكرار	%
من 10% إلى أقل من 20%	34	%12,19
من 20% إلى أقل 30%	4	%1,43
من 30% إلى أقل من 40%	241	%86,38
المجموع	279	%100

يتضح من خلال الجدول رقم (30) أن أغلبية المبحوثين المقدرة نسبتهم بـ 86,38% يتم الاقتطاع من راتبهم الشهري بنسبة تتراوح من 30% إلى أقل من 40%، وهذا حسب القرض المتحصل عليه وكذا الدخل الشهري لكل فرد، بينما نجد نسبة 12,19% ممثلة في الأفراد الذين يتم الاقتطاع من راتبهم الشهري بنسبة تتراوح

من 10% إلى أقل من 20%، أما المبحوثين الذين يسددون ما نسبته 10% إلى أقل من 20% من دخلهم الشهري فلم تتجاوز نسبتهم 1,43%.

ومنه نستنتج أن أعلى نسبة تمثلها العينة التي يتم الاقتطاع من راتبها الشهري بنسبة تتراوح من 30% إلى أقل من 40%، لاسيما وأنه في سنة 2016 تم تحديد نسبة 30% كحد أقصى وهذا حفاظا على القدرة الشرائية للأفراد الذين لديهم دخل شهري ضعيف، وإن كان في باطنه هو ضمان التزام الأفراد بدفع مستحقاتهم تجاه البنوك.

الجدول رقم (31): يبين نسبة الاقتطاع الشهري مقارنة مع الدخل الشهري للأفراد

الاقتطاع الشهري / الدخل الشهري	من 10% إلى أقل من 20%		من 20% إلى أقل من 30%		من 30% إلى أقل من 40%		المجموع	
	التكرار	%	التكرار	%	التكرار	%	التكرار	%
من 12000 إلى أقل من 20000 دج	9	%26,47	–	–	4	%1,66	13	%4,66
من 20000 إلى أقل من 40000 دج	25	%73,53	4	%100	185	%76,76	214	%76,70
من 40000 إلى أقل من 60000 دج	–	–	–	–	42	%17,43	42	%15,05
60000 فأكثر دج	–	–	–	–	10	%4,15	10	%3,59
المجموع	34	%100	4	%100	241	%100	279	%100

حسب المعطيات المتحصل عليها في الجدول رقم (31) والذي يحدد نسبة الاقتطاع الشهري الموجه لتسديد القرض البنكي، نلاحظ أن أعلى نسبة والمقدرة بـ100% ممثلة في الفئة التي يتراوح دخلها ما بين 20000 دج و 40000 دج والتي يتم الاقتطاع من دخلها الشهري بنسبة تتراوح ما بين 20% و30%، لتأتي بعدها نسبة 76,76% والتي يتم اقتطاع نسبة من الدخل تتراوح ما بين 30% و 40%.

أما باقي فئات مجتمع البحث فقد أوضحت النتائج أن نسبة الاقتطاع الشهري من 30% إلى 40% تمثلها نسبة 17,43% من المبحوثين الذين لديهم راتب يتراوح ما بين 40000 دج و60000 دج، ونسبة 4,15% بالنسبة للفئة التي لديها دخل 60000 دج فأكثر. بينما الأفراد الذين لديهم دخل يتراوح ما بين 12000 دج و20000 دج والذين يتم الاقتطاع الشهري من راتبهم ما بين 10% و 20% فلم تتجاوز 26,47%، وما نسبته 1,66% بالنسبة للمبحوثين الذين ينتمون غلى نفس فئة االدخل.

من خلال هذه النتائج نستنتج أن الأفراد الذين لديهم دخل متوسط يمثلون الأغلبية من مجموع أفراد العينة من حيث الاقتطاع الشهري من الدخل وبمختلف النسب وذلك مرتبط بشكل أساسي بنوع القرض المتحصل عليه. وبالتالي يمكن القول أنه كلما ارتفع الدخل كلما كانت نسبة الاقتطاع أكبر والعكس صحيح، أي كلما كان الدخل أقل كلما كان الاقتطاع أقل.

الجدول رقم (32): يبين مدى رضا الأفراد على مستواهم المعيشي

الرضا بالمستوى المعيشي	التكرار	%
نعم	77	%27,60
لا	202	%72,40
المجموع	279	%100

يوضح لنا الجدول رقم (32) أن أغلب المبحوثين غير راضين عن مستواهم المعيشي، حيث قدرت نسبتهم 72,40% وهي أعلى نسبة مقارنة مع المبحوثين الذين أكدوا عن رضاهم اتجاه مستواهم المعيشي والذين لم تتجاوز نسبتهم 27,60%.

وعليه من خلال هذه النتائج، نستنتج أن النسبة الأكبر من أفراد العينة أكدوا عن عدم رضاهم بمستواهم المعيشي، باعتبار أن ظروفهم المعيشية كانت أفضل قبل الحصول على القرض البنكي.

الجدول رقم (33): يبين مدى توقع أفراد العينة في تغير نمطهم المعيشي

توقع تغير النمط المعيشي	التكرار	%
نعم	88	%31,54
لا	191	%68,46
المجموع	279	%100

يوضح لنا الجدول رقم (33) أن أعلى نسبة للمبحوثين والمقدرة بـ 68,46% أكدوا في إجاباتهم عن عدم توقعهم بحدوث تغير في نمطهم المعيشي مقابل ما نسبته 31,54% من المبحوثين الذين كانوا يتوقعون هذا التغير.

وعليه نستنتج أن تغير النمط المعيشي للأسرة لم يكن متوقعا بالنسبة لأغلبية أفراد العينة وهذا راجع إلى عدة عوامل من بينها تدهور القدرة الشرائية نتيجة الاقتطاع الشهري من الراتب المخصص لتسديد القرض البنكي، وكذا الارتفاع المتواصل للأسعار والذي أيضا لا يمكن توقعه نتيجة الظروف الاقتصادية التي تعرفها البلاد.

الجدول رقم (34): يبين العلاقة بين حجم القرض وتوقع تغير النمط المعيشي

تغير النمط المعيشي	نعم	لا	المجموع
حجم القرض	التكرار %	التكرار %	التكرار %
صغير	21 %33,33	42 %66,67	63 %100
متوسط	16 %11,99	127 %88,81	143 %100
كبير	51 %69,86	22 %30,14	73 %100
المجموع	88 %31,54	191 %68,46	279 %100

تكشف بيانات الجدول رقم (34) أن أعلى نسبة والمتمثلة في 88,81% من المبحوثين أكدوا أنهم لم يتوقعوا حدوث تغير في نمطهم المعيشي رغم أنهم تحصلوا على قرض ذو حجم متوسط عكس المبحوثين الذين كانت لهم دراية بما ينتظرهم وهذا بنسبة 11,99%.

بينما نلاحظ أن الفئة التي تحصلت على قرض بحجم كبير بحيث النسبة الأكبر مثلتها الفئة التي أكدت أنها كانت على دراية تامة بما سيؤول إليه مستواهم المعيشي، حيث قدرت نسبهم بـ 69,86%، مقابل ما نسبته 30,14% من أفراد العينة الذين تحصلوا على قرض كبير والذين لم تكن لديهم أي توقعات حول تأثير القرض على نمطهم المعيشي.

في ما يخص المبحوثون المتحصلون على قرض ذو حجم صغير، نجد أن أعلى نسبة قدرت بـ 66,67% بالنسبة للذين لم يتوقعوا تغير نمطهم المعيشي، في حين بلغت نسبة الأفراد الذين توقعوا ذلك 33,33%.

ومنه يمكن القول أن أفراد العينة الذي تحصلوا على القرض بمختلف أحجامه لاسيما الفئة التي تحصلت على القرض المتوسط والصغير يمثلون أغلبية المبحوثين الذين كانوا يجهلون ما ينتظرهم مستقبلا بعد حصولهم على القرض، خاصة وأن الظروف الاجتماعية والمعيشية في الجزائر غير مستقرة والأسعار في ارتفاع مستمر وهو ما لا يتماشى مع القدرة الشرائية للأفراد، خاصة الأسر الكبيرة بسبب الطلبات المتزايدة من طرف الزوجة والأبناء.

الجدول رقم (35): يبين توزيع أفراد العينة حسب زيادة النفقات

زيادة النفقات	التكرار	%
نعم	3	%1,08
لا	276	%98,92
المجموع	279	%100

حسب المعطيات المتحصل عليها في الجدول رقم (35) نلاحظ أن أغلبية أفراد العينة والمقدرة نسبتهم 98,92% أكدوا عدم وجود في أي زيادة في نفقاتهم، في حين لم تتجاوز نسبة المبحوثين الذين أكدوا من خلال إجاباتهم بوجود زيادة في النفقات 1,08%.

وعليه يمكن القول أنهم بالرغم من الحصول على القرض البنكي لاسيما القرض الاستهلاكي، إلا أن ذلك لم يؤدي إلى زيادة النفقات والذي يمكن تفسيره بنقص الموارد المالية والتي يوجه قسط منها لتسديد القرض البنكي.

الجدول رقم (36): يبين العلاقة بين نوع القرض وزيادة النفقات

زيادة النفقات / نوع القرض	نعم		لا		المجموع	
	التكرار	%	التكرار	%	التكرار	%
قرض استهلاكي	3	%4,76	60	%95,24	63	%100
قرض عقاري	–	–	216	%100	216	%100
المجموع	3	%1,08	276	%98,92	279	%100

تشير بيانات الجدول رقم (36) الخاص بتحديد ما إذا كان نوع القرض المتحصل عليه يؤدي إلى زيادة النفقات للأفراد، بأن أغلب المبحوثين أكدوا في إجاباتهم أن القرض المتحصل عليه سواء أكان قرض استهلاكي أو قرض عقاري لم يؤدي إلى زيادة النفقات. حيث تشير النتائج المتحصل عليها أن كل أفراد العينة الذين تحصلوا على قرض عقاري أي ما نسبته 100% أكدوا أنه لم تكن أي زيادة في نفقاتهم، وهي نفس الإجابة بالنسبة للأفراد المتحصلين على قرض استهلاكي والمقدرة نسبتهم 95,24%، بينما لم تتجاوز نسبة المبحوثين الذين ازدادت نفقاتهم بعد حصولهم على القرض الاستهلاكي 4,76%.

ومنه نستنتج أن نوع القرض ليست له علاقة بزيادة النفقات لدى الأفراد والأسر، والذي يمكن تفسيره كون القرض المتحصل عليه سوف يؤدي إلى تراجع السيولة المادية بسبب الاقتطاع الشهري من الدخل وهو ما يدفع الأفراد إلى نوع من التقشف

قصد التأقلم مع الظروف المعيشية وبالتالي التقليل من المصاريف والاستغناء عن بعض الحاجيات التي كانت في متناولهم قبل الاقتراض.

الجدول رقم (37): يبين علاقة الدخل الشهري بتوقع تغير النمط المعيشي للفرد

توقع تغير النمط المعيشي / الدخل الشهري	نعم		لا		المجموع	
	التكرار	%	التكرار	%	التكرار	%
من 12000 إلى أقل من 20000	5	%38,46	8	%61,54	13	%100
من 20000 إلى اقل من 40000	60	%28,04	154	%71,96	214	%100
من 40000 إلى أقل من 60000	17	%40,48	25	%59,52	42	%100
60000 فأكثر	6	%60	4	%40	10	%100
المجموع	88	%31,54	191	%68,46	279	%100

يوضح الجدول رقم (37) إجابات أفراد العينة بخصوص مدى توقعهم بتغير نمطهم المعيشي لاسيما بعد تدني الدخل الشهري نتيجة الالتزام بدفع أقساط القرض المتحصل عليه. فقد كشفت النتائج المتحصل عليها أن ما نسبته 71,96% من مجموع أفراد العينة الذين يتراوح دخلهم ما بين 20000 دج و 40000 دج أكدوا في إجاباتهم أنهم لم يتوقعوا أن يتأثر نمطهم المعيشي مقابل 28,04% من أفراد العينة الذين توقعوا هذا التغير.

ثم تأتي ثاني أعلى نسبة ممثلة في الفئة التي يتراوح دخلها ما بين 12000 دج و20000 دج والمقدرة بـ 61,54% والتي يمثلها أفراد العينة الذين لم تكن لهم دراية تامة بالتغير الذي طرأ على حياتهم المعيشية في حين نجد ما نسبته 38,46% من المبحوثين الذين يرون عكس ذلك.

أما بالنسبة للفئة التي يتراوح دخلها ما بين 40000 دج و 60000 دج فقد قدرت نسبة الذين لم يتوقعوا هذا التغير 59,52% مقارنة مع المبحوثين الذين كانوا على دراية تامة بهذا التغير والمقدرة نسبتهم 40,48%. في ما يخص المبحوثين الذين لديهم دخل شهري 60000 دج فأكثر فقد أكد ما نسبته 60% أنهم توقعوا هذا التغير مقابل ما نسبته 40% التي ترى أنها اصطدمت بالواقع الذي آلت إليه معيشتهم ولم تكن تتوقع أن يتأثر نمطها المعيشي بهذا الشكل.

من خلال هذه النتائج يمكن القول أن أغلبية أفراد العينة الذين يتراوح دخلهم من 12000 إلى غاية 60000 دج لم يتوقعوا أن يحدث تغير في نمطهم المعيشي بسبب القرض المتحصل عليه، وذلك لكون المبحوثين ليست لديهم ثقافة في هذا المجال خاصة الأفراد الذين لجئوا إلى القروض الاستهلاكية والتي في بعض الأحيان لا تكون ضرورية وبالتالي كان من الممكن الاستغناء عنها.

الجدول رقم (38): يبين ما إذا كان للمبحوثين أكثر من قرض

وجود قروض أخرى	التكرار	%
نعم	99	%35,48
لا	180	%64,52
المجموع	279	%100

تشير البيانات المتحصل عليها في الجدول رقم (38) أن ما نسبته 64,52% من المبحوثين أكدوا أنه ليس لديهم قروض أخرى إلى جانب القرض الحالي، في حين بلغت نسبة المبحوثين الذين أكدوا في إجاباتهم بأن لديهم قروض أخرى 35,48%.

وعليه، يمكن القول أن النسبة الأكبر تمثلها الفئة التي لم تلجأ إلى الاقتراض لأكثر من مرة، وبالتالي فهي في حال أفضل من الفئة التي لجأت إلى الاقتراض مرة أخرى. فكثرة الديون سوف تؤثر على الفرد نتيجة التزامه بتسديد الدين اتجاه أصحابه.

المطلب الثالث: عرض وتحليل بيانات الفرضية الثالثة:

الجدول رقم (39): يبين توزيع أفراد العينة حسب الادخار

الادخار	التكرار	%
نعم	66	%23,66
لا	213	%76,34
المجموع	279	%100

من خلال النتائج المتحصل عليها في الجدول رقم (39) نلاحظ أن نسبة المبحوثين الذين لا يدخرون جزءا من أموالهم يقدرون بـ 76,34% ، في حين بلغت نسبة المبحوثين المدخرين 23,66%.

ومنه يمكن القول أن النسبة الأكبر من أفراد العينة والذين يمثلون الأغلبية أكدوا أنهم لا يقومون بادخار أموالهم وذلك نتيجة التزاماتهم اتجاه البنوك لتسديد القرض المتحصل عليه والذي يختلف من فرد لآخر، أما الذين يدخرون أموالهم فهي الفئة التي لديها دخل كاف وظرفها المعيشية أفضل، وبالتالي باستطاعتها توفير جزء من المال للإدخار إما من الدخل الشهري أو من مصادر أخرى.

الجدول رقم (40): يبين علاقة الادخار بالدخل الشهري للمبحوثين

الإدخار / الدخل الشهري	نعم		لا		المجموع	
	التكرار	%	التكرار	%	التكرار	%
من 12000 إلى أقل من 20000 دج	–	–	13	%6,10	13	%4,66
من 20000 إلى أقل من 40000 دج	32	%48,49	182	%85,45	214	%76,70
من 40000 إلى أقل من 60000 دج	24	%36,36	18	%8,45	42	%15,06
60,000 دج فأكثر	10	%15,15	–	–	10	%3,58
المجموع	66	%100	213	%100	279	%100

تشير البيانات المتحصل عليها في الجدول رقم (40) أن أعلى نسبة مثلها المبحوثون الذين لا يدخرون جزءا من أموالهم بـ 85,45% ، مقابل ما نسبته 48,49% بالنسبة للمبحوثين الذين يخصصون جزءا من دخلهم الشهري للإدخار وهذا بالنسبة للفئة التي يتراوح دخلها الشهري ما بين 20.000 إلى أقل من 40.000 دج.

كما نجد ما نسبته 6,10% من المبحوثين ممن لديهم دخل يتراوح ما بين 12.000 دج و20.000 دج أكدوا عدم قدرتهم على الادخار. في حين نجد أفراد العينة الذين استطاعوا ادخار جزء من مداخيلهم يمثلون 36,36% بالنسبة للفئة التي

لديها دخا يتراوح ما بين 40.000 دج و60.000 دج، وما نسبته 15,05% بالنسبة للفئة التي لديها دخل 60.000 دج فأكثر.

من خلال النتائج المتحصل عليها نستنتج أن الادخار مرتبط بالراتب الشهري لأفراد العينة، بحيث كلما ارتفع الدخل كلما استطاع المبحوثون أن يدخروا جزءا من دخلهم لاستعماله وقت الحاجة، لأن أصحاب الدخل البسيط والضعيف لا يمكنهم الادخار بسبب تراجع السيولة المالية لاسيما بعد الاقتطاع الشهري من الراتب لتسديد القرض المتحصل عليه من البنك، وبالتالي لا يتبقى الكثير للمصاريف اليومية.

الجدول رقم (41) يبين توزيع أفراد العينة حسب مصادر القروض

مصادر القروض الأخرى	التكرار	%
قرض من الأفراد	46	%46,47
قرض من العمل	29	%29,29
قرض من بنك آخر	24	%24,24
المجموع	99	%100

من خلال النتائج المتحصل عليها في الجدول رقم (41)، نلاحظ أن المبحوثين الذين لديهم قروض أخرى من الأفراد يمثلون نسبة 46,47%، لتليها الفئة التي تحصلت على قروض أخرى من العمل بنسبة 29,29%، أما الفئة التي لديها قرض من بنك آخر فلم تتجاوز نسبتها 24,24%.

وعليه يمكن القول أن أفراد عينة الدراسة الذين لديهم قروض أخرى إلى جانب القرض الحالي والبالغ عددهم 99 فردا يمثلون نسبة 35,48% أي أكثر من ثلثي مجتمع البحث. وبالرغم من أن هذه الفئة لديها التزامات تجاه البنك، إلا أننا نلاحظ بأنها كانت في حاجة إلى هذه القروض نتيجة للظروف المعيشية التي تمر بها، إما بسبب عدم كفاية دخلها الشهري أو من أجل تسديد ديون أخرى.

الجدول رقم (42): يبين العلاقة بين الادخار والحالة المدنية للمبحوثين

الإدخار / الحالة المدنية	نعم		لا		المجموع	
	التكرار	%	التكرار	%	التكرار	%
أعزب	1	%1,52	40	%18,78	41	%14,70
متزوج	61	%92,42	159	%74,64	220	%78,85
مطلق	3	%4,54	7	%3,29	10	%3,58
أرمل	1	%1,52	7	%3,29	8	%2,87
المجموع	66	%100	213	%100	279	%100

من خلال المعطيات المتحصل عليها في الجدول رقم (42)، نلاحظ أن أعلى نسبة مثلتها فئة المتزوجين الذين يدخرون أموالهم بـ92,42% مقابل ما نسبته 74,64% من المبحوثين المتزوجين الذين أكدوا من خلال إجاباتهم بأنهم لا يدخرون

أي جزء من أموالهم. بينما نجد أن فئة العزاب تمثلها أعلى نسبة والمقدرة بـ 18,78%، في حين لم تتجاوز نسبة نفس الفئة من المبحوثين الذين يدخرون أموالهم 1,52%. أما فئة المطلقين والأرامل فقد جاءت النتائج متساوية بالنسبة للأفراد الذين يدخرون أموالهم وذلك بنسبة 3,29% لكل منهما.

وعليه يمكن القول أن فئة المتزوجين هي الفئة الأكثر ادخارا، لاسيما وأن ما نسبته 32,27% من مجموع أفراد العينة المتزوجين أكدوا أن كلا الزوجين يعملان، وبالتالي فهناك راتبين وهو ما يزيد من الدخل الإجمالي للأسرة وبالتالي لديهما القدرة على الادخار مقارنة بالمتزوجين الذين يعملون بمفردهم. كما لا حظنا أن فئة العزاب أصبحت هي كذلك لا تقوم بالتوفير من خلال ادخار الأموال على أساس أن هذه الفئة هي أيضا تأثرت بسبب القرض المتحصل عليه من البنك وبالتالي فهم ملزمون بتسديد القرض في آجاله المحددة.

الجدول رقم (43): يبين العلاقة بين الدخل الشهري للمبحوثين بزيادة النفقات

زيادة النفقات / الدخل الشهري	نعم		لا		المجموع	
	التكرار	%	التكرار	%	التكرار	%
من 12.000 إلى أقل من 20.000 دج	–	–	13	%4,71	13	%4,66
من 20.000 إلى أقل من 40.000 دج	3	%100	211	%76,45	214	%76,70
من 40.000 إلى أقل من 60.000 دج	–	–	42	%15,22	42	%15,05
60.000 دج فأكثر	–	–	10	%3,62	10	%3,59
المجموع	3	%100	276	%100	279	%100

تشير البيانات المتحصل عليها في الجدول رقم (43) أن ما نسبته 100% من مجموع أفراد العينة والممثلة في الفئة التي لديها دخل ما بين 20.000 دج و40.000دج أكدت من خلال إجاباتها أن نفقاتها ارتفعت منذ حصولها على القرض.

أما بالنسبة للأفراد الذين كانت إجاباتهم عكس ذلك وأن نفقاتهم الاستهلاكية لم تعرف أي زيادة، فقد جاءت في المرتبة الأولى فئة المبحوثين الذين يتراوح دخلهم من 20.000 دج إلى أقل من 40.000دج وذلك بنسبة 76,45%، في حين جاءت أقل نسبة وهي 3,62% ممثلة في الفئة التي لديها دخل 60.000دج فأكثر.

وبالتالي يمكن القول أن أغلبية أفراد العينة لم تعرف نفقاتهم الاستهلاكية أية زيادة وذلك بسبب تراجع الدخل الشهري نتيجة الاقتطاع الشهري من الراتب، وهو ما ينعكس على ادخار الأفراد كون الدخل يشكل عاملا أساسيا في زيادة الادخار أو انخفاضه.

المطلب الرابع: عرض وتحليل بيانات الفرضية الرابعة:

الجدول رقم (44) يبين مدى موافقة الأسرة على القرض

موافقة العائلة على القرض	التكرار	%
موافقون	97	%34,77
غير موافقين	182	%65,23
المجموع	279	%100

من خلال النتائج المتحصل عليها في الجدول رقم (44) نلاحظ أن أكثر من نصف المبحوثين لم توافق عائلاتهم على الاقتراض من البنك وهذا بنسبة 65,23%، بينما قدرت نسبة الفئة التي وافقت عائلاتها على الاقتراض بـ34,77%.

ومنه نستنتج أن النسبة الأكبر من أفراد عينة الدراسة قاموا بالاقتراض رغم رفض أفراد عائلاتهم التي ترى أن هذا القرض سوف يكون على حساب حاجيات ومتطلبات الأسرة.

الجدول رقم (45) يبين مدى تأقلم الأسرة مع الوضع المالي الجديد

التأقلم مع الوضع الجديد	التكرار	%
نعم	54	%19,35
لا	225	%80,65
المجموع	279	%100

من خلال النتائج المتحصل عليها في الجدول رقم (45) يتضح لنا أن أغلبية المبحوثين لم يستطيعوا التأقلم مع الوضع المالي الجديد نتيجة الاقتراض أين بلغت نسبتهم 80,65% مقابل ما نسبته 19,35% من المبحوثين الذين يرون بأن أسرهم متأقلمة مع الوضع المالي الجديد.

وعليه، يمكن القول أن النسبة الأكبر من مجموع أفراد عينة الدراسة لم يتوقعوا ما ستؤول إليه ظروفهم المعيشية خاصة إذا كانت هذه العائلة لديها ثقافة استهلاكية تهتم بالكماليات أكثر من الضروريات.

الجدول رقم (46) يبين ما إذا كانت هناك خلافات بين الزوجين حول القرض

وجود الخلافات بين الزوجين	التكرار	%
نعم	88	%40
لا	132	%60
المجموع	220	%100

نلاحظ من خلال البيانات المشار إليها في الجدول رقم (46) أن نسبة 60% من الأزواج ليست لديهم أية مشاكل أو خلافات مع بعضهم، في المقابل نجد أن 40% من فئات مجتمع البحث المتزوجين أكدوا أن الاقتراض من البنك تسبب في ظهور خلافات بين الزوجين.

وبالتالي يمكن القول أن الخلافات بين الزوجين بسبب القرض المتحصل عليه من البنك لا يمكن تعميمها على باقي أفراد عينة الدراسة، لاسيما وأن الأغلبية تتعايش مع الوضع بشكل طبيعي نظرا لكون أغلبية المبحوثين اقترضوا قصد الحصول على سكن.

الجدول رقم (47) يبين ما إذا كان القرض سببا في المشاكل الأسرية

المشاكل الأسرية	التكرار	%
نعم	207	%74,19
لا	72	%25,81
المجموع	279	%100

حسب البيانات المتحصل عليها في الجدول رقم (47)، نلاحظ أن أعلى نسبة هي 74,19% ممثلة في الفئة التي أكدت أن حصولهم على القرض البنكي زاد من حدة مشاكل العائلية، أما الفئة التي ترى عكس ذلك فلم تتجاوز نسبتهم 25,81%.

وبالتالي يمكن القول أن القرض البنكي وإن كان الهدف منه هو تحقيق هدف معين إلا أن انعكاساته كانت سلبية على الأفراد وأسرهم الذين وجدوا أنفسهم أمام واقع حتم عليهم التنازل عن بعض متطلباتهم التي كانت متوفرة من قبل والتي أصبح الدخل الشهري لا يستطيع توفيرها بسبب تسديد القرض.

الجدول رقم (48): توزيع أفراد العينة بحسب مدة تسديد القرض

مدة تسديد القرض	التكرار	%
أقل من 5 سنوات	63	%22,58
من 5 سنوات إلى أقل من 10 سنوات	9	%3,23
من 10 سنوات إلى أقل من 15 سنة	4	%1,43
من 15 سنة إلى أقل من 20 سنة	120	%43,01
20 سنة فأكثر	83	%29,75
المجموع	279	%100

يوضح لنا الجدول رقم (48) أن 43,01% من أفراد عينة الدراسة تحصلوا على قروض تراوحت مدتها من 15 سنة إلى أقل من 20 سنة، ثم الأفراد الذين تحصلوا على قروض لمدة 20 سنة فأكثر وهذا بنسبة 29,75% ، وبالنسبة للقروض التي تقل مدتها عن 5 سنوات فلم تتجاوز 22,58%، بينما المبحوثين الذين لديهم قرض يتراوح ما بين 5 سنوات إلى أقل من 10 سنوات فقد بلغت نسبتهم 3,23%،

وأخيرا الأفراد الذين لديهم قرض من 10 سنوات إلى أقل من 15 سنة فقد قدرت نسبتهم 1,43% وهي أقل نسبة مقارنة بباقي المبحوثين.

وعليه نستنتج أن أغلبية القروض المتحصل عليها من طرف البنوك تتجاوز 15 سنة، وبالتالي فهي قروض عقارية باعتبار أن القرض الاستهلاكي لا تتجاوز مدته 60 شهرا أي خمسة سنوات، كما أن مدة التسديد مرتبطة بقيمة القرض المتحصل عليه وكذا الدخل الشهري للمقترض.

الجدول رقم (49) يبين ما إذا كان طول فترة تسديد القرض يؤدي إلى الضغوط العائلية

الضغوط العائلية	التكرار	%
نعم	207	%74,19
لا	72	%25,81
المجموع	279	%100

تشير البيانات الموضحة في الجدول رقم (49) أن ما نسبته 74,19% من المبحوثين يتعرضون لضغوطات من طرف أفراد عائلتهم، مقابل نسبة 25,81% من أفراد العينة الذين أكدوا أن تسديد القرض لم يؤثر على علاقاتهم الأسرية.

وعليه، نستنتج أن الضغوطات التي يتعرض لها الفرد من طرف أسرته سببها عدم صبرهم على الظروف الاجتماعية التي يمرون بها نتيجة طول مدة تسديد القرض البنكي، وبالتالي يزداد الضغط كلما لم يستطع رب الأسرة تلبية حاجيات أسرته.

الجدول رقم (50): يبين العلاقة بين طول مدة تسديد القرض والضغوط العائلية

الضغوط العائلية / مدة القرض	نعم		لا		المجموع	
	التكرار	%	التكرار	%	التكرار	%
أقل من 5 سنوات	40	%63,49	23	%36,51	63	%100
من 5 إلى أقل من 10 سنوات	9	%100	–	–	9	%100
من 10 إلى أقل من 15 سنة	4	%100	–	–	4	%100
من 15 إلى أقل من 20 سنة	105	%87,50	15	%12,50	120	%100
أكثر من 20 سنة	49	%59,04	34	%40,96	83	%100
المجموع	207	%74,19	72	%25,81	279	%100

من خلال النتائج المتحصل عليها في الجدول رقم (50)، نلاحظ أن أغلبية أفراد العينة يتعرضون إلى ضغوطات من طرف عائلاتهم وهذا باختلاف مدة تسديد القرض، حيث نجد الفئة التي تتراوح مدة تسديدها القرض من 5 سنوات إلى غاية 10 سنة أكدت بنسبته 100% على وجود ضغوطات من قبل عائلاتها، وهي نفس النتيجة بالنسبة للفئة التي يتراوح دخلها ما بين 10 سنة و15 سنة.

وفي ما يخص الفئة التي تتراوح مدة تسديها القرض ما بين 15 سنة و20 سنة فقد بلغت نسبتها 87,50% مقابل ما نسبته 12,50% بالنسبة للمبحوثين الذين أكدوا من خلال إجاباتهم على عدم وجود أية ضغوطات من طرف عائلاتهم.

وعليه يكمن القول أن طول أن مدة القرض تسببت في ظهور المشاكل داخل عائلاتهم والتي بدورها تؤدي إلى مزيدا من الضغوطات على رب الأسرة أو معيل الأسرة لإيجاد حل للأزمة المالية التي يعيشونها لاسيما إذا كان رب الأسرة هو المعيل الوحيد لعائلته.

وبالتالي نستنتج أن خيار الاقتراض من البنك كان حتميا قصد تلبية حاجة معينة ولكن لم تكن عواقبه متوقعة كون الراتب أصبح لا يتماشى مع الظروف المعيشية التي يعرفها المجتمع ككل.

الجدول رقم (51): يبين علاقة الضغوط العائلية مع الموافقة على الاقتراض

الضغوط العائلية / الموافقة على الاقتراض	نعم		لا		المجموع	
	التكرار	%	التكرار	%	التكرار	%
موافقون	25	%12,08	72	%100	97	%34,77
غير موافقين	182	%87,92	-	-	182	%65,23
المجموع	207	%100	72	%100	279	%100

من خلال المعطيات المتحصل عليها في الجدول رقم (51) نجد أن أغلبية أفراد عينة الدراسة والمقدرة نسبتهم 87,92% قد أكدوا من خلال إجاباتهم بأنهم يتعرضون للضغوط من قبل أفراد عائلاتهم منذ حصولهم على القرض بسبب عدم موافقتهم على الاقتراض، وبالتالي فإن المقترضين يتحملون المسؤولية عن الأوضاع الاجتماعية التي آلت إليها أسرهم. بينا نجد أن ما يقارب 12,08% من المبحوثين وافقوا على الاقتراض وأنهم يعيشون بصفة عادية بعيدا عن الضغوطات.

ومنه نستنتج أن أفراد العائلة يلعبون دورا هاما في قرارات رب الأسرة الذي يجب أن يراعي مصالح عائلته، ولكن في بعض الأحيان يجب على أفراد الأسرة أن يتفهموا أن أغلب القروض المتحصل عليها في مصلحة الجميع وذلك لتوفير حاجيات ومتطلبات لا يمكن توفيرها عن طريق الراتب وحده، وبالتالي يجد الفرد نفسه دائما يبحث عن مصادر مالية أخرى والتي نجد من بينها الاقتراض من البنوك.

الجدول رقم (52): يبين العلاقة بين المشاكل الأسرية ومدة القرض

المشاكل الأسرية / مدة القرض	نعم	لا	المجموع
	التكرار %	التكرار %	التكرار %
أقل من 5 سنوات	40 %19,32	23 %31,95	63 %22,58
من 5 إلى أقل من 10 سنوات	9 %4,35	– –	9 %3,23
من 10 إلى أقل من 15 سنة	4 %1,93	– –	4 %1,43
من 15 إلى أقل من 20 سنة	105 %50,72	15 %20,83	120 %43,01
20 سنة فأكثر	49 %23,68	34 %47,22	83 %29,75
المجموع	207 %100	72 %100	279 %100

يبين الجدول رقم (52) إجابات أفراد العينة حول وجود المشاكل الأسرية من عدمها بسبب طول مدة تسديد القرض البنكي، حيث نلاحظ أن ما نسبته 50,72% من مجموع أفراد العينة الذين لديهم مشاكل داخل أسرهم قد تراوحت مدة تسديدهم للقرض ما بين 15 سنة و20 سنة، وفي نفس السياق نجد أقل نسبة والمقدرة بـ1,93% ممثلة في الفئة التي تتراوح مدة تسديدها القرض ما بين 15 سنة إلى 20 سنة.

أما بالنسبة للأفراد الذين أكدوا عدم وجود مشاكل داخل أسرهم فقد بينت النتائج أن أعلى نسبة والمقدرة بـ 47,22% مثلتها الفئة التي نجد مدة تسديدها للقرض 20 سنة فأكثر. كما نلاحظ من خلال معطيات الجدول أن الفئة التي تحصلت على قرض بنكي والذي لا تتجاوز مدته 5 سنوات، أكدت أن هذه المدة لم تؤدي إلى أية مشاكل داخل الأسرة حيث قدرت نسبتهم 31,95%.

من خلال هذه النتائج يمكن القول أن أفراد الأسرة لم يستطيعوا التأقلم مع الوضع المالي الجديد، كونها ضحت بالعديد من المزايا التي كانت تتمتع بها قبل الحصول على القرض البنكي. وبالرغم من وجود ما نسبته 47,22% من مجموع أفراد العينة التي ترى عدم وجود المشاكل الأسرية رغم طول مدة تسديد القرض والتي تفوق مدتها 20 سنة، إلا أن ذلك يمكن تفسيره على أساس أن تسديد القرض البنكي لازال في بدايته وبالتالي فإن القدرة الشرائية للأسرة قد تتأثر مع مرور الوقت لاسيما إذا كان الدخل لا يلبي حاجياتهم. وبالتالي فإن رب الأسرة يصبح أمام خيار واحد ألا وهو التقشف من أجل الالتزام بتسديد القرض وهو ما يؤدي إلى شعور الأب بضغوط نفسية بسبب عدم استطاعته توفير كل متطلبات أسرته.

خلاصة:

من خلال معطيات الدراسة الميدانية، يمكن القول أن الدخل يعتبر المورد المالي الرئيسي الذي يعتمد عليه الأفراد في تدبير شؤونهم اليومية وتلبية حاجياتهم المعيشية، سواء كان هذا الدخل من مصدر واحد أو من مصادر مختلفة. كما أن الحصول على القروض البنكية بنوعيها (القروض العقارية والقروض الاستهلاكية)، يختلف تأثيرها من فرد لآخر ومن فئة لأخرى حسب الإمكانات المادية التي تتوفر لديهم. فالقروض الاستهلاكية على سبيل المثال هي حلول قصيرة الأجل لكنها تخلق أحيانا مشاكل طويلة الأجل، إذ مباشرة بعد الحصول على القرض يصبح بإمكان المقترض الحصول على السلعة التي يبحث عنها، إلا أنه يبقى ملتزم بتسديد القرض لفترة زمنية معينة وفق العقد المبرم مع البنك.

ولهذا نجد أن نتائج الدراسة بينت أن أغلب فئات المجتمع المقترضين لا يدخرون أموالهم بسبب تخصيص جزء منه لتسديد القرض. وبالتالي فإن أهمية الادخار تكمن في كونه احتياطا للضرورة في الحاضر والمستقبل، كما يساعد على تحقيق أهداف الأفراد المستقبلية بعد أن كانت خططت لذلك.

كما أن العديد من الأسر التي تحصلت القروض تردت أوضاعها الاقتصادية إلى مستويات غير قابلة للاستمرار، وأصبح لزاما عليها تغيير أنماطها الاستهلاكية، إذ نجد من بين أسباب تردي الأوضاع الاجتماعية لبعض الأسر يعود إلى سوء إدارة مواردها المالية وشؤونها الاقتصادية، وبالتالي لا بد من بذل جهد أكبر لتجاوز أوضاعها الاقتصادية من خلال الاهتمام أكثر بالتخطيط المالي لمواردها الاقتصادية.

وعليه يمكن القول أن تسديد القرض من خلال الاقتطاع الشهري من الراتب يؤدي إلى تراجع المورد المالي للأفراد، وإذا تزامن هذا الوضع مع ارتفاع أسعار المواد الاستهلاكية، فإن القدرة الشرائية للفرد والأسرة ككل سوف تنهار وهو ما يؤدي إلى تدني مستواهم المعيشي.

الفصل التاسع
مناقشة نتائج الدراسة الميدانية

الفصل التاسع
مناقشة نتائج الدراسة الميدانية

إتضح لنا من خلال تحليل البيانات الميدانية الخاصة **بالفرضية الأولى** أن غالبية المبحوثين والمقدرة نسبتهم 76,70% لديهم راتب يتراوح ما بين 20.000دج و40.000دج وهو ما يوضحه (الجدول رقم 12)، وأن أغلبية أفراد هذه العينة يعملون في القطاع العمومي والمقدرة نسبتهم بـ 73,83%، علما أن أعلى نسبة هي 78,58% مثلتها الفئة التي لديها دخل شهري من 40.000 دج إلى أقل من 60.000 دج، وبالتالي فهؤلاء المبحوثين لديهم دخل أفضل مقارنة مع باقي أفراد العينة الذي يعملون في القطاع الخاص أو المتقاعدين (الجدول رقم 13).

ورغم التباين في مداخيل أفراد عينة الدراسة، إلا أن هدفهم واحد ألا وهو الاقتراض قصد تلبية حاجياتهم التي لا يمكن تلبيتها بالاعتماد على الراتب الشهري وحده، لاسيما وأن ما نسبته 74,55% من المبحوثين يعتمدون على الدخل الشهري الذي يعد المصدر المالي الوحيد الذي لديهم وهذا ما أسفرت عنه نتائج الجدول رقم(14).

وبالرغم من أن أغلبية أفراد العينة ليست لديهم مصادر دخل أخرى، إلا أن أعلى نسبة والمقدرة بـ 66,67% مثلتها الفئة التي أكدت من خلال إجاباتها أن سبب اقتراضهم من البنك هو لشراء شقة (الجدول رقم 18)، وبالتالي فالقرض المتحصل عليه من البنك يدخل ضمن القروض العقارية، علما أن أغلبية المبحوثين الذين اقترضوا بغرض شراء شقة لديهم أكثر من دخل وهذا بنسبة 65.59% مقارنة مع نفس الفئة التي لديها دخل واحد (الجدول رقم 19)، بينما باقي المبحوثين الذين كان سبب

اقتراضهم هو من أجل ترميم بيت، شراء سيارة، شراء قطعة أرض، بناء مسكن أو شراء الأثاث والأجهزة الكهرومنزلية، كانت أغلبية إجاباتهم تراوحت ما بين 82% و100% والتي أكدوا من خلالها أن لديهم دخل واحد فقط، وهي الفئة التي لديها دخل يتراوح ما بين 20000دج و40000 دج (الجدول رقم 20).

فيما يخص نوع القرض المتحصل عليه، فقد بينت النتائج أن الأغلبية تحصلت على قرض عقاري وذلك بنسبة 78,85% (الجدول رقم 21)، وهذا أملا في الحصول على سكن والذي عرف في السنوات الأخيرة إقبالا كبيرا على جميع صيغه بعد التسهيلات والضمانات التي قدمتها الدولة لاسيما برامج سكنات عدل بمختلف صيغها.

كما نجد أن أعلى نسبة من المبحوثين تحصلوا على قرض متوسط والمقدرة بـ51,25% (الجدول رقم 22) علما أن أغلبية أفراد العينة لديهم دخل متوسط (الجدول رقم 12)، وهو ما يفسر لجوء مجتمع البحث إلى هذا النوع من القروض قصد توفير السيولة المادية التي تسمح لهم بتحقيق متطلباتهم واحتياجاتهم والتي تختلف من فرد لآخر.

وعليه فإن تحديد حجم القرض مرتبط بشكل أساسي بالدخل، إذ نجد أن أفراد العينة الذين يتراوح دخلهم ما بين 12000 دج و20000 دج قد تحصلوا على قروض صغيرة وذلك بنسبة 69,23% مقارنة مع المبحوثين الذين لديهم دخل أكبر والذين تحصلوا على قروض بحجم كبير (الجدول رقم 24)، علما أن أغلب القروض الصغير هي قروض استهلاكية.

من خلال النتائج المتحصل عليها نلاحظ أن الدخل يعتبر شرطا أساسيا للحصول على القرض، وأن أغلب القروض يتم منحها للأفراد الذين لديهم دخل شهري، والذي يعتبره البنك كضمان لتسديد القرض المتحصل عليه.

وعليه يمكن القول أن النتائج المتحصل عليها في الدراسة تؤكد وجود علاقة بين الدخل والاقتراض من البنوك، وهو ما يثبت صدق الفرضية الأولى.

في ما يخص **الفرضية الثانية**، وبما أن أفراد مجتمع الدراسة هم من المقترضين فإن الأجر المتحصل عليه سوف يتأثر بشكل كبير بسبب التزام المبحوثين بتسديد القرض البنكي، وهو ما ينعكس على المستوى المعيشي للأفراد خاصة بسبب الظروف المعيشية الصعبة التي يمر بها المجتمع الجزائري نتيجة تدهور القدرة الشرائية وارتفاع الأسعار.

وفي هذا السياق أكدت النتائج أن النسبة الأكبر من أفراد العينة والمقدرة بـ77,78% لا يكفيها الراتب الشهري المتحصل عليه لتلبية متطلباتهم وحاجيات أسرهم (الجدول رقم 26)، وذلك بسبب التزامهم بتسديد القرض المتحصل عليه من البنك، حيث قدرت نسبة هذه الفئة 46,52%، لتأتي بعدها باقي الفئات التي أرجعت السبب إلى غلاء المعيشة وزيادة نفقات الأفراد، وكذا دفع مستحقات الإيجار والذي يكون غالبا بدفع قسط سنة كاملة (الجدول رقم 27).

وبما أن تسديد القرض يكون محددا بنسبة معينة، فإن النتائج المتحصل عليها تبين أن أعلى نسبة يمثلها أفراد العينة الذين يتم الاقتطاع من راتبهم الشهري بنسبة تتراوح ما بين 30% و40% والمقدرة نسبتهم بـ86.38% (الجدول 30)، علما أن القانون الصادر في الجريدة الرسمية في جانفي 2016 قام بتخفيض نسبة الاقتطاع

من الراتب الشهري إلى 30% كحد أقصى وهذا حفاظا على القدرة الشرائية للأفراد خاصة الذين لديهم دخل شهري ضعيف، وإن كان هذا الإجراء في باطنه هو ضمان التزام الأفراد بدفع مستحقاتهم تجاه البنوك، علما أن هناك العديد من المتابعات القضائية ضد الأفراد الذين لا يلتزمون بدفع مستحقاتهم تجاه البنوك والتي تصل في بعض الأحيان إلى حجز الأملاك.

وعليه فإذا كان المقترض لديه راتب لا يتجاوز 40000 دج فإنه في حالة اقتطاع نسبة 30% فإن المبلغ المتبقي هو 28000 دج، وبالتالي فإن رب الأسرة لا يمكن أن يوفر جميع متطلبات أسرته أو على الأقل الحفاظ على مستواه المعيشي، خاصة إذا كان لديه ما بين 3 و 4 أبناء وهي أعلى نسبة لدى أفراد عينة الدراسة (الجدول 7)، خاصة إذا وجدنا أن ما نسبته 76.76% من المبحوثين الذين يتراوح دخلهم ما بين 20000 دج و40000 دج يتم الاقتطاع من دخلهم الشهري بنسبة تتراوح ما بين 30% و40% (الجدول رقم 31).

ولعل هذه النتائج المتعلقة بالاقتطاع الشهري من الراتب كان لها تأثير مباشر على نفقات أفراد العينة والتي حسبهم لم تعرف أي زيادة، حيث قدرت نسبتهم 98,92% (الجدول رقم 35)، فالنفقات مرتبطة بشكل أساسي بالدخل الشهري للفرد، بحيث كلما ارتفع الدخل كلما زاد الإنفاق الاستهلاكي والعكس صحيح. وبالتالي فالفرد لديه التزامين أحدهما اتجاه البنك والثاني لتلبية حاجياته وحاجيات أسرته، خاصة وأن النفقات تختلف من أسرة لأخرى والتي تكون أحيانا على حساب تسديد القرض المتحصل عليه من طرف البنك. هذه الالتزامات تؤدي أحيانا بالفرد إلى التأخر في تسديد القرض، وهو ما أكدته النتائج والمقدرة بـ39,07% من مجموع أفراد عينة الدراسة (الجدول رقم 25)، رغم أن التأخر في تسديده يعرض صاحبه لدفع غرامة

مالية والتي تزيد قيمتها كلما زادت مدة التأخر وهو ما يزيد من حدة المصاريف والتي تنعكس سلبا على القدرة الشرائية للفرد.

ولعل الظروف المعيشية الصعبة التي يمر بها المقترضون جعلت النسبة الأكبر منهم والمقدرة بنسبة 72,40% يؤكدون عن عدم رضاهم بمستواهم المعيشي (الجدول رقم 32)، وهذا يعود لأسباب تختلف من فرد لآخر حسب إمكانيات وقدرات كل فرد وكذا الظروف الاجتماعية التي يعيشها، خاصة وأن أغلبية المبحوثين لم يتوقعوا ما ينتظرهم مستقبلا من تغير في نمطهم المعيشي والمقدرة نسبتهم بـ 68,46% (الجدول رقم 33).

إن الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في الجزائر تشهد حالة لا استقرار بسبب تراجع أسعار البترول، وهو ما دفع بالدولة لاتخاذ تدابير تدخل ضمن سياسة التقشف والترشيد في النفقات من خلال القيام بفرض الضرائب على المؤسسات وزيادة الرسوم وبداية التراجع عن الدعم تدريجيا عن العديد من المواد ذات الاستهلاك الواسع لاسيما البنزين. إن التدابير التي اتخذتها الدولة أدت إلى ارتفاع أسعار مختلف المواد الاستهلاكية وهو ما لا يتماشى مع القدرة الشرائية للأفراد خاصة الأسر الكبيرة بسبب الطلبات المتزايدة من طرف الزوجة والأبناء، وهو ما يدفع للجوء إلى القروض الاستهلاكية والتي في بعض الأحيان لا تكون ضرورية وبالإمكان الاستغناء عنها، كما أن أغلبية أفراد العينة يرون أن ظروفهم المعيشية كانت أفضل قبل الحصول على القرض البنكي.

وعليه يمكن القول أن اللجوء إلى القروض البنكية يؤدي إلى تدني المستوى المعيشي للأفراد، وهو ما يثبت صدق الفرضية الثانية.

بالنسبة للمعطيات المتحصل عليها من الدراسة الميدانية والخاصة **بالفرضية الثالثة**، يتضح لنا أن النسبة الأكبر من أفراد العينة والمقدرة بـ 76,34% أكدوا أنهم لا يقومون بادخار أموالهم (الجدول رقم 39)، ولعل من بين أهم الأسباب وراء ذلك هو التزام المبحوثين اتجاه البنوك قصد تسديد القرض في آجاله المحددة، علما أن أغلب المبحوثين لا يتجاوز دخلهم الشهري 40000 دج (الجدول رقم 12) والذي لا يغطي كافة الحاجيات التي هي في تزايد مستمر نتيجة التطور الذي يعرفه الاستهلاك في ظل الظروف المعيشية الصعبة التي تعرفها الجزائر حاليا.

وبما أن مجتمع البحث يتمثل في الأفراد الذين لديهم راتب شهري، سواء كانوا موظفين أو متقاعدين، فإنه كلما ارتفع الدخل كلما استطاع الأفراد أن يدخروا جزءا من المال لاستعماله وقت الحاجة، لأن أصحاب الدخل البسيط لا يمكنهم الادخار بسبب تراجع السيولة المالية نتيجة الاقتطاع الشهري من الراتب لتسديد القرض المتحصل عليه من البنك. في هذا السياق بينت نتائج الدراسة الميدانية أن ما نسبته 85,45% من أفراد العينة الذين يتراوح دخلهم الشهري ما بين 20000 إلى أقل من 40000 دج لا يدخرون أموالهم (الجدول رقم 40)، بينما نجد العكس بالنسبة للفئة التي لديها دخل من 40000 دج فأكثر والتي أكدت بأنها تقوم بادخار المال.

إن تعدد مصادر الدخل يساهم في عملية الادخار، إلا أن النتائج المتحصل عليها في هذه الدراسة تبين أن النسبة الأكبر من أفراد عينة الدراسة والمقدرة بـ91,76% يعتمدون على راتبهم الشهري الذي يعد المصدر الوحيد لنفقاتهم وفي نفس الوقت لتسديد ديونهم تجاه البنك (الجدول رقم 41)، وهو ما يفسر تأثير هذه القروض على ظروفهم المعيشية لاسيما وأن جزءا من الدخل الذي يتم اقتطاعه يؤدي إلى تنازل

الأفراد عن بعض الحاجيات التي كانت متوفرة قبل الاقتراض، وبالتالي فالادخار في هذه الحالة يكون شبه مستحيل.

وبالرغم من أن أغلبية أفراد العينة لم يقوموا بالاستدانة من أطراف أخرى (الجدول رقم 38)، إلا أن البعض منهم قام بالاقتراض مرة أخرى، حيث بينت النتائج أن ما نسبته 46.47% من مجموع أفراد العينة الذين لديهم قروض أخرى قاموا بالاقتراض من الأفراد (الجدول رقم 41)، وذلك لكون الدخل أصبح لا يلبي حاجياتهم وهو ما يزيد من تفاقم مشاكلهم بحيث يصبحون مطالبين بتسديد ديونهم في آجالها، وفي حالة عدم الالتزام بتسديد هذه الديون قد يترتب عن ذلك العديد من المشاكل والتي قد تكون نفسية، اجتماعية وقد تصل حتى إلى المتابعة قضائية، وبالتالي فالادخار له دور كبير في مثل هذه الحالات بحيث يجنب الأفراد البحث عن مصادر مالية أخرى.

كما بينت النتائج أن فئة المتزوجين ليست وحدها التي لم تعد تدخر أموالها، وإنما حتى فئة العزاب هي الأخرى لم تعد تدخر أموالها كون جزء من الدخل موجه لتسديد الأقساط الشهرية الخاصة بالقرض البنكي (الجدول رقم 42)، وهو نفس الأثر في ما يخص النفقات الاستهلاكية التي لم تعرف أي زيادة رغم الفارق الموجود في الرواتب الشهرية للمبحوثين، وهذا راجع بشكل أساسي إلى الترشيد في النفقات من أجل توفير الأموال لتسديد القرض المتحصل عليه من طرف البنك (الجدول رقم 43).

فعند زيادة دخل الفرد فإنه من المتوقع أن يزيد الإنفاق على الاستهلاك وكذا الادخار، وفي حالة العكس أي عند انخفاض الدخل فإن الإنفاق على الاستهلاك لا يقل ولكن يميل إلى الثبات فترة من الوقت وربما ينخفض بمعدلات ضئيلة مما يؤدى في النهاية إلى انخفاض ادخار الأفراد. وبالتالي فإن ارتفاع أسعار المواد الاستهلاكية

يدفع بأصحاب الدخل الضعيف والمتوسط إلى الاقتراض قصد الحفاظ على مستواهم المعيشي، الأمر الذي يضعف قدرتهم على الادخار. كما أن القدرة على الادخار ليست متوقفة على الدخل وحده وإنما على حجم الإنفاق أيضا، وهي تختلف من فرد لآخر وتتغير بتغير الظروف الاجتماعية والاقتصادية.

ونظرا لأهمية الادخار فإن الأسرة التي تعتمد الادخار يمكنها أن تطبق مشاريعها المستقبلية أو الحفاظ ولو مؤقتا على مستواها المعيشي في ظل ارتفاع تكاليف المعيشة وفي ظل ضغط متطلبات الحياة.

ولكن مهما اختلفت العوامل الموضوعية والذاتية التي تتحكم في مستوى المدخرات، فإن العامل الحاسم هو مستوى الدخل الحقيقي للفرد، فكلما كان مستوى الدخل مرتفعا ظهر هناك فائض للإدخار والعكس صحيح، وبدون هذا الفائض ليس هناك أي مجال للإدخار.

وبالتالي فإن اللجوء إلى القروض البنكية يؤدي إلى تراجع الادخار وهو ما يثبت صحة الفرضية الثالثة.

ومن خلال عرضنا لنتائج جداول **الفرضية الرابعة**، لاحظنا أن أغلبية أفراد مجتمع الدراسة متزوجون وذلك بنسبة 78,85% (الجدول رقم 4)، وأن النسبة الأكبر من أفراد العينة والمقدرة بـ 65,23%، قاموا بالاقتراض رغم رفض أفراد عائلاتهم (الجدول رقم 44)، وهو ما يفسر أن ما يراه رب الأسرة أو الفرد الذي أقدم على الاقتراض صوابا قد لا يراه الطرف الآخر صوابا، وهذا بسبب الاختلاف الحاصل في الأولويات وحاجيات كل طرف. فالاقتراض يعني القيام بالاقتطاع الشهري من الراتب والذي بدوره يؤدي إلى تراجع الدخل، وهو ما لم تستطع الأسرة أو بعض من أفرادها

تقبله والتأقلم مع الوضع المالي الجديد وهو ما أكدته أغلبية أفراد العينة بنسبة 80,65% (الجدول رقم 45).

ومن بين الآثار السلبية للقروض نجد أنها تتسبب في العديد من المشاكل الأسرية، حيث لاحظنا أن 74,19% من المبحوثين قد صرحوا بأنهم يعانون من المشاكل داخل أسرهم وهذا منذ حصولهم على القرض البنكي (الجدول رقم 47). هذه المشاكل قد تتطور نتيجة الضغوطات وطول مدة القرض والتي يعاني منها أغلبية المبحوثين والمقدرة نسبتهم 74,19% (الجدول رقم 49)، لاسيما المدة من 15 سنة فأكثر، وهو ما أكده أفراد العينة من خلال إجابتهم بنسبة 43,01% وهي أعلى نسبة مقارنة مع باقي المبحوثين (الجدول رقم 48). للإشارة فإن الفترة التي تم الحصول خلالها على القرض البنكي هي ليست نفس الفترة بعد 15 سنة نتيجة التطورات والتغيرات التي يعرفها المجتمع والمرتبطة بشكل أساسي بالظروف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية للبلاد.

إن هذه الضغوط هي ناجمة أحيانا عن عدم التخطيط للمستقبل وهو ما توصلت إليه نتائج الدراسة الميدانية، إذ نجد نسبة 68,46% من مجموع أفراد العينة أقروا من خلال إجاباتهم بأن التغير الحاصل في نمطهم المعيشي لم يكن متوقعا (الجدول رقم 33)، وهذا رغم أن أغلب المبحوثين لديهم مستوى تعليمي جامعي (الجدول رقم 5)، وبالتالي يمكن القول أن الحصول على القرض هو حل لمشكل وفي نفس الوقت هو سببا لمشاكل أخرى. هذه المشاكل والضغوطات قد تصل أحيانا إلى الطلاق وبالتالي إلى تشتت الأسرة وهو ما ينعكس سلبا على تربية الأبناء ومستقبلهم.

ولعل عدم موافقة أفراد العائلة على الاقتراض يعد أحد الأسباب التي دفعتهم للضغط على رب الأسرة والذي يحملونه نتائج ما وصلت إليه الظروف المعيشية المزرية، حيث نجد أن أغلبية المبحوثين والمقدرة نسبتهم 87,92 % قد أكدوا من خلال إجاباتهم بأنهم يتعرضون للضغوط من قبل أفراد عائلاتهم منذ حصولهم على القرض وهذا بسبب عدم موافقتهم على الاقتراض (الجدول رقم 51)، وبالتالي فإن المقترضين يتحملون وحدهم المسؤولية عن الأوضاع الاجتماعية التي آلت إليها أسرهم.

ومنه نستنتج أن أفراد العائلة يلعبون دورا هاما في التأثير على قرارات رب الأسرة الذي يجب أن يراعي مصالح عائلته، ولكن في بعض الأحيان يجب على أفراد الأسرة أن يتفهموا أن أغلب القروض المتحصل عليها هي لتوفير حاجيات ومتطلبات لا يمكن توفيرها عن طريق الراتب وحده، وبالتالي يجد الفرد نفسه دائما يبحث عن مصادر مالية أخرى من بينها البنك.

كما بينت النتائج أن طول مدة تسديد القرض أدت إلى ظهور خلافات بين أفراد الأسرة (الجدول رقم 52)، وبالتالي فهم لم يستطيعوا الصبر والتأقلم مع الوضع المالي الجديد كون الأسرة ضحت بالعديد من المزايا التي كانت تتمتع بها قبل الحصول على القرض البنكي، إذ نجد أعلى نسبة والمقدرة بـ 50,72% من المبحوثين الذين لديهم مشاكل أسرية هم من الفئة التي لديها قرض يتراوح ما بين 15 سنة و20 سنة. أما الفئة التي تحصلت على قرض بنكي والذي لم تتجاوز مدته 5 سنوات، فهي ترى أن هذه المدة لم تتسبب في ظهور المشاكل داخل الأسرة وإن كانت بنسبة أقل حيث لم تتجاوز 31,95%. للإشارة فإن أغلب هذه القروض هي قروض استهلاكية والتي

يتجاوز سعر الفائدة فيها 6% ليجد المستهلك نفسه يسدد أموالا إضافية مقارنة مع ثمن السلعة التي اقتناها.

من خلال ما سبق يمكن القول أن القرض البنكي المتحصل والذي يقابله الاقتطاع الشهري من الدخل، له تأثير مباشر على المصدر المالي للأسرة خاصة إذا كان المصدر الوحيد الذي يعيلهم. فرب الأسرة يصبح أمام خيار واحد ألا وهو التقشف من أجل الالتزام بتسديد القرض والذي في بعض الأحيان لا تتقبله الأسرة بسبب تغير نمطها المعيشي وهو ما يؤدي إلى شعور الأب بضغوط نفسية وبضغوط من طرف عائلته بسبب عدم استطاعته توفير كل متطلبات أسرته.

من خلال هذه النتائج نجد أن طول مدة القروض البنكية يؤدي إلى الضغوطات والمشاكل الأسرية وهو ما يثبت صدق الفرضية الرابعة.

النتائج العامة للدراسة

النتائج العامـة للدراســة

من خلال تحليل وتفسير البيانات الميدانية، توصلت هذه الدراسة إلى نتائج نعرضها على النحو التالي:

1- فئة الذكور هي الأكثر إقبالا على القروض مقارنة بالإناث.

2- أن الدخل الرئيسي لأفراد العينة هو الراتب.

3- توصلت الدراسة إلى أن القروض لها تأثير سلبي على بعض الأفراد لاسيما أصحاب الدخل المحدود بسبب الاقتطاع الشهري من الراتب والذي لا يكفي لتلبية حاجياتهم.

4- توصلت الدراسة إلى كون أصحاب الدخل المتوسط هم الفئة الأكثر إقبالا على القروض كونها لا تستطيع توفير المال الكافي لتحقيق ما تصبوا إليه.

5- أن أكثر القروض التي تحصل عليها أفراد العينة هي القروض العقارية ثم تليها القروض الاستهلاكية، وبينت الدراسة أن معظم الحاصلين على هذين النوعين من القروض هم من الذكور.

6- أغلبية أفراد عينة الدراسة أصبحوا لا يدخرون أموالهم منذ حصولهم على القرض. رغم أن الادخار يعتبر كمصدر احتياطي للأفراد، حيث يتم اللجوء إليه لاستعماله وقت الحاجة، لاسيما عندما يتم طلب دفع قسط كبير من المال كشرط للحصول على القرض، كما أن أموال الادخار تمكنهم من مواجهة متطلبات الحياة المتزايدة نتيجة ارتفاع تكاليف المعيشة.

7- القروض العقارية لاسيما الموجهة لشراء شقة هي الأكثر طلبا مقارنة مع القروض الاستهلاكية التي دخلت حيز التنفيذ مؤخرا.

8- أغلبية أفراد العينة ليس لديهم مصادر مالية أخرى والتي يمكن أن تغطي العجز المالي بسبب القرض المتحصل عليه.

9- إن كثرة الأسباب المؤدية إلى تعثر أفراد عينة الدراسة في تسديد قروضهم هو كثرة الالتزامات العائلية والتي تتأثر بشكل كبير بالتطورات الحاصلة في السوق نتيجة ارتفاع المواد الاستهلاكية وبالتالي يضطر الفرد للبحث عن مصادر مالية أخرى بسبب ضعف الراتب.

10- هناك تأكيد من طرف أغلبية أفراد العينة أن القروض المتحصل عليها من طرف البنك تشكل مصدرا للضغوط العائلية التي يواجهها رب الأسرة بشكل خاص نتيجة عدم التزامه بتوفير متطلبات عائلته.

11- توصلت الدراسة أيضا إلى أن أصحاب الدخول الشهرية الصغيرة وحتى المتوسطة مقارنة مع احتياجاتهم الأساسية تجعلهم يضطرون للإقتراض، عكس أصحاب الدخول الكبيرة الذين لديهم القدرة على تأمين الضروريات الأساسية وبالتالي فهم قادرون على تسيير أمورهم، كما أن أغلبيتهم لا يلجأون للقروض الاستهلاكية.

12- أغلبية المبحوثين غير راضين على مثل هذه القروض التي زادت من متاعب الأسرة الجزائرية.

13- بينت الدراسة أن أغلبية أفراد العينة أكدوا أن الدخل أصبح لا يلبي متطلباتهم نتيجة دخولهم في عملية الاقتراض.

14- إن المشاكل الأسرية يمكنها أن تأثر على سلبا على المستوى المعيشي بسبب الضغوطات التي يواجهها رب الأسرة أو الشخص المعيل لها، والتي بدورها قد

تؤدي إلى عدم القدرة على التخطيط المالي وبالتالي قد تكون النفقات في غير محلها وعلى حساب تسديد القرض المتحصل عليه من البنك.

15- طول مدة القرض يؤثر سلبا على المستوى المعيشي كون الفترة التي تم الحصول خلالها على القرض ليست نفسها بعد سنوات من حيث الظروف الاجتماعية والاقتصادية.

التوصيـات

في ضوء النتائج المتوصل إليها توصي الدراسة بما يلي:

1- أن تقوم البنوك المانحة للقرض بدور أكبر في مجال المسؤولية نحو أفراد المجتمع من خلال مساعدة الموظفين على التخلص من أزماتهم المالية على شكل قروض حسنة أو قروض قليلة الفائدة مما يتماشى مع راتبهم الشهري.

2- إعادة النظر في الرواتب التي أصبحت لا تتماشى مع الظروف المعيشية الحالية.

3- الابتعاد عن المظاهر التي تكلف الأسرة الكثير من خلال الالتزام بالواقعية والمرونة عند تطبيق الميزانية عن طريق إتباع سياسة الترشيد في الاستهلاك والنفقات.

4- الابتعاد عن الشراء العشوائي بالتقسيط والذي تروج له الكثير من المحلات على أساس البيع دون فائدة ولكن في حقيقة الأمر الأسعار تكون خيالية ومرتفعة.

5- تحديد نسبة ثابتة من الدخل حسب مستوى الدخل وعدد أفراد الأسرة، أو تحديد مبلغ معين موجه للادخار عن طريق إيداعه في حساب مستقل .

6- محاولة تحقيق التوازن بين الادخار والاستهلاك، وهذا يتطلب تحقيق التوازن بين حجم الاستهلاك في بداية الشهر مقارنة بنهايته من خلال تحديد الدخل المتاح للاستهلاك (الدخل الشهري مخصوما منه المصاريف الثابتة كالإيجار وأقساط القرض، والمصاريف شبه الثابتة كفواتير الكهرباء والاتصالات وغيرها).

7- قسمة الدخل المتاح للاستهلاك على أيام الشهر، وناتج هذه القسمة يسترشد به لمعرفة مستوى الاستهلاك بشكل يومي أو أسبوعي، ومدى القدرة على تلبية حاجيات الأسرة.

8- حث رب الأسرة على أن لا يتسرع في اتخاذ القرارات دون أن يتشاور مع أفراد أسرته من زوجة وأبناء، خاصة في ما تعلق بالقرض الاستهلاكي والذي غالبا ما يكون غير ضروري، بحيث يمكن تفاديه من خلال الادخار عن طريق تخصيص جزء من الراتب شهريا لاستغلاله وقت الحاجة وذلك تفاديا للقرض والفائدة المترتبة عنه، مع الإشارة إلى أن بعض الأسر تستطيع من خلال تضافر الزوجة وكذا أبنائها أن تحقق مزيدا من الدخل.

وعليه، انطلاقا من مقولة: "إن أسوأ الناس تدبيرا هو أقلهم قدرة على الادخار"، يمكن القول أن السلوك الاجتماعي العام الذي لا يعير للادخار أي اهتمام أبعد عددا كبيرا من الأفراد عن الواقعية وأدخلهم في مشاكل وأزمات اقتصادية يصعب معالجتها. كما أن الإنسان يستطيع أن يضع مخططا لميزانيته والذي من خلاله يستطيع أن يتحكم في المصاريف الشهرية وأن يتحلى بالصبر إلى غاية تسديد مبلغ القرض البنكي.

الخاتمـة

الخاتمة:

إن ظاهرة الاقتراض من البنوك بشكل عام ليس بالجديدة على مجتمعنا ما عدا القروض الاستهلاكية التي عرفها المجتمع الجزائري في السنوات العشرين الماضية، والتي كان لها الأثر الكبير في زيادة النزعة الاستهلاكية لدى الأسر الجزائرية دون مراعاة ما سينجم عن هذه القروض بعد القيام بتسديد المبلغ المتحصل عليه من طرف البنك.

وبما أن مجتمع البحث يتمثل في الموظفين أو المتقاعدين، فإن الدخل المتحصل عليه شهريا رغم اختلاف مستوياتهم فهو يحقق قدرا من حاجيات الأسرة العضوية والنفسية والاجتماعية، ولكن نظرا لعدم تلبية الدخل لجميع متطلبات الأفراد فهم يلجئون للبحث عن مصادر مالية أخرى من بينها القروض البنكية التي تعد الملجأ الآمن للعديد من الأفراد نتيجة توفيرها لمختلف صيغ القروض، لكن في بعض الأحيان يصدمون بالشروط المفروضة من قبل البنوك مقابل الحصول على القرض والتي ترتبط بشكل أساسي بمقدار الدخل.

وعليه فإنه كلما ارتفع الدخل كلما زادت إمكانية الحصول على قرض أكبر، هذا من جهة، ومن جهة أخرى فإن ارتفاع مستوى الدخل، وتحسن مستوى المعيشة يحرر رب الأسرة من الضغوطات التي يمكن أن يتعرض لها من قبل أفراد أسرته. بالمقابل فإن انخفاض الدخل يحرم الأفراد والأسر من حاجات أساسية وبالتالي انخفاض مستوى المعيشة، الأمر الذي يجعلهم تحت الضغط وعدم تقبل الوضع، ويفوت عليهم فرص كثيرة للنجاح في الحياة مقارنة مع أصحاب الدخل المرتفع، وهو ما يدفع برب الأسرة للبحث عن مصادر مالية أخرى قصد تجاوز الضائقة المالية التي تعاني منها أسرته نتيجة القرض المتحصل عليه والذي يختلف من أسرة لأخرى حسب نوع وحجم القرض،

ولكن في بعض الأحيان يكون البحث دون جدوى، وقد يترتب على ذلك آثار نفسية واجتماعية سلبية على الأسرة بشكل عام وعلى أفرادها بشكل خاص، وهذا نتيجة الشعور بالحرمان وعدم إشباع الحاجات البيولوجية والنفسية.

بالنسبة للإدخار فهو مهم وضروري لمواجهة الظروف غير المتوقعة، فهو يعتبر إحتياطا لمواجهة الأزمات التي يمكن أن يمر بها الأفراد في المستقبل، بحيث يمكنهم من الحفاظ على مستواهم المعيشي لفترة زمنية معينة، فهو يشكل مصدر دعم للدخل في حالات المرض أو العجز أو لتغطية بعض المصاريف نتيجة زيادة متطلبات الحياة لاسيما خلال الأزمات التي قد يعرفها الأفراد وأسرهم، فهو يلعب دورا مهما في التخفيف من الضغوطات الناتجة عن زيادة الإنفاق الاستهلاكي.

إن تحديد ووصف مستوى معيشي معين يعد بالشيء الصعب ما لم يأت هذا الوصف من باب المقارنة مع وضع معيشي آخر في نفس الدولة، أو المنطقة أي بين أفراد المجتمع الواحد، بالإضافة إلى كون الأسر متباينة في خصائصها المهنية والاجتماعية والثقافية. فالمستوى المعيشي يتأثر بعدة عوامل، اقتصادية، اجتماعية وثقافية، ولكن العامل الأساسي هو الدخل.

وعليه يمكن القول أن للقروض البنكية إيجابيات وسلبيات، فهي تفتح مجالا للمقترض في أن يحقق الحلم الذي يصبو إليه، كشراء شقة أو شراء سيارة، كما أن القرض يعد منفذا لأصحاب المال للبدء في مشاريعهم الضخمة، وفي المقابل هناك سلبيات كثيرة لا يتوقعها المقترض ولا يشعر بثقلها. فعندما يطلب الفرد قرضا، أيا كان مبلغه فهو يسدد ضعفه لاسيما إذا كان المدة طويلة لأن البنوك تتعامل بالفوائد، مما يشكل عبئا مضاعفا للفرد، كما أنها تؤدي إلى الضغوط النفسية والتوتر الذي يعيشه الفرد حتى ينتهي من تسديد قروضه.

قائمة المراجع

قائمة المراجع

أولا: المراجع باللغة العربية

القرآن الكريم.

الكتب:

1. إبراهيم، أحمد. **إدارة الحياة في ترشيد الاستهلاك**. ط1. مصر: الدار الأكاديمية للعلوم، 2010.
2. أبو زهرة، محمد. **بحوث في الربا**. القاهرة: دار الفكر العربي، 2010.
3. أحمد البنا، محمد علي محمد. **القرض المصرفي: دراسة تاريخية مقارنة بين الشريعة الإسلامية والقانون الوضعي**. بيروت: دار الكتب العلمية، 2006.
4. الأسد، الأسد صالح علي. **إنفجار الفضائيات العربية: الأبعاد والأهداف والتأثيرات الثقافية**. عمان: دار غيداء للنشر والتوزيع.
5. الألباني، محمد ناصر الدين. **سنن الترمذي**. ط1. الرياض: مكتبة المعارف للنشر والتوزيع، 2007.
6. الألباني، محمد ناصر الدين. **صحيح الترغيب والترهيب**. ط 1. الرياض: مكتبة المعارف للنشر والتوزيع، 1991.
7. أموري، هادي كاضم. **مقدمة في القياس الاقتصادي**. بغداد: زهران للنشر، 2005.
8. بن أحمد بن بشير بادي، جمال. **الآثار الواردة عن أئمة السنة في أبواب الإعتقاد**. المجلد 1. الرياض: دار الوطن، 2008.
9. بن علي بن محمد باعطية الدوعني، محمد. **غاية المنى: شرح سفينة النجا**. ط1. اليمن: مكتبة تريم الحديثة، 2008.

10. بهلول، محمد بلقاسم حسن. **الجزائر بين الأزمة الاقتصادية والسياسية.** الجزائر: مطبعة دحلب، 1993.

11. بوكرا، إدريس. **تطور المؤسسات الدستورية في الجزائر منذ الاستقلال من خلال الوثائق والنصوص الرسمية.** ج 1. الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 1994.

12. جالبريت، جون كينيث. **تاريخ الفكر الاقتصادي: الماضي صورة الحاضر.** ترجمة: أحمد فؤاد، بلبع. الكويت: عالم المعرفة، 2000.

13. جباعي، جاد الكريم. **من الرعوية إلى المواطنة.** بيروت: أطلس للنشر والترجمة والإنتاج الثقافي، 2014.

14. جلبي، علي عبد الرزاق ومحمد أحمد بيوني و نادية عمر. **مناهج البحث الاجتماعي.** الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية، 1992.

15. حسن، محمود. **الأسرة ومشكلاتها.** بيروت: دار النهضة العربية، 1981.

16. الحسين القاضي، سماح. **تلفزيون الواقع ونشر الثقافة الاستهلاكية.** عمان: دار جليس الزمان، 2010.

17. حويتي، أحمد. **دليل التوثيق في العلوم الاجتماعية.** الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2012.

18. خالد أمين، عبد الله. **العمليات المصرفية.** ط2. الإسكندرية: دار وائل للنشر، 2000.

19. خليل، حسين مجيد. **مبادئ علم الاقتصاد.** عمان: دار زهران للنشر والتوزيع، 2008.

20. خصاونة، محمد. **المالية العامة: النظرية والتطبيق.** عمان: دار المناهج للنشر والتوزيع، 2014.

21. الخواجة، جاسم محمد. **النمط الاستهلاكي وأثره على العلاقات الأسرية في المجتمع الكويتي**. الكويت: وزارة العدل، 2001.
22. دادي عدون، ناصر. **إقتصاد المؤسسة**. الجزائر: دار المحمدية، 1998.
23. دعمس، مصطفى نمر. **إدارة الجودة الشاملة في الإدارة والتعليم**. عمان: دار غيداء للتوزيع والنشر، 2014.
24. الدوري، زكريا و يسرا السامرائي. **البنوك المركزية والسياسات النقدية**. عمَان: دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، 2013.
25. رجب وضاح، نجيب. **التضخم والكساد الأسباب والحلول وفق مبادئ الاقتصاد الإسلامي**. ط1 . عمان: دار النفائس للنشر، 2011.
26. الرماني، زيد بن محمد. **الواقع الاستهلاكي للعالم الإسلامي**. مكة المكرمة: مطابع رابطة العالم الإسلامي، 2015.
27. سلامة، محمد علي. **الانفتاح الاقتصادي الاجتماعي على الأسرة**. الإسكندرية: دار الوفاء للطباعة والنشر، 2002.
28. السويدي، محمد. **مقدمة في دراسة المجتمع الجزائري: تحليل سوسيولوجي لأهم مظاهر التغير في المجتمع الجزائري المعاصر**. بن عكنون: ديوان المطبوعات الجامعية، 1990.
29. السيد عبده، فتحي و أبو سيد أحمد. **الصناعات الصغيرة ودورها في التنمية**. الإسكندرية: مؤسسة شباب الجامعة، 2005.
30. الشرقاوي المالقي، عائشة. **البنوك الإسلامية التجربة بين الفقه والقانون والتطبيق**. ط 1. الدار البيضاء: المركز الثقافي العربي، 2000.
31. شفيق، محمد. **البحث العلمي: الخطوات المنهجية لإعداد البحوث الاجتماعية**. الإسكندرية: المكتب الجامعي الحديث، 1998.

32. شلبي، أحمد. **كيف تكتب بحثا أو رسالة: دراسة منهجية**. القاهرة: مكتبة النهضة المصرية، 1992.

33. صاحب أبو حامد، رضا. **الخطوط الكبرى في الاقتصاد الوضعي**. ط 1. عمان: دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، 2006.

34. الصيرفي، محمد. **إدارة المصارف**. الإسكندرية: دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر، الطبعة الأولى، 2006.

35. الصيرفي، محد. **إدارة البنوك**. ط1. عمان: دار المناهج للنشر والتوزيع، 2014.

36. الطويل، رواء زكي. **التنمية المستدامة والأمن الاقتصادي في ظل الديمقراطية وحقوق الإنسان**. ط1. عمان: دار زهران للنشر والتوزيع، 2009.

37. عبد المطلب، عبد الحميد. **البنوك الشاملة وعمليات إدارتها**. مصر : دار الجامعة الإسكندرية، 2000.

38. عبد المقصود، أماني وتهاني محمد عثمان. **الضغوط الأسرية والنفسية: الأساليب والعلاج**. القاهرة: المكتبة الانجلو المصرية، 2007.

39. عبير محمد علي، عبد الخالق. **العولمة وأثرها على الطلب الاستهلاكي في الدول النامية مع الإشارة إلى وجهة النظر الإسلامية**. الإسكندرية: دار الجامعة الجديدة، 2007.

40. العزعزي، شهاب أحمد سعيد. **إدارة البنوك الإسلامية**. ط 1. عمان: دار النفائس للنشر والتوزيع، 2012.

41. عفيفي، عبد الفتاح. **بحوث في علم الإجتماع المعاصر**. مصر: دار الفكر العربي، 1996.

42. عمر، حسين. **اقتصاديات البنوك الإسلامية**. ط1. القاهرة: دار الكتاب الحديث، 1995.

43. عمر، حسين. **الجات والخوصصة**. الجزائر: دار الكتاب الحديث، 1996.

44. عودة، أحمد سليمان وخليل يوسف الخليلي. **الإحصاء للباحث في التربية والعلوم الإنسانية**. ط 1. عمان: دار الفكر للنشر والتوزيع، 1988.

45. عودة، جهاد. **معضلة الحداثة من منظور مقارن**. مصر: المكتب العربي للمعارف، 2015.

46. غيث، مجدي علي محمد. **نظرية الحسم الزمني في الاقتصاد الإسلامي**. ط1. الولايات المتحدة الأمريكية: المعهد العالمي للفكر الإسلامي، 2010.

47. فاضل البياتي، فراس عباس. **علم الاجتماع: دراسة تحليلية للنشأة والتطور**. عمان: دار غيداء للنشر والتوزيع،2011.

48. الفوال، صلاح مصطفى. **علم الإجتماع: بين النظرية والتطبيق**. ط01. مصر: دار الفكر العربي، 1996.

49. فياض، خالد. **ظاهرة الاستهلاك بين التحليل الاقتصادي والتفسير الاجتماعي**. القاهرة، 2009.

50. قادري، محمد الطاهر و البشير، جعيد وعبد الكريم، كاكي. **المصارف الإسلامية بين الواقع والمأمول**. بيروت: مكتبة حسن العصرية للطباعة والنشر والتوزيع، 2014.

51. قزويني، شاكر. **محاضرات في البنوك**. الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 1989.

52. قيرة، إسماعيل وآخرون. **مستقبل الديمقراطية في الجزائر**. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2001.

53. كاضم، أموري هادي. **مقدمة في القياس الاقتصادي**. بغداد: دار زهران للنشر، 2005.

54. الكتاني، محمد عبد الحي. **نظام الحكومة النبوية: المسمى التراتيب الإدارية**. ط2. بيروت: دار الأرقم للطباعة والنشر والتوزيع، 2008.

55. كحالة، عمر رضا. **أعلام النساء في عالمي العرب والإسلام**. بيروت: مؤسسة الرسالة، 2008.

56. كولكو، غابرييل. **العالم في أزمة: نهاية القرن الأميركي**. ترجمة عمرو سلام، أحمد حالي والطيب غوردو. لندن: إ ي – كتب، 2015.

57. لطرش، الطاهر. **تقنيات البنوك**. الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2000.

58. لعلاوي، علاوي وآخرون. **استقلالية المؤسسات العمومية الاقتصادية**. الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 1994.

59. لعويسات، جمال الدين. **التنمية الصناعية في الجزائر على ضوء دراسة قطاع الحديد والصلب 1968-1978**. ترجمة الصديق سعدي. الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 1986.

60. محمد حسن، عبد الباسط. **أصول البحث الاجتماعي**. القاهرة: مكتبة وهبة، 1979.

61. مسعد، محي محمد. **كيفية كتابة البحوث وإعداد للمحاضرات**. ط 1. الإسكندرية: المكتب العربي الحديث، 2000.

62. المقرمي، عبد المالك. **الاتجاهات النظرية لتراث التنمية والتخلف في نهاية القرن العشرين**. بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، 1991.

63. منصور، حسن عبد الرزاق. **الحضارة الحديثة والعلاقات الإنسانية في مجتمع الريف**. الأردن: دار فضاءات، 2006.

64. ميرفي، روبرت. **دروس مبسطة في الاقتصاد**. ترجمة رحاب صلاح الدين. القاهرة: كلمات عربية للطباعة والنشر، 2013.

65. ناجي، سفير. **محاولات في التحليل الاجتماعي**. الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، القاهرة، 1998.

66. النوري، قاسم محمد.**البيان في مذهب الشافعي: البيوع**. ج 5. القاهرة: دار المنهاج للطباعة والنشر.

67. الهاشمي، محمد الطاهر. **المصارف الإسلامية والمصارف التقليدية: الأساس الفكري والممارسات الواقعية ودورها في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية**. ط1. القاهرة: المجموعة العربية للتدريب والنشر، 2010.

68. هني، أحمد. **اقتصاد الجزائر المستقلة**. الجزائر : ديوان المطبوعات الجامعية، 1991.

69. الهواري، عادل مختار وآخرون. **قضايا التغير والتنمية الإجتماعية**. القاهرة: دار المعرفة الجامعية، 1998.

70. هيجنز، بنيامين. **التنمية الاقتصادية: المبادئ، المشاكل والسياسات**. القاهرة: الدار القومية للطباعة والنشر، 1966.

–

- **المعاجم والموسوعات:**

1. الاتحاد الدولي للبنوك الإسلامية. **الموسوعة العلمية والعملية للبنوك الإسلامية**. القاهرة، 1983.

2. بن فارس، أحمد و بن زكريا أبو الحسين. **معجم مقاييس اللغة**. الجزء 6. القاهرة: دار الفكر، 1979.

3. الجوهري، عبد الهادي. **معجم علم الاجتماع**. القاهرة: مكتبة نهضة الشرق، 1982.

4. المعلم، محمد وآخرون. **موسوعة الشروق**. القاهرة: دار الشروق، 1994.

5. هيكل، عبد العزيز فهمي. **موسوعة المصطلحات الاقتصادية والإحصائية**. بيروت: دار النهضة العربية للطباعة والنشر والتوزيع، 1980.

- **الدوريات والمجلات العلمية:**

1. بخيت، حسان و لخديمي عبد الحميد." قراءة تاريخية في تطور العمل بالصيرفة الإسلامية في دول المغرب العربي". **مجلة الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية**، جامعة الشلف، 11 (جانفي 2014).

2. بنعلي، فؤاد. "البنوك الإسلامية في أوروبا: الواق والآفاق". **مجلة الاقتصاد الإسلامي العالمية**، (2016). (http://giem.kantakji.co)

3. جودة، ندوة هلال. "قياس مؤشرات مستوى المعيشة في البصرة 2007". **مجلة كلية الإدارة والاقتصاد**، جامعة البصرة، (2007).

4. سلامي، أحمد. "مدخرات القطاع العائلي في الجزائر بين الواقع والطموح دراسة تحليلية للفترة (1970- 2013)". **المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية**، 02 (جوان 2015).

5. الضفيري، خالد عشان عزارة. "المسؤولية المدنية للبنك عن عمليات القروض الاستهلاكية تجاه العميل المقترض: دراسة في القانون الفرنسي والكويتي". **مجلة الشريعة والقانون**، جامعة الإمارات العربية المتحدة، 29 (جانفي 2012).

6. عايشي، كمال. "أداء النظام المصرفي الجزائري في ضوء التحولات الاقتصادية". **مجلة العلوم الإنسانية**، جامعة محمد خيضر بسكرة، 10 (نوفمبر 2006).

7. مديرية الإعلام والإيصال والتوجيه. "الجيش الوطني الشعبي: مسيرة أربعين سنة ". **الجيش**، (جويلية 2002).

8. نغم، حسين نعمة و رغد محمد نجم. "المصارف والمؤسسات المالية الإسلامية في دول مجلس التعاون الخليجي: الواقع والتحديات". **مجلة القادسية للعلوم الإدارية والاقتصادية**، 2 (2010).

- **الرسائل والأطروحات الجامعية**

1. أبحري، نصيرة. "العنف العائلي، عينات من عنف الرجل ضد المرأة : دراسة ميدانية في ولاية الجزائر". رسالة ماجستير. جامعة الجزائر 2، 2009.

2. أبو رجيله، مهند و فتحي سروجي. "الآثار الاقتصادية والاجتماعية ومخاطر التوسع في القروض الاستهلاكية في الأراضي الفلسطينية المحتلة". معهد السياسات الاقتصادية الفلسطيني، 2013.

3. أحمد عبد الله الحديد، لارا. "أثر القروض الصغيرة الإنتاجية على الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية للمستفيدين في محافظة العاصمة. أطروحة دكتوراه، الجامعة الأردنية، 2010.

4. بوشلوش، الطاهر. "التحولات الاجتماعية والاقتصادية وآثارها على القيم في المجتمع الجزائري". أطروحة دكتوراه دولة. جامعة الجزائر، 2006.
5. الثبيتي، حمد بن سليمان. "دور قروض البنك السعودي للتسليف والادخار في تعزيز الأمان الأسري في المجتمع السعودي على المستفيدين في محافظة المجمعة". رسالة ماجستير. الرياض، 2012.
5. روابح، عبد الباقي. "المديونية الخارجية والإصلاحات الاقتصادية في الجزائر". أطروحة دكتوراه. جامعة باتنة، الجزائر، 2006.
6. زيتوني، عمار. "المصادر الداخلية لتمويل التنمية: دراسة حالة الجزائر 1970 2004". أطروحة دكتوراه. جامعة باتنة، الجزائر، 2007.
7. شرفة، سامية. "التوظيف الحديث لعقد القرض في الخدمات البنكية: دراسة مقارنة بين الفقه الإسلامي والقانون الجزائري". رسالة ماجستير. جامعة الحاج لخضر، باتنة، الجزائر، 2007.
8. شغرود، القحطاني صالح بن ناصر. "الضغوط الاجتماعية وضغوط العمل وأثرها على اتخاذ القرارات الإدارية". رسالة ماجستير. جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، 2008.
9. شفير، أحمين. الإصلاحات الاقتصادية وآثارها على البطالة والتشغيل: حالة الجزائر. كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، رسالة ماجستير، جامعة الجزائر، 2001.
10. صادي، خديجة. محاولة تقنية للشبكات العصيبة الإصطناعية لتسير خطر عدم تسديد القرض. رسالة ماجستير، جامعة الجزائر، 1999.
11. عطية الغامدي، سعدي بن علي. "مستوى المعيشة في القرى جنوب مدينة مكة المكرمة". رسالة ماجستير. جامعة أم القرى. المملكة العربية السعودية، 2009.

12. عكيلة، عزالدين زكي. "أثر مستوى المعيشة على الخدمات الصحية والتعليمية في محافظات غزة". رسالة ماجستير. غزة، 2013.

13. عياشي، صباح. "الاستقرار الأسري وعلاقته بمقاييس التكافؤ والتكامل بين الزوجين في ظل مختلف التغيرات التي عرفها المجتمع الجزائري: دراسة ميدانية عبر مختلف مناطق الوطن". أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر، 2008.

14. غزالي، عادل. "أثر القيم الاجتماعية على التنظيم الصناعي الجزائري". رسالة ماجستير. جامعة منتوري، قسنطينة، 2007.

15. القحطاني، علي بن المرعي. "القروض الشخصية وعلاقتها بضغوط العمل". رسالة ماجستير. جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، 2007.

16. المسلم، عبد القادر أحمد. "مصادر الضغوط المهنية وآثارها في الكليات التقنية في محافظات غزة". رسالة ماجستير، غزة، 2007.

17. مصطفى إبراهيم، محمد مصطفى. "تقييم ظاهرة تحول البنوك التقليدية للمصرفية الإسلامية". رسالة ماجستير. الجامعة الأمريكية المفتوحة، القاهرة، 2006.

18. نواري، علاوة. "آثار برامج الإصلاح الاقتصادي على الاقتصاد الجزائري". أطروحة دكتوراه، جامعة حلوان، 2008.

- **التقارير والوثائق الرسمية**

1. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية. **الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية.** العدد 52، 27 أوت 2003. الجزائر: المطبعة الرسمية.

2. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية. **الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية.** 14 أفريل 1990، الجزائر: المطبعة الرسمية.

3. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية. جبهة التحرير الوطني، **الميثاق الوطني**، 1976. الجزائر: الطباعة الشعبية للجيش.

4. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية. **القانون المدني الجزائري**. الأمانة العامة للحكومة. 2007.

- الملتقيات والندوات العلمية:

1. الببلاوي، فيولا. "ضغوط الحياة في الأسرة مدخل الإرشاد والأزمات"، ورقة مقدمة إلى المؤتمر السنوي الثامن لمركز الإرشاد النفسي، جامعة عين شمس، القاهرة، 2001.

2. بن سعد المرطان، سعيد. "الصيرفة الإسلامية رؤية مستقبلية". ورقة مقدمة إلى ندوة إدارة المخاطر في الخدمات المصرفية الإسلامية، 24- 25 مارس 2004، الرياض، 2004.

3. بوروبي، رجاح فريدة، "الضغوط الأسرية لدى الأسرة الجزائرية"، ورقة مقدمة إلى الملتقى الوطني الثاني حول الإتصال وجودة الحياة في الأسرة، 09 - 10 أفريل 2013. جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، (http//:Manifest.univ-ouragla.dz)

4. سوامس، رضوان. " العلاقة بين البنك والمؤسسة على ضوء الإصلاحات المالية والنقدية الجارية في الجزائر". ورقة مقدمة إلى الملتقى الوطني الأول حول "المؤسسة الاقتصادية الجزائرية و تحديات المناخ الاقتصادي الجديد"، 22 و23 أفريل 2003. جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، (http//:Manifest.univ-ouragla.dz)

- مواقع الإنترنيت:

1. الأمم المتحدة. التنمية الاجتماعية، 11 ماي 2016.
(http://www.un.org/arabic/esa/progareas/socdev.html)

2. الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط، (http//: www.cnep.dz)

3. مستوى المعيشة. الموسوعة الإلكترونية. 30 أكتوبر 2012،
(http://mousou3a.educdz.com)

4. Banque d'Algérie. « Tendances monétaires et financières au 4ème trimestre de 2015, sous l'effet du choc externe », 2015, p.9. (http://www.bank-of-lgeria.dz/pdf/nc51_4etrimestre2015.pdf)

5. Cottam, Howard R. and Mangus, A. R. « A Proposed Definition of the Standard of Living ». **Social Forces.** Vol. 21, n°. 2, Dec 1942, (http://sf.oxfordjournals.org).

6. Les banques : une histoire ancienne. 11 mai 2015. (http://www.lafinancepourtous.com)

ثانيا: المراجع باللغة الأجنبية:

- Ouvrage:

1. Benbitour, Ahmed. **L'Algérie en troisième millénaire défis et potentialités**. Alger : Marinoun, 1998.

2. Benhalima, Ammour. **Le système bancaire Algérien : texte et réalité**. Alger : Dahleb, 1997.

3. Benissad Mohamed Elhocine. **Economie du développement de l'Algérie: 1962-78 : sous-développement et socialisme**. Alger : Office des publications Universitaires, 1979.

4. Berkey, Karen Michke et Hanson, Shirley. **Family assessment and intervention.** USA : Mosbyyear book, inc, 1991.

5. Berthoud, Arnaud. **Une Philosophie de la consommation: Agent économique et sujet moral**. France : Presses Universitaires du Septentrion, 2005, P.59.

6. Bou Yacoub, Ahmed. **La gestion de l'entreprise industrielle publique en Algérie** . Alger: 1987.

7. Boudinot, André et farbot Jean-laude. **Technique et Pratique Bancaire**. 4e édition, Paris : édition Sirey, 1974.

8. Bougi, Theo. **Impact des nouvelles technologies sur la qualité de vie des personnes**. Allemagne : Edition du Conseil de l'Europe, 2002.

9. Boutefnouchet Mostefa. **La famille algérienne: évolution et caractéristiques récentes**. Alger : Société nationale d'édition et de diffusion, 1980

10. Bouzida Abderrahmane. **Le projet social algérien: genèse et évolution.** Alger : Office des publications universitaires, 1991.

11. Carl, Packman. **Payday Lending: Global Growth of the High-Cost Credit Market.** London: Palgrave Macmillan, 2014.

12. Chenntouf Tayeb. **L'Algerie face a la mondialisation**. Dakar : CODESRIA, 2008.

13. Collin, Deniss. **Lecture du Capital de Marx**. France : Université Populaire d'Evre, 2015.

14. Destremau, Blandine, Deboulet Agnès et Ireton François. **Dynamiques de la pauvreté en Afrique du Nord et au Moyen –Orient**. Paris : Karthala, 2004.

15. Dionne, Bernard. **Guide méthodologique pour les études et la recherche. Québec : Chenelière éducation, 2013.**

16. Donncha, Marron, **Consumer Credit in the United States: A Sociological Perspective from the 19th Century to thepresent**, United States of America: Donncha Marron, 2009.

17. Ecrement, Marc. **Indépendance politique et libération économique : un quart de siècle de développement de l'Algérie 1962-1985**. Alger : E.N.A.P, 1986.

18. Ekert-Jaffé, Olivia. **Familles et niveau de vie**. Observation et analyse. Paris : Edition John Libbey Eurotext, 1994.

19. Ibrahimi, Abd el Hamid. **L'économie algérienne**. Alger : O.P.U, 1991 .

20. Larry, Allen. **The encyclopedia of money.** USA: Greenwood publishing group, 2009.

21. Montoussé, Marc et Gilles Renouard.**100 fiches pour comprendre la sociologie.** France : Bréal, 2006.

22. Montoussé, Marc. **Sciences économiques et sociales.** France : Bréal, 2008.

23. Neuman .B. **The Neuman, system model**. UK: 2nd Norwalk, 1989.

24. Peillat, Paul et Parant Alain. Conditions de vie et ressources des retraites agricoles. Paris : Presse Universitaire de France, 1983.

25. Perri, Pascal. La bataille du pouvoir d'achat: Comment la gagner. Paris : Eyrolles, 2011.

26. Pissect, Pierre. **Economie monétaire et bancaire.** Paris : édition revue banque, 1985.

27. Sari, Djilali. **La crise algérienne économique et sociale: diagnostic et perspectives: éléments de stratégie**. Paris : Publisud, P. 2001.

28. Silem, Ahmed et Albertini Jean-Marie. **Economie**. Paris : Dalloz, 1995.

29. Hunsmann, Moritz et Kapp, Sébastien. **Devenir chercheur : écrire une thèse en sciences sociales.** Paris : Edition EHESS, 2013.

Dictionnaire :

1. Bruno Alain. **Dictionnaire d'économie et de sciences sociales**. Paris : Ellipses, 2014.

2. Dictiosnnaire Encyclopédique. Encarta, CD Rom, 2000

3. Dortier, Jean-François. **Le Dictionnaire des sciences sociales.** Paris : Edition des Sciences Humaines, 2013.

4. Larousse Bibliorom Encarta, CD Rom, 1996.

Revues Scientifiques:

1. Collection statistique, « Revenus salariaux et caractéristiques individuelles : enquête sur les dépenses de consommation et le niveau de vie des ménages -2011- ». **ONS**, 189 (novembre 2014).

2. Conger .R et al. **«**Economic pressure in African American families: a replication and extension of the family stress model». **Development al psychology**, Vol. 38, (March 2002).

3. Indice des prix à la consommation. « Ville d'Alger ». **ONS**, (février 2015).

4. Lachance, Marie, Jean Robitaille et Pierre Beaudoin. « Les jeunes adultes québécois et le crédit ». **Revue La famille et l'argent**, Conseil de développement de la recherche sur la famille du Québec (CDRFQ,) 2 (printemps 2005).

5. Manrique, Justo and Ojah Kalu, "Credits and non-interest rate determinants of loan demand: a Spanish case study". **Applied economics,** Vol 36,(February 2004), PP. 781-791.

6. Parsons, Elizabeth . «Pioneering consumer economist: Elizabeth Ellis Hoyt (1893-1980) », **Journal of Historical Research in Marketing**, Vol. 5 (2013).

7. Rocherieux, Julien. « L'évolution de l'Algérie depuis l'indépendance ». **Revue Sud-Nord**, 14 (1/2001) : PP.27-50.

8. Strebkov, O. and O. Gribanova. **«** Development of a Credit System in Russia: Analysis of Consumer, Demand and Perfrences ». **Economic Sociology Electronic Journal**, (2002).

9. O.N.S. Information Statistiques, N^0 03, 1989.

Thèses :

1. Cherigui, Chahrazed. « Le financement du commerce exterieur par les banques algériennes ». Mémoire de Magistère. Faculté de droit de l'Université d'Oran, Algérie, 2013-2014.
2. Ducourant, Hélène. « Du crédit à la consommation à la consommation de crédits : Autonomisation d'une activité économique ». Thèse de Doctorat, Université Lille 1, France, 2009.

Documents officiel :

1. République algérienne démocratique populaire. Décret n° 8585 JORA, N° 19 du 01/05/1985.
2. République algérienne démocratique populaire. Journal Officiel, 28 décembre 1962.

الملاحـق

جامعة الجزائر 2
كليـة العلـوم الاجتماعيـة
قسم علم الاجتمـاع

الاستمارة

(إستمارة موجهة إلى موظفي و متقاعدي القطاع العمومي والقطاع الخاص)

هذا الاستبيان الذي أضعه بين أيديكم هو جزء من بحث علمي مقدم لنيل شهادة الدكتوراه علوم، قسم علم الاجتماع بكلية العلوم الاجتماعية، جامعة الجزائر 2، حيث يهدف الباحث إلى دراسة أثر القروض البنكية على المستوى المعيشي للفرد الجزائري، والباحث إذ يشكركم على حسن تعاونكم، ويحيطكم علما بأن ما تدلون به من إجابات سوف يحظى بالسرية التامة ولن يوظف إلا في أغراض البحث العلمي.

ملاحظة: ضع علامة X أمام الإجابة المناسبة

الطالب: عميرة إسماعيل

I- البيانات الشخصية:

1. السن: 20-29 ☐ 30-39 ☐ 40-49 ☐ 50-59 ☐ 60 وأكثر ☐

2. الجنس: ذكر ☐ أنثى ☐

3. الحالة العائلية: أعزب ☐ متزوج ☐ مطلق ☐ أرمل ☐

4. المستوى التعليمي: إبتدائي ☐ متوسط ☐ ثانوي ☐ جامعي ☐ دراسات عليا ☐

5. المهنة: موظف في القطاع العمومي ☐ موظف في القطاع الخاص ☐ متقاعد ☐

II- بيانات حول الظروف المعيشية للأسرة:

6. كم عدد الأبناء؟ 1-2 ☐ 3-4 ☐ 5-6 ☐ 7 فأكثر ☐ بدون أطفال ☐

7. هل للعائلة دخل واحد؟ دخل واحد ☐ أكثر من دخل ☐

8. نوع السكن؟ فيلا ☐ شقة ☐ بيت قديم ☐ بيت قصديري ☐

9. ملكية السكن؟ ملك ☐ مستأجر ☐ سكن وظيفي ☐ لا أملك سكن ☐

10. هل لديك سكن مستقل أم مع الأهل؟ مستقل ☐ مع الأهل ☐

11. كم عدد غرف المنزل؟ غرفة واحدة ☐ غرفتين ☐ 3 غرف ☐ 4 غرف ☐

أكثر من 4 غرف ☐

12. هل أنت راض عن مستواك المعيشي؟ نعم ☐ لا ☐

13. هل تقوم بادخار جزء من راتبك الشهري؟ نعم ☐ لا ☐

14. في حالة الإجابة بـ لا، أذكر لماذا؟ ضعف الراتب ☐ زيادة نفقات الأسرة ☐

غلاء المعيشة ☐ بسبب الإيجار ☐ بسبب تسديد القرض ☐ أخرى.....

III-بيانات حول دخل الأسرة

15. الدخل الشهري للزوج؟ من 12.000 دج إلى أقل من 20.000 دج ☐

من 20.000 إلى أقل من 40.000 دج ☐ من 40.000 إلى أقل من 60.000 دج ☐

60.000 فأكثر ☐

16. هل الزوجة تعمل؟ نعم ☐ لا ☐

17. إذا كانت الزوجة تعمل ففي أي قطاع؟ القطاع العمومي ☐ القطاع الخاص ☐

18. مقدار الدخل الشهري للزوجة؟

من 12.000 إلى 20.000 دج ☐ من 20.000 إلى 40.000 دج ☐

من 40.000 إلى 60.000 دج ☐ أكثر من 60.000 دج ☐

19. أذكر أهم المصادر التي تساهم في ميزانية الأسرة؟ (يمكن اختيار أكثر من إجابة)

راتب الأبناء ☐ راتب الأبوين ☐ عوائد عقارية ☐ لا توجد ☐

20. هل الدخل يلبي حاجيات العائلة؟ يلبي ☐ يلبي قليلا ☐ لا يلبي ☐

21. إذا كان لا يلبي حاجيات العائلة أذكر لماذا؟

غلاء المعيشة ☐ تراكم الديون ☐ زيادة نفقات الأسرة ☐ بسبب الإيجار ☐

بسبب تسديد القرض ☐ أخرى.....

IV-بيانات حول الاقتراض والاستهلاك الأسري:

22. ما قيمة القرض المتحصل عليه؟ كبير ☐ متوسط ☐ صغير ☐

23. ما هو نوع القرض التي تحصلت عليه؟ قرض استهلاكي ☐ قرض عقاري ☐

24. هل تسدد أقساط القرض بانتظام؟ نعم ☐ أحيانا ☐ لا ☐

25. كم مدة سداد القرض؟ أقل من 5 سنوات ☐ من 5 سنوات إلى أقل من 10سنوات ☐

من 10 سنوات إلى أقل 15 سنة ☐ من 15 سنة إلى أقل من 20 سنة ☐

أكثر من 20 سنة ☐

26. ما هي المدة المتبقية لتسديد القرض؟

أقل من 5 سنوات ☐ من 5 سنوات إلى أقل من10 سنوات ☐

من 10 سنوات إلى أقل من 15 سنوات ☐ من 15 سنة إلى أقل من 20 سنة ☐

أكثر من 20 سنة ☐

27. هل لديك قروض أخرى؟ نعم ☐ لا ☐

28. إذا كانت الإجابة نعم، فما نوعها ؟

قرض من الأفراد ☐ قرض من العمل ☐ قرض من بنك آخر ☐

29. في رأيك، ما هي أسباب لجوئك للاقتراض؟

شراء شقة ☐ بناء مسكن ☐ شراء قطعة أرض ☐ شراء سيارة ☐

شراء أثاث وأدوات كهرومنزلية ☐ ترميم بيت ☐ أخرى.....

30. ما مقدار المبلغ الذي تدفعه من دخلك الشهري لتسديد القرض البنكي؟

من 1% إلى أقل من 10% ☐ من 10% إلى أقل من 20% ☐

من 20% إلى أقل من 30% ☐ من 30% إلى أقل من 40% ☐

31. هل حصولك على القرض البنكي زاد من نفقاتك الشهرية؟ نعم ☐ لا ☐

V- بيانات حول المشاكل والضغوط الأسرية نتيجة القرض البنكي:

32. هل استطاعت العائلة التأقلم مع الوضع المالي الجديد بعد الاقتراض من البنك؟ نعم ☐ لا ☐

33. هل ترى أن الاقتراض سبب في المشاكل الأسرية؟ نعم ☐ لا ☐

34. هل طول مدة القرض هو السبب في الضغوط العائلية؟ نعم ☐ لا ☐

35. هل كان أفراد العائلة موافقين على الاقتراض من البنك؟ موافقون ☐ غير موافقين ☐

36. هل توجد خلافات بين الزوجين بسبب القرض البنكي؟ نعم ☐ لا ☐

37. هل كنت تتوقع تغير في نمطك المعيشي بعد الاقتراض من البنك؟ نعم ☐ لا ☐